وثيقة
استيراتيجية العمل الاجتماعي
٢٠١٦ – ٢٠٢٥

أعدت استيراتيجية العمل الاجتماعي بالتعاون مع
منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)

«وجهنا الحكومة إلى التركيز في خططها المستقبلية على التنمية الاجتماعية خاصة في جوانبها المتعلقة بمعيشة المواطن، وذلك بإتاحة المزيد من فرص العمل وبرامج التدريب والتأهيل ورفع الكفاءة الإنتاجية والتطوير العلمي والثقافي والمعرفي..

ونحن نتابع بدقة ما يتم اتخاذه من خطوات، وسوف يكون هذا الأمر محل اهتمام المجلس الأعلى للتخطيط الذي يهدف إلى وضع خطط تنموية مدروسة تراعي أولويات كل مرحلة، وتوازن بين مختلف أنواع التنمية بما يؤدي إلى بلوغ الغاية المنشودة بإذن الله»

خطاب صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم
أمام مجلس عُمان ٢٠١٢

حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم -حفظه الله ورعاه-

المحتويات

كلمة الوزارة ٦
المشاركون في أعداد الاستراتيجية ٨
١. قائمة الجداول ١١
٢. قائمة الأشكال ١٢
أهم المصطلحات ١٤
المقدمة ١٨

القسم الأول:

الفصل الأول: العمل الاجتماعي في سلطنة عُمان ٢١
الفصل الثاني: تحديات ومخاطر التحول في سياسات التنمية الاجتماعية ٢٩
الفصل الثالث: نقلة نوعية لمواجهة تحديات التنمية الاجتماعية ٤٠
الفصل الرابع: الرؤية والمبادئ الإرشادية والأهداف الاستراتيجية ٤٨
الفصل الخامس: توجهات الاستراتيجية ٥٦

القسم الثاني:

الفصل السادس: محاور استراتيجية العمل الاجتماعي ٧١
المحور الأول: الحماية الاجتماعية ٧٥
المحور الثاني: الرعاية الاجتماعية ٨٦
المحور الثالث: تنمية الأسرة والمجتمع ٩٦
المحور الرابع: حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ١٠٧
المحور الخامس: الجمعيات والمؤسسات الأهلية ١١٦
المحور السادس: الدعم المؤسسي ١٢٤

القسم الثالث:

الفصل السابع: منهجية التنفيذ والمتابعة وعوامل نجاح الاستراتيجية ١٣١
الفصل الثامن: الافتراضات والمخاطر ١٥٨
الخاتمة ١٦٢
قائمة المصادر والمراجع: ١٦٤
المرفقات ١٧٠
١) النهج المتبع في أعداد الاستراتيجية ١٧٠
٢) أشكال توضح مفهوم السياسة التي تعتمد على مسار الحياة ١٧٤

كلمة الوزارة:

شهدت سلطنة عُمان تطورًا كبيرًا في مجال تقديم الخدمات الاجتماعية خلال العقود الأربعة الماضية، كنتيجة مباشرة لتوجيهات **حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم - حفظه الله ورعاه** - الذي أكد أن التقدم الاقتصادي لا بد وأن يدعمه وبالتساوي تحقيق نجاحات متواصلة على صعيد التنمية الاجتماعية. وفي هذا الإطار تأتي استراتيجية العمل الاجتماعي ٢٠١٦ - ٢٠٢٥ ترجمة لرؤية جلالته وتوجيهاته السامية في شكل سياسات وأنشطة حقيقية تنفذ على أرض الواقع.

تحقق هذه الاستراتيجية التوازن بين السياسات الاجتماعية والاقتصادية، والتكامل والتناسق فيما بينهما، وتضع محط اهتمامها تحصين الأسرة والمجتمع العُماني في مواجهة التغيرات المتسارعة المتوقعة على المستوى الوطني، والمستوى الإقليمي والدولي، كما تعيد النظر في دور وزارة التنمية الاجتماعية من مجرد تقديم الخدمات والمساعدات الاجتماعية للأطفال الأيتام ، والأرامل، والمسنين، والأشخاص ذوي الإعاقة، إلى وزارة تسعى لتمكين هذه المجموعات، ودمجها في عملية الإنتاج على المستوى الوطني.

تدعم هذه الاستراتيجية الوزارة في الانتقال من فلسفة إتاحة الخدمات إلى فلسفة جودة الخدمات من خلال تطوير إطار للجودة القائمة على خدمة أهداف استراتيجية واضحة، وتحقيق إنجازات تسهم في تحسين مؤشرات الأداء ، كما تخدم توجه السلطنة بشكل عام، والوزارة بشكل خاص، لتحقيق أقصى درجات التمكين والإنصاف والاندماج الاجتماعي، من خلال منظومة تسمح بدرجة متقدمة من اللامركزية، وتمكين مديريات ودوائر الوزارة على مستوى المحافظات، والولايات من خلال منحها المزيد من الصلاحيات والمسؤوليات في تقديم الخدمات الاجتماعية.

تُعيد هذه الاستراتيجية النظر في منظومة الضمان الاجتماعي بشكل يجعلها أكثر كفاءة، وقدرة على استهداف الفئات الأكثر احتياجًا، وحمايتهم من الفقر، والعوز، والظروف الاقتصادية التي قد يعانون منها في فترات مختلفة من حياتهم، كما تسعى إلى تقديم نموذج جديد لخدمات الرعاية الاجتماعية بالوزارة يقوم على الاحتياجات الحقيقية للأفراد، مع الاعتراف الكامل بحقهم في الحصول على هذه الخدمات بعدالة وكرامة وبجودة عالية.

تُؤمن هذه الاستراتيجية بالقدرة على تقديم الخدمات الاجتماعية والتوسع فيها، وزيادة مستويات جودتها في ظل احتمالية تراجع الإيرادات المالية للسلطنة مع انخفاض أسعار النفط ومشتقاته، وذلك من خلال اتخاذ المزيد من السياسات والإجراءات الرامية لزيادة كفاءة الإنفاق، وترتيب الأولويات وفقًا لبرامج مخططة لها مؤشرات واضحة، إضافة إلى استطلاع بدائل التمويل غير التقليدية التي تشتمل على مفهوم المسؤولية الاجتماعية، والمساهمات التطوعية.

كما تنطلق هذه الاستراتيجية من كون الأطفال والشباب هم أمل ومستقبل السلطنة، وبالآتي فإن رعايتهم ورفاهيتهم وأعدادهم للمستقبل هو مناط اهتمام الوزارة الرئيسي من خلال أنشطة التوعية وضمان مشاركتهم ودمجهم، والاستنارة بآرائهم في صياغة سياسات التحول الاجتماعي، إضافة إلى صقلهم بالمهارات والخبرات اللازمة، وتوسيع آفاقهم على كل ما هو جديد ومفيد وبنّاء، وذلك بالتعاون مع الجهات المعنية.

تواصل الاستراتيجية تنفيذ رؤية جلالته بشأن تنمية دور المرأة وتمكينها في المجتمع العُماني، وذلك من خلال توفير البيئة الملائمة لتأكيد الدور الاقتصادي للمرأة، ودورها المحوري في الأسرة والمجتمع، وكذلك مشاركتها في دوائر صنع القرار المختلفة، وتضع الأسرة في قلب العمل الاجتماعي باعتبارها عماد المجتمع العُماني بقيمه وتراثه وتقاليده العريقة، وتركز على تنميتها وتمكينها.

وتؤكد هذه الاستراتيجية أيضًا أولوية دمج الأشخاص ذوي الإعاقة في المجتمع، من خلال التركيز على برامج التدخل المبكر والدعم النفسي الاجتماعي وبرامج التمكين، كما تتخذ من الجمعيات الأهلية شريكًا استراتيجيًّا في تحقيق غايات وأهداف المرحلة المقبلة.

هذه الاستراتيجية تم أعدادها اعتمادًا على العديد من الخبرات الوطنية والدولية لمعرفة ما يتناسب ومستقبل العمل الاجتماعي في السلطنة ، كما استندت إلى دراسة الواقع العُماني، ومستوى الخدمات الاجتماعية المقدمة من حيث الكم والكيف من خلال الاستماع إلى وجهات النظر، ورؤى الفئات الاجتماعية المختلفة، وإجراء دراسة تشخيصية مُعمقة، في الوقت نفسه تم تحليل كل العوامل والمحفزات التي قد يكون لها تأثير محتمل على التنمية الاجتماعية بالسلطنة على مدار الخمسة والعشرين عامًا القادمة، بما فيها تلك العوامل المؤثرة على وضعية السلطنة بالنسبة لتنفيذ الأهداف الإنمائية المستدامة، والتي تم الموافقة عليها من قبل المجلس الأعلى للتخطيط في اجتماعه الثالث عام ٢٠١٥. ولقد عكست هذه الاستراتيجية خبرات وتجارب الشركاء من القطاعين الخاص والأهلي، وموظفي وخبراء وزارة التنمية الاجتماعية ومديرياتها ودوائرها على مستوى المحافظات والولايات لتحديد الخيارات والبدائل المستقبلية، وصياغة خطط العمل، والموازنات المطلوبة لوضعها محل التنفيذ.

وأخيرًا: وبعون الله وفضله نأمل أن تكون هذه الاستراتيجية نقلة نوعية في العمل الاجتماعي بالسلطنة بشكل عام، وفي عمل وزارة التنمية الاجتماعية على وجه التحديد.

محمد بن سعيّد بن سيف الكلباني
وزير التنمية الاجتماعية

المشاركون في إعداد الاستراتيجية:

أولًا: اللجنة التوجيهية:

الاسم	الوظيفة	الصفة
سعادة الدكتور/ يحيى بن بدر المعولي	وكيل وزارة التنمية الاجتماعية	رئيس اللجنة
الفاضل / خلفان بن حارب الجابري	المدير العام للتخطيط والدراسات	نائب الرئيس
الفاضلة / سيرين بنت على القاضي	مستشارة الوزير لشؤون الطفولة	عضو
الفاضل / مبارك بن علي الرحبي	رئيس مكتب الوزير	عضو
الدكتور / يحيى بن محمد الهنائي	المدير العام للتنمية الأسرية	عضو
الدكتور / حمود بن أحمد اليحيائي	المدير العام للرعاية الاجتماعية (سابقاً)	عضو
الفاضل / هلال بن محمد العَبري	المدير العام لشؤون الأشخاص ذوي الإعاقة	عضو
الدكتور / صطوف الشيخ حسين	خبير التخطيط الاجتماعي	عضو
الفاضل / سيف بن ناصر السعدي	خبير الدراسات الاجتماعية	عضو
الفاضل / عايد سبع السلطاني	خبير رعاية الاجتماعية	عضو
الفاضل / محمد عبده الزغير	خبير شؤون الطفولة	عضو
الفاضلة / رحمة بنت منصور البلوشية	مديرة دائرة الجمعيات وأندية الجاليات	عضو
الفاضل / محمد بن سعود الشعيلي	أخصائي تخطيط اجتماعي	عضو ومقرر اللجنة

ثانيًا: فريق الخبراء من قبل منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف):

الاسم	الوظيفة	الصفة
الدكتور/ جوردن اكسندر	رئيس فريق الخبراء	رئيس
الفاضلة / منى ممدوح عبد الجواد	منسقة الاستراتيجية،وخبيرة محور حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة	عضو
الدكتور / رنا جواد	خبيرة سياسات اجتماعية	عضو
الفاضل / نضال ابن الشيخ	خبير محور الحماية الاجتماعية	عضو
الدكتورة / شيرين حسين	خبيرة محور الرعاية الاجتماعية	عضو
الفاضلة / لارا حسين	خبيرة محور تنمية الأسرة والمجتمع	عضو
الدكتور / عصام عدوي	خبير محور الجمعيات والمؤسسات الأهلية	عضو
الدكتور /خالد زكريا أمين	خبير محور الدعم المؤسسي	عضو
الفاضلة / فالي ياني	خبيرة النوع الاجتماعي والإدارة بالنتائج	عضو

ثالثًا: لجنة المراجعة الفنية والصياغة النهائية:

الاسم	الوظيفة	الصفة
الفاضل / محمد بن أحمد المحروقي	المدير العام للرعاية الاجتماعية	رئيس
الفاضل / عيسى بن جمعة الريامي	مدير الدائرة المالية	عضو
الفاضل / سيف بن ناصر السعدي	خبير الدراسات الاجتماعية	عضو
الدكتور / صطوف الشيخ حسين	خبير التخطيط الاستراتيجي	عضو
الفاضل / عايد سبع السلطاني	خبير رعاية اجتماعية	عضو
الفاضل / محمد عبده الزغير	خبير شؤون الطفولة	عضو
الفاضل / محمد حلمي خلف حمدان	أخصائي شؤون الإعاقة	عضو
الفاضل / فهد بن يوسف الأغبري	أخصائي الاتفاقيات الدولية	عضو

رابعًا: فريق الإخراج الفني:

الاسم	الوظيفة	الصفة
الفاضل/ يونس بن خلفان المعشري	مدير دائرة الإعلام والعلاقات العامة	عضو
الفاضل / محمد حلمي خلف حمدان	أخصائي شؤون الإعاقة	عضو
الفاضلة / ريم بنت محفوظ البلوشية	مصممة جرافيك	عضو
الفاضل/ خميس بن حبيب التوبي	التدقيق اللغوي	

١- قائمة الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
١	عدد العمانيين والوافدين حسب الجنس والسنوات	٣٤
٢	أمثلة عن مؤشرات المبادئ الإرشادية الثلاثة في محاور استراتيجية العمل الاجتماعي	٥٤
٣	نظرة سريعة على محاور استراتيجية العمل الاجتماعي	٧٣
٤	أولويات العمل على تقليص الفجوة القائمة على النوع الاجتماعي في الاستراتيجية	١٣٤
٥	أمثلة عن بعض مجالات وآليات التعلم حسب محاور الاستراتيجية	١٤٥
٦	تكلفة محاور الاستراتيجية وبرنامجي اللجنة الوطنية لرعاية المعاقين والنوع الاجتماعي	١٤٨
٧	التكلفة الإجمالية المقدرة لتنفيذ الاستراتيجية خلال السنوات الخمس الأولى٢٠١٦-٢٠٢٠	١٥٠
٨	مصفوفة المفاهيم المستخدمة في الاستراتيجية	١٧٠
٩	إحصاء بعدد المقابلات الفردية والبؤرية في المحافظات الأربع	١٧٢

٢- قائمة الأشكال:

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
١	الأنشطة الرئيسية في عملية وضع استراتيجية العمل الاجتماعي	١٩
٢	الهرم السكاني للعُمانيين عام ٢٠١٥م	٣٠
٣	الهرم السكاني للعُمانيين عام ٢٠٤٠م	٣٠
٤	صافي معدل الالتحاق في التعليم الثانوي للبنين والبنات في عُمان من عام ١٩٨٣ - ٢٠١١م	٣٢
٥	الالتحاق الكلي للنساء في التعليم العالي في سلطنة عُمان من عام ١٩٨٧م وحتى عام٢٠١١م عدد الطالبات بالألف	٣٢
٦	مقارنة بين نسبة الإعاقة وفق التعداد العام للسكان والمساكن لعام ٢٠١٠م، والإسقاطات السكانية لعام ٢٠٤٠م	٣٣
٧	تطور دليل التنمية البشرية في البلدان التي بدأت من نقاط متقاربة في عام ١٩٧٠م	٤٠
٨	نسبة الإعالة في عُمان للفترة ١٩٩٣ - ٢٠٤٠م	٤٣
٩	الإنفاق على التعليم والصحة والتنمية الاجتماعية كنسبة ٪ من إجمالي الناتج المحلي	٤٥
١٠	الإنفاق على التعليم والصحة والتنمية الاجتماعية كنسبة من إجمالي الإنفاق الحكومي المحلي	٤٥
١١	منطلقات الاستراتيجية	٤٨
١٢	المبادئ الإرشادية لاستراتيجية العمل الاجتماعي	٥٢
١٣	ملخص توجهات الاستراتيجية	٥٦
١٤	عوامل تعزيز النهج المبني على الأنظمة	٦٣
١٥	ملخص الإطار المفاهيمي العام لاستراتيجية العمل الاجتماعي	٧٠
١٦	الإطار العام لاستراتيجية العمل الاجتماعي	٧٢
١٧	تطور عدد حالات الضمان خلال الفترة ١٩٧٣-٢٠١٣	٧٦

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
١٨	مستويات التغطية الحالية والتغطية الفعلية حسب المحافظات	٨١
١٩	أثر محور الحماية الاجتماعية في استراتيجية العمل الاجتماعي	٨٤
٢٠	نموذج الرعاية الاجتماعية المقترح	٩٤
٢١	التحديات التي تواجها الأسرة (حسب الدراسة التشخيصية)	١٠٢
٢٢	الاستجابة للتحديات والسياسات والتشريعات والبرامج	١٠٣
٢٣	مخرجات استراتيجية العمل الاجتماعي وفق المسار المزدوج (محور حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة)	١١٤
٢٤	أولوية الوزارة ودورها في مجال الإعاقة خلال فترة الاستراتيجية ٢٠١٦ – ٢٠٢٥م	١١٥
٢٥	دورالجمعيات والمؤسسات الأهلية في المجتمع العُماني	١٢٣
٢٦	العلاقة المتشابكة بين البرامج الستة لمحور الدعم المؤسسي	١٢٨
٢٧	تطور إدماج منظور النوع الاجتماعي في الاستراتيجية	١٣٣
٢٨	منظومة الإدارة بالنتائج	١٤١
٢٩	مصفوفة التخطيط للإدارة بالنتائج	١٤٢
٣٠	مصفوفة المؤشرات للإدارة بالنتائج	١٤٣
٣١	التصور الأساسي لتدفق البيانات وتحليلها وكتابة التقارير في عمليات المتابعة	١٤٤
٣٢	التوزيع النسبي لتكلفة محاور الاستراتيجية وبرنامجي اللجنة الوطنية لرعاية المعاقين، والنوع الاجتماعي	١٤٩
٣٣	موازنة استراتيجية العمل الاجتماعي في خمس سنوات كنسبة من الإنفاق السنوي لديوان الوزارة للعام ٢٠١٥م	١٥١
٣٤	توزيع الإنفاق العام على وزارة التنمية الاجتماعية لعام ٢٠١٥م	١٥٢
٣٥	توزيع إجمالي الإنفاق العام على المركز الرئيسي للتنمية الاجتماعية ٢٠١٥م	١٥٤

أهم المصطلحات:

تعتمد هذه الاستراتيجية على بعض المصطلحات، ويمكن عرضها على النحو الآتي:

- **التنمية** (Development): هي عملية اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية مستمرة وشاملة، تهدف إلى تحقيق تقدم مستمر في حياة جميع السكان ورفاهيتهم. وهذه العملية تقوم على أساس مساهمة جميع الأفراد بشكل نشيط وحر في التنمية، وعلى أساس التوزيع العادل لعائداتها. كما أن الإنسان هو الموضوع المحوري لمسيرة التنمية، وأن السياسات التنموية يجب أن تجعل من الكائن الإنساني المشارك الأساسي في عملية التنمية، والمستفيد الأول منها. (الإعلان العالمي للحق في التنمية، ١٩٨٦).

- **التنمية الاجتماعية** (Social Development): عمليات تغيير في العلاقات الاجتماعية وفي المؤسسات الاجتماعية تؤدي إلى تحسين رفاهية الإنسان، وتتصف هذه العمليات بأنها منصفة ومستدامة ومتوافقة مع الحوكمة التشاركية والعدالة الاجتماعية. (معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية، ٢٠١٠م).

- **التنميةالمستدامة** (Sustainable Development): "هي التنمية التي تلبي الاحتياجات الحالية دون الإضرار بقدرات الأجيال المستقبلية على تلبية احتياجاتهم". (تقرير لجنة برونتلاند، برنامج الأمم المتحدة للبيئة والتنمية ، مستقبلنا المشترك، ١٩٨٧).

- **السياسة الاجتماعية** (Social Policy): هي جميع الإجراءات الهادفة إلى توفير الرفاه الاجتماعي وتوثيق العلاقات والمؤسسات الاجتماعية، وذلك من خلال توسيع الخيارات والفرص المتاحة للناس عبر جميع مراحل عملية التنمية. وتتناول هذه السياسة جميع أوجه الإنتاج وإعادةالإنتاج والحماية، وإعادة التوزيع على الصعيدالاجتماعي إلى جانب قضايا الإنصاف والاحتواء والحقوق .(معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية (UNRISD)، تمويل السياسة الاجتماعية، ٢٠٠٧، جنيف).

- **السياسات الاجتماعية الموجهة للأسرة** (Family– Oriented Social Policies): السياسات التي تهدف إلى حماية وتعزيز ودعم الأسر للقيام بالعديد من الوظائف التي تحقق المصلحة العامة للمجتمع. وتعتمد سياسات الأسرة على مبادئ المساواة بين الجنسين، وعدم التمييز وتحقيق المصلحة الفضلى للطفل، وكافة أعضاء الأسرة الآخرين. كما تدعم هذه السياسات أشكال الأسر المختلفة، ولا تفترض بالضرورة أن الرجل هو المعيل الرئيسي لها.(إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة UNDESA).

- **الضمان الاجتماعي** (Social Security): ترتيبات مؤسسية مدعومة من المجتمع للتعامل مع الظروف الصعبة مثل المرض والحوادث وتقدم السن، وقد تشمل أيضًا توفير حد أدنى يلبي الاحتياجات الأساسية مثل الصحة والغذاء والتعليم والإسكان. ويشمل كافة التدابير الرامية إلى تقديم الإعانات، سواء كانت نقدية أم عينية، لضمان الحماية لأفراد المجتمع.
(منظمة العمل الدولية–مؤتمر العمل الدولي ٩٧– ٢٠٠٨).

- **الحماية الاجتماعية** (Social Protection): تهتم الحماية الاجتماعية بمنع وإدارة والتغلب على الحالات التي تؤثر سلبًا على رفاهة الشعب.وتتكون الحماية الاجتماعية من السياسات والبرامج الرامية إلى الحد من الفقر والضعف من خلال تعزيز كفاءة أسواق العمل، مما يقلل من تعرض الناس للمخاطر، ويعزز قدرتهم على إدارة المخاطر الاقتصادية والاجتماعية، مثل البحث عن عمل والإقصاء والمرض والعجز والشيخوخة.(معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية ، ٢٠١٠).

- **أرضيةالحماية الاجتماعية** (Social Protection Floor) "SPF": تشمل أرضية الحماية الاجتماعية "ضمانات أساسية من حيث الضمان الاجتماعي يكون بموجبها جميع الأشخاص الذين يحتاجون إليها، خلال دورة الحياة، قادرين على تحمل تكلفة الرعاية الصحية الأساسية والحصول عليها، ويكون لديهم أمن الدخل على الأقل عند الحد الأدنى من المستوى المحدد وطنيًّا . (منظمة العمل الدولية -مؤتمر العمل الدولي في دورته المنعقدة في سنة ٢٠١١).

- **الرعاية الاجتماعية** (Social Welfare)): هي جهود منظمة حكومية تسعى إلى تقديم الخدمات إلى جميع الأفراد تحت مظلة التشريعات والقوانين والعهود والمواثيق، والتي تجعل منها حقًّا إنسانيًّا واجب التنفيذ من قبل الدولة . (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي -تنمية القدرات ٢٠٠٨).

- **العمل الاجتماعي** (Social Work): مهنة تعتمد على الممارسة تؤدي إلى تعزيز التغيير الاجتماعي والتنمية والتماسك الاجتماعي وتمكين الأفراد. يقوم العمل الاجتماعي على إشراك الناس والمؤسسات لمواجهة تحديات الحياة وتحسين الرفاه الاجتماعي. (معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية).

- **الدمج الاجتماعي** (Social Inclusion): الاعتراف بجميع أفراد المجتمع، واحترام كافة حقوقهم بغض النظر عن العمر، أو النوع الاجتماعي، أو العرق، أو اللغة، أو درجة الفقر، أو الاعتلال. يتضمن الدمج إزالة كافة الحواجز التي تحول دون تمتع الجميع بهذه الحقوق كما تتضمن توفير المناخ الحمائي والمساند اللازمين. (إدارة الشؤون الاقتصاديةوالاجتماعية في الأمم المتحدة UNDESA).

- **النوع الاجتماعي** (Gender): هو عملية دراسة العلاقة المتداخلة بين المرأة والرجل في المجتمع وتسمى هذه العلاقة "علاقة النوع الاجتماعي " وتحددها وتحكمها عوامل مختلفة اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية وبيئية، عن طريق تأثيرها على قيمة العمل في الأدوار الإنجابية والإنتاجية والتنظيمية التي تقوم بها المرأة والرجل. (صندوق الأمم المتحدة الانمائي للمرأة، (اليونيفيم ، المكتب الإقليمي للدول العربية ، ٢٠٠٥).

- **الرأسمال الاجتماعي** (Social Capital): هو مفهوم واسع يشتمل على رأس المال البشري الذي يعبر عن قدرات البشر وما يمتلكونه من معارف وما يتخذونه من مواقف حيال الأشياء والحياة. كما يشتمل على الأطر الاجتماعية والقيم الثقافية والحضارية التي بمقتضاها يدخل الإنسان في علاقات اجتماعية، وينخرطون في هياكل مؤسسية تشكل نمط إنتاجهم وأسلوب حياتهم. كما تحدد مستوى رفاههم. (تقرير التنمية البشرية الأول. سلطنة عمان. ٢٠٠٣).

- **الرفاهية / الرفاه** (Welfare): هي قدرة الأفراد على عيش حياة لائقة. وتتضمن الرفاهية عناصر منظورة (مثل الصحة. والتحكم بالموارد مثل الدخل والقدرة على الوصول للخدمات)وغير منظورة (الجوانب المختلفة للفرد بما في ذلك التقييم الذاتي للرضا عن الحياة والعواطف الإيجابية أو السلبية مثل الفرح والألم والقلق). إلى جانب بُعدها الثقافي. ويختلف تعريف الرفاهية وفقًا لمراحل الحياة. (دولان ليارد وآخرون. ٢٠١١ . وسين ١٩٩٩).

- **الفئات المحتاجة** (The Needy Groups): يتم تعريف هذا المصطلح إجرائيًّا على النحو الآتي: " هم الأفراد. أو الفئات المعرضون للاستغلال. أو الحرمان الجسدي. أو العاطفي. أو الاقتصادي. أو النفسي لأسباب : (كبر السن. المشاكل الصحية المزمنة. وضعهم الاجتماعي. العوامل البيئية. أو لأي سبب آخر)".

- **الأشخاص ذوي الإعاقة** (Persons With Disabilities): كل من يعانون من "اعتلالات" طويلة الأجل بدنية أو عقلية أو ذهنية أو حِسّيّة. قد تمنعهم لدى التعامل مع مختلف الحواجز من المشاركة بصورة كاملة وفعالة في المجتمع على قدم المساواة مع الآخرين. (الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. المادة (١) –٢٠٠٦).

- **نهج مسار الحياة** (Life–Course Approach): أسلوب يركز على تطور مسارات الأفراد خلال مراحل الحياة. وكيفية تأثير أحداث الحياة على تطور تلك المسارات. هناك البعض الذين ربما يحتاجون إلى دعم اجتماعي أو اقتصادي خلال مراحل حياتهم المختلفة؛ بداية من الطفولة ومرورًا بمرحلة الشباب والبلوغ والشيخوخة وحتى الوفاة. (المصدر: يستند إلى تعريف بوفنيرغ. ٢٠٠٧. وهاردجروف دونان وآخرين ٢٠١٤. وويكيبيديا).

- **تنمية الطفولة المبكرة المتكاملة** (Integrated Early Childhood Development (IECD): هي مقاربة شاملة للسياسات والبرامج للأطفال الصغار منذ مرحلة ما قبل الولادة إلى سن ثماني سنوات؛ وتهدف إلى حماية حق الطفل في التنمية الشاملة لإمكاناته المعرفية والوجدانية والاجتماعية والجسدية مع الأخذ في الاعتبار طبيعة تنمية الطفولة المبكرة متعددة الأبعاد، مما يتطلب التنسيق بين كافة الأولويات على المستوى المؤسسي والسياسي من خلال توفير التسهيلات داخل الأسر والمجتمعات للوفاء بحقوق الطفل الصغير، ويجب أن تتضمن الاهتمام بالصحة والتغذية والتعليم والمياه والصرف الصحي في المنازل والمجتمع بأسره. (المكتب الإقليمي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) في شرق آسيا والمحيط الهادئ، ٢٠٠٤).
- **الجمعيات الأهلية** (Associations): كل جماعة ذات تنظيم مستمر تتألف من عدة أشخاص طبيعيين لغرض غير الحصول على ربح مادي، وتهدف إلى القيام بنشاط اجتماعي أو ثقافي أو خيري، ويشمل ذلك الصناديق الخيرية والجمعيات والأندية الاجتماعية والثقافية وتلك التي تنشئها الهيئات الخاصة أو الشركات أو المؤسسات أيًّا كانت التسمية التي تطلق عليها، ولو كان من بين أنشطتها ممارسة الرياضة البدنية إذا لم تكن هذه الرياضة هي النشاط الرئيسي للجمعية أو النادي. (وزارة التنمية الاجتماعية، قانون الجمعيات الأهلية، ٢٠٠٠).

المقدمة:

تأتي استراتيجية العمل الاجتماعي في سلطنة عُمان ٢٠١٦-٢٠٢٥، والتي أعدتها وزارة التنمية الاجتماعية تجسيدًا لرؤية **حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم - حفظه الله ورعاه** - بأهمية صياغة رؤية تنموية جديدة لمستقبل العمل الاجتماعي في البلاد، وقد انطلقت هذه الاستراتيجية من مبادئ الشريعة الإسلامية السمحة، والنظام الأساسي للدولة، والتوجيهات السامية لجلالته، وثقافة وتقاليد وقيم المجتمع، والمعاهدات والاتفاقيات الدولية والتشريعات الوطنية.

وتضع هذه الوثيقة إطارًا استراتيجيًّا متكاملاً لبرامج العمل الاجتماعي، وتنسجم مع الإطار العام المقترح للسياسات الاجتماعية الذي أعده المجلس الأعلى للتخطيط في إطار الانطلاق الاقتصادي للسلطنة، والقائم على تصحيح مسار نمط التنمية السائد ما يجعل أهداف التنمية الاجتماعية جزءًا لا يتجزأ من السياسات العامة الكلية، وخاصة السياسات الاقتصادية المتعلقة بمعدل النمو وهيكل الاستثمار وتوزيعاته، والموازنة العامة للدولة وسياسات الدعم، ووسائل تحفيز الاقتصاد الوطني، مع الأخذ بعين الاعتبار الاستحقاقات التي يفرضها الواقع الديمغرافي للسلطنة حتى عام ٢٠٤٠ ، وذلك بعد دراسة مستفيضة لواقع العمل الاجتماعي في السلطنة، وتماشيًا مع أهم المستجدات الدولية مع الحفاظ على السياسات والمبادرات والبرامج القائمة والارتقاء بجودتها.

وإيمانًا من الوزارة بأهمية استطلاع آراء الفئات المستفيدة من خدماتها في كافة أرجاء السلطنة، وضرورة وضع سياساتها وخططها وفقًا للمعلومات المحدّثة والدقيقة والواردة من العمل الميداني، فقد قامت الوزارة في تنفيذ دراسة تشخيصية ميدانية شاملة لواقع العمل الاجتماعي في السلطنة، بهدف بيان أثر الخدمات القائمة على الفئات المستهدفة، فضلًا عن التعرف على آراء المستفيدين حول جودة هذه الخدمات وجوانب القصور في تقديمها، وجاء تنفيذ هذه الدراسة التشخيصية بجهود كوادر وموظفي الوزارة وبالتعاون مع مؤسسة أوكسفورد لإدارة السياسات، ومنظمة اليونيسف حيث تم إجراء (١١٧)مقابلة فردية للمعنيين في الوزارة ومختلف المؤسسات، ونقاشات مع (٦٥) مجموعة بؤرية في أربع من محافظات السلطنة، وتعد هذه الدراسة مُدخلًا رئيسيًا من مُدخلات عملية أعداد الاستراتيجية، كما ساعدت على وضع خط الأساس لتقييم تقدم البرامج في المستقبل، بالإضافة إلى تقييم فاعلية الهيكل التنظيمي لوزارة التنمية الاجتماعية، وتحليل آلياتها في تخصيص الموارد المالية والبشرية، كما قامت الوزارة بتحليل البيانات الصادرة عن المركز الوطني للإحصاء والمعلومات مثل: (المسوحات الأسرية المتعلقة بالدخل، والنفقات، ... وغيرها)، وكذلك تم الاستفادة من نتائج مؤتمر العمل الاجتماعي الذي عقد في شهر أكتوبر ٢٠١٤، وشاركت فيه العديد من الخبرات الوطنية والدولية، والذي تبنى العديد من التوصيات، ويلخص الشكل الآتي الأنشطة الرئيسة لوضع استراتيجية العمل الاجتماعي في سلطنة عُمان.

شكل رقم (١)

الأنشطة الرئيسية في عملية وضع استراتيجية العمل الاجتماعي ٢٠١٦-٢٠٢٥

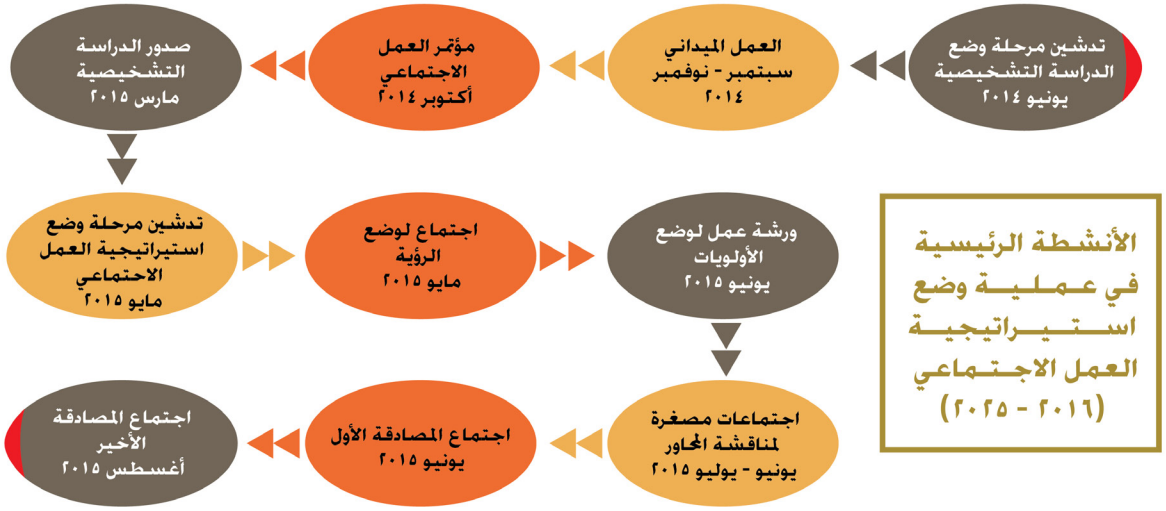

وتسهم هذه الوثيقة في بلورة الرؤية المستقبلية ٢٠٤٠ للسلطنة، وأعداد الخطة الخمسية التاسعة ٢٠١٦ – ٢٠٢٠ والخطة الخمسية العاشرة ٢٠٢٠ – ٢٠٢٥. كما تمكن هذه الوثيقة الوزارة من وضع الأسس لتطوير عملها للتعامل مع المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية المتوقعة خلال الخمس وعشرين سنة القادمة، من خلال بناء قدراتها البشرية لتتمكن من توفير أشكال جديدة من الرعاية الاجتماعية بالتعاون مع القطاعين الأهلي والخاص. وتركز الخطة قصيرة الأجل ٢٠١٦ – ٢٠٢٠ على رفع جودة الخدمات المقدمة حاليًا من خلال بناء قدرات الكوادر، وتجربة عدد من المفاهيم الجديدة، وتأسيس وتنفيذ عدد من المشاريع المستحدثة على نطاق تجريبي وفق أحدث الممارسات الدولية. كما تولي هذه الاستراتيجية اهتمامًا خاصًّا ببعض الأعراف الاجتماعية السائدة والتي قد تؤثر سلبًا على عمليات الاندماج الاجتماعي مثل المواقف الاجتماعية السلبية تجاه الأشخاص ذوي الإعاقة وبعض القضايا المتعلقة بالمرأة؛ وهي بذلك تضع الأسس لتنفيذ عدد من المبادرات الاجتماعية الطموحة والتوسع في المشاريع وفق الخطة متوسطة المدى (٢٠٢٠ – ٢٠٢٥). وتنقسم وثيقة الاستراتيجية إلى ثلاثة أقسام رئيسة، وذلك على النحو الآتي:

- القسم الأول يلقي نظرة عامة على مكونات استراتيجية العمل الاجتماعي ٢٠١٦ – ٢٠٢٥، والذي يتضمن رؤية الوزارة ورسالتها، والمبادئ الإرشادية التي ترتكز عليها، والتوجهات الاستراتيجية لمحاورها الستة، كما يلقي نظرة على إنجازات السلطنة السابقة في مجال التنمية الاجتماعية، والتحديات المستقبلية التي قد تواجهها من أجل حماية هذه المكاسب وتعزيزها، وتم تحليل التركيبة الديمغرافية، والمحفزات الاقتصادية للتنمية الاجتماعية بحلول عام ٢٠٤٠، وما يترتب عليهما من تحولات تسهم في وضع سياسة العمل الاجتماعي تتوافق وظروف المرحلة القادمة، وهذا القسم يُعنى أيضًا بتحديد تحديات ومخاطر التحول في سياسة التنمية الاجتماعية وأخذها بعين الاعتبار عند تحديد الخيارات الاستراتيجية لعمل وزارة التنمية الاجتماعية، وقد تم تحديد عدد من التوجهات الاستراتيجية التي وضعت الأسرة في صلب الاستراتيجية، والتي تعزز دور الوزارة في تمكين كافة فئات المجتمع من المساهمة في النمو الاقتصادي، وتحقيق الاندماج الاجتماعي وبناء القدرة البشرية، لتحقيق المزيد من فعالية الاستثمارات المرتبطة بالقطاع الاجتماعي، كما تم تعريف بعض المفاهيم الرئيسية ووضع الأساليب لتعزيز نوعية الخدمات بهدف تعزيز حصانة الأسر ومساعدة الأسر والمجتمع العُماني على التكيف بسهولة مع المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية، مع التأكيد على حاجة وزارة التنمية الاجتماعية إلى تحويل دورها من الرعاية إلى دور يمزج بين الحماية والتعزيز والتحول الاجتماعي حيثما كان ذلك ممكنًا، وتؤكد هذه الاستراتيجية على ضرورة التنسيق والتعاون بين الوزارات والجهات المعنية بقطاعات التنمية الاجتماعية.

تتصف هذه الاستراتيجية بطموح أهدافها ونتائجها المتوقعة أخذاً في الاعتبار تكلفتها المعقولة خلال السنوات الخمس الأولى، حيث اعتمدت الخطة على استغلال الموارد المتوفرة حالياً وإعادة توزيعها من أجل زيادة أثر الخدمات، وركزت بشكل أساسي على بناء الكوادر البشرية في الوزارة وتعزيزها، ويمكن الإطلاع على تفاصيل الخطط، والبرامج المقترحة في وثيقة خطط العمل التنفيذية للأعوام ٢٠١٦-٢٠٢٠، والتي تعتبر مكملة لهذه الوثيقة.

- ويستعرض القسم الثاني محاور الاستراتيجية الستة وهي: الحماية الاجتماعية، والرعاية الاجتماعية، وتنمية الأسرة والمجتمع، وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، والجمعيات والمؤسسات الأهلية، بالإضافة لمحور الدعم المؤسسي، ويتضمن هذا القسم وضع خططها وفق الإطار المبني على النتائج، والذي يقوم على تحديد الأثر، والنتائج المتوقعة، والمخرجات وفي الوقت نفسه يقدم تحليلاً لإطار المتابعة والتقييم ومنهجية التعلم.

- أما القسم الثالث من استراتيجية العمل الاجتماعي فيُعنى بمنهجية التنفيذ والمتابعة بما في ذلك آليات التنسيق والموارد المالية والبشرية، وعوامل نجاح هذه الاستراتيجية، ويناقش الافتراضات والمخاطر.

كما تجدر الإشارة إلى وجود وثيقة خطط العمل التنفيذية الملحقة بهذه الاستراتيجية، وتشمل تفاصيل المحاور، وخطط عمل تنفيذية لكل محور بما تتضمنه من نتائج متوقعة، ومخرجات، وأنشطة، ومؤشرات مع تفصيل التكلفة المقدرة لكل مخرج.

الفصل الأول: العمل الاجتماعي في سلطنة عُمان

يستعرض هذا الفصل بإيجاز التطور التدريجي الذي شهدته وزارة التنمية الاجتماعية خلال العقود الأربعة الماضية، وأهم المسائل التي استدعت صياغة هذه الاستراتيجية، وكذلك أبرز المحطات الرئيسية لها كالدراسة التشخيصية، ومؤتمر العمل الاجتماعي الذي يعد خطوة متقدمة في تنسيق جهود الوزارات والهيئات الحكومية والأهلية المعنية بالتنمية الاجتماعية.

العمل الاجتماعي من الشؤون إلى التنمية:

انطلقت مسيرة العمل الاجتماعي بالتزامن مع بدايات النهضة المباركة، وذلك منذ إنشاء أول وزارة (الإعلام والشؤون الاجتماعية والعمل) في الـ ١٦من ديسمبر ١٩٧٠، وبدأت الوزارة عملها بتقديم الدعم للأشخاص ذوي الإعاقة والمسنين والأسر ذات الدخل المحدود، وتوفير الخدمات الاجتماعية للفئات المختلفة من خلال برامج تنمية المجتمعات المحلية، بالإضافة إلى تحقيق فرص العمل وتأهيل الإنسان العماني للمشاركة في مسيرة النهضة. ومرت الوزارة بعدة تعديلات إلى أن تم في الـ ١٢من يناير١٩٩٠ تعديل اسم الوزارة إلى وزارة الشؤون الاجتماعية، وذلك بموجب المرسوم السلطاني رقم ٥ / ٩٠، وفي الـ ١٠ من ديسمبر ١٩٩١ تم تعديل اسم الوزارة إلى وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل والتدريب المهني، بموجب المرسوم السلطاني ١١٥ / ٩١. ويلاحظ خلال مسيرة العقود الثلاثة من القرن الماضي(السبعينيات، والثمانينيات، والتسعينيات) أن العمل الاجتماعي تركز على المسائل المتعلقة بالشؤون أي تلبية الاحتياجات للفئات المحتاجة للرعاية، كما ترافق مهامها الجانب المرتبط بالعمل، وهو أمر فرضته ظروف مرحلة البناء، وفلسفة العمل الاجتماعي حينها التي تبنته أغلب الدول العربية .

مع نهاية القرن العشرين وبداية الألفية الثالثة شهد العالم تغيرات وتحولات مستمرة ومتسارعة، حيث سيطرت العولمة على ميادينه الاقتصادية والاجتماعية وغيرها من المجالات، وهو الأمر الذي فرض تحديات على مختلف الأصعدة ومنها العمل الاجتماعي، مما استدعى العمل على مواجهتها بأسس علمية ومن هذه الاجراءات تعزيز التنمية المستدامة، ومراجعة السياسات بشكل عام وإعادة النظر في السياسات الاجتماعية التقليدية والبحث عن أسس لسياسات اجتماعية جديدة تكون اساسها تنمية الأسرة والعمل على حقوق كل من المرأة والطفل والأشخاص ذوي الاعاقة.

والتزاماً من السلطنة بنتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية (مارس ١٩٩٥) وإعلان كوبنهاجن ومقرراته لتحقيق العدالة الاجتماعية، وتحقيق أهداف الألفية للتنمية الصادرة عن قمة الألفية (سبتمبر ٢٠٠٠م)، عملت السلطنة على اتخاذ تدابير وإجراءات تعزز أبعاد التنمية الاجتماعية، ومن هذا المنطلق جاء تغيير مسمى الوزارة في ٦ / ١١ / ٢٠٠١م ، بموجب المرسوم السلطاني ١٠٨ / ٢٠٠١ من وزارة الشؤون

الاجتماعية إلى وزارة التنمية الاجتماعية. وتطلب هذا التغيير إعادة مراجعة الأداء والأنظمة واللوائح للوزارة. وكذلك الخطط والموازنات وغيرها من التدابير التي ينبغي أن تعكس هذا التحول النوعي في منهج العمل الاجتماعي.

ومع هذا التغيير انتقلت سياسة وأداء الوزارة تدريجيًا من المفهوم الرعائي إلى المفهوم التنموي المعتمد على الشراكة والتمكين والمساواة. ومنذ ذلك الحين وقافلة التنمية الاجتماعية تسير بخطوات واثقة نحو تحقيق مزيد من التنمية والرعاية عن طريق الشراكة في عملية تكوين القدرات وبناء الطاقات وإكساب المهارات. والعمل على توفير المناخ الملائم للأفراد لتمكينهم من المشاركة الفعالة في الجهود التنموية وإنتاجية العمل. ويتم ذلك من خلال برامج الوزارة المباشرة للأسرة والمرأة والطفل.ورعاية المسنين والأيتام والأحداث والأشخاص ذوي الإعاقة وتقديم الخدمات والتأهيل والتدريب وبرامج التوعية. بالإضافة إلى البرنامج الرئيسي المتعلق بالحماية الاجتماعية الذي يشمل الضمان الاجتماعي وتوفير المساعدات الاجتماعية للفئات المحتاجة .

وتحقيقًا لتوجيهات **حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم - حفظه الله ورعاه -** في دورة الانعقاد السنوي لمجلس عمان في عام ٢٠١٢. التي أشارت إلى توجه الحكومة للتركيز في خططها المستقبلية على التنمية الاجتماعية خاصة في جوانبها المتعلقة بمعيشة المواطن. جاءت موافقة مجلس الوزراء الموقر بأعداد استراتيجية العمل الاجتماعي من قبل وزارة التنمية الاجتماعية .

الدراسة التشخيصية:

وقد تطلب إعداد هذه الاستراتيجية تقييم الأداء السابق والحالي لبرامج الوزارة. ولعدم توافر معلومات كافية ومحدثة حول الخدمات المقدمة وعن جودتها. ولم يكن لدى الوزارة معلومات محدثة حول رأي الفئات المستفيدة من هذه الخدمات. قررت الوزارة البدء بتنفيذ تحليل معمق للتعرف على مدى وصول الفئات المستهدفة للخدمات الاجتماعية. وجودتها في سلطنة عُمان.

تم تدشين العمل بالدراسة التشخيصية في شهر يونيو من عام ٢٠١٤. حيث تم وضع إطار منهجي يرتكز على مسار الحياة. ويركز على تحليل آراء المستفيدين من الخدمات المقدمة لهم. ومدى قدرتهم على الوصول إليها وتطلعاتهم المستقبلية. اشترك العديد من كوادر وموظفي الوزارة في تنفيذ العمل. ما مكنهم من الاطلاع على واقع تغطية وفاعلية خدمات الوزارة. ولقد شكلت نتائج الدراسة التشخيصية أحد أهم المدخلات الرئيسية في أعداد هذه الاستراتيجية والخطط التنفيذية لها. وخلصت الدراسة إلى عدد من الجوانب. نبرز منها الآتي :

- أن الخدمات الأساسية التي تنفذها الوزارة تغطي قطاعًا واسعًا من المجتمع، وأنها تُعدُّ سخية نسبيًا؛ ولكنها كشفت في الوقت ذاته عن بعض الفجوات وجوانب القصور في الخدمات المقدمة لفئات اجتماعية معينة، كما وفرت الدراسة التشخيصية تقييمًا لهيكل الوزارة التنظيمي ولأنماط تخصيص الموارد به.
- تحسّنت التغطية الفاعلة لبرامج نظام الضمان الاجتماعي، لكن ما زال النظام يحتاج إلى المزيد من التوحيد والتنسيق حيث يوجد ١٢ صندوق تقاعد لتغطية كل من القطاعين العام والخاص مع غياب المظلة التنظيمية الموحدة لهذا القطاع؛ مما يؤدي إلى ضعف التنسيق الوطني بين صناديق التقاعد، ويؤدي ذلك إلى عدم المساواة في المزايا، وإلى التباين في مستوى المساهمة بين مختلف المساهمين، ويحول ذلك دون إقبال الشباب على العمل في القطاع الخاص بسبب أن مزايا العمل في القطاع العام تفوق كثيراً نفس مزايا القطاع الخاص.
- تم توسيع تغطية نظام الضمان الاجتماعي لتشمل فئات جديدة بما في ذلك العاملون لحسابهم الخاص؛ وذلك لوجود بعض الفئات التي لا تزال تقع خارج مظلة الضمان، كما أن الروابط مع المساعدات الاجتماعية تُعد ضعيفة؛ حيث شمل الضمان الاجتماعي العُمال الذين يعملون لحسابهم الخاص مثل: (المزارعين ،والصيادين)؛ ولكن لم يتم تصميم الضمان الاجتماعي بما يلائم واحتياجات هذه الفئات بعد وبشكل خاص؛ كما أن دقة استهداف الفئات التي تحصل على المساعدات ما زالت دون المستوى الذي يضمن تحقيق أقصى قدر من الاستفادة من الضمان الاجتماعي، ويمكن لبرنامج المساعدات المالية بالوزارة أن يستفيد من زيادة دقة الاستهداف وزيادة الأثر المتعلق بالتوزيع، مع مراعاة ضرورة التقليل من أخطاء الدمج والاستبعاد والتي مازالت مرتفعة، والعمل على تطوير العمليات التشغيلية.
- هناك حاجة إلى تعزيز الدور الحالي لكادر الأخصائيين الاجتماعيين، والاستثمار بشكل رئيس في تدريبهم من أجل القيام بالدور المنوط بهم، كونهم حلقة الوصل الرئيسية بين نظام المساعدات النقدية المباشرة والأسرة، ويمكن تقسيم الوظائف المرتبطة بالضمان الاجتماعي إلى ثلاث فئات: (جامع بيانات، وباحث اجتماعي ، وأخصائي اجتماعي)، ولا بد من تحديد المهارات المطلوبة لهذه الفئات، والعمل على إكسابهم مهارات جديدة، كذلك فإن العمل الميداني والتواصل مع الأسر أمر مطلوب لتقييم الاحتياجات الخاصة بالأسرة ككل وربطها مع الخدمات الأخرى، كما أن عدد الأخصائيين الاجتماعيين أقل مما هو مطلوب وفقًا للمعايير الدولية، إضافة إلى أن التوزيع الحالي للأخصائيين الاجتماعيين لا يتناسب والاحتياجات الاجتماعية في مختلف المحافظات.
- تلعب المساعدات الاجتماعية دورًا مهماً في تحسين مستوى معيشة المستفيدين على مستوى الأسرة، وفي خفض عدد الفقراء على مستوى المجتمع، لكن لم يتم استغلال فرص التمكين بالشكل الكافي؛ حيث شهدت الفترة الأخيرة زيادة المساعدات النقدية (معاشات الضمان الاجتماعي) خلال عام ٢٠١١ ليصل الحد الأدنى إلى ٨٠ ريالاً عمانياً ،والحد الأعلى إلى ٢٦٤ ريالاً عمانياً، وتم زيادة حجم الامتيازات الفردية أيضًا من حيث القيمة لكن أعداد الأفراد من الفئات المستهدفة التي تخرج من نظام الضمان الاجتماعي ظلت قليلة؛ بسبب ضعف عمليات التمكين، أو أن عدد تلك المبادرات محدودة.

- تصل المزايا والخدمات إلى الفئات المحتاجة، إلا أن هناك حاجة إلى اتباع أساليب متسقة في مجال الرعاية الاجتماعية ترفع من جودة الحياة للفئات المختلفة في مراحل حياتهم. وتستهدف وزارة التنمية الاجتماعية مختلف الفئات المحتاجة بهدف التخفيف من معاناتهم وحمايتهم ضد أي ضرر يمكن أن يلحق بهم. وتشمل هذه الفئات: (كبار السن، والأطفال، والأحداث المعرضين لمخاطر الجنوح، والنساء المطلقات والأرامل، والأشخاص ذوي الإعاقة). وهناك بعض من المزايا والخدمات المقدمة إلى هذه المجموعات، ولكنها ليست موضوعة ضمن نظام رعاية اجتماعية متماسك بحيث تكمل الخدمات والمزايا المختلفة بعضها البعض بشكل متسق.
- استطاعت الرعاية الاجتماعية أن تُمكن الأفراد من تعزيز قدراتهم على العيش بشكل مستقل وضمان جودة الحياة. إلا أن بعض القضايا الاجتماعية ما زالت تُشكل تحديات على المجتمع. وتشمل تلك القضايا الإدمان، والعنف المنزلي، وبرامج الدمج للأطفال المعرضين للمخاطر، والرعاية طويلة الأمد، والعديد من الجوانب الأخرى. وحاليًا لا يتم وضع المزايا ضمن إطار خدمات شامل أو منظم، وهو الأمر الذي يحد من الأثر المتوقع لها من حيث تلبية احتياجات هذه الفئات، وضمان جودة حياتهم.
- يتوافر الدعم المطلوب للأشخاص ذوي الإعاقة بشكل فردي، وهناك حاجة إلى عمل تحول جذري في طريقة دعم المجتمع لهذه الفئات تحقيقًا للتمكين والدمج؛ وبلغت نسبة الأشخاص ذوي الإعاقة في عام ٢٠١٠ ما نسبته ٣,٢٪ من إجمالي عدد السكان ، بينما النسبة المتوقعة وفق المعايير الدولية هو ١٥٪ (منظمة الصحة العالمية ٢٠١٣)؛ كما أن أكثر من ٨٠٪ ممن زاروا مراكز التشخيص المعنية لأول مرة يفوق سن ١٢ سنة، ما يوحي بأن هناك حاجة إلى التركيز بشكل أكبر على خدمات الاكتشاف والتدخل المبكر. وهناك فجوة واضحة في برامج الإرشاد والدعم النفسي، وتم الإشارة إلى الفجوات في خدمات التأهيل طويل المدى، وخدمات الدمج في المؤسسات التعليمية؛ كذلك تبين أن هناك حاجة إلى وجود سجل وطني للإعاقة.
- الحاجة إلى التركيز على تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة، ويجب أن يتحول التركيز من تقديم المساعدات النقدية والأجهزة التعويضية إلى مجموعة من الخدمات المصممة لتلبية احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة مع أخذ التمكين بعين الاعتبار؛ وفعليًا بدأت عملية الدمج في التعليم ولكنها ضعيفة نسبيًا. كما أن الإجراءات التي تم اتخاذها على المستوى المجتمعي للتغلب على الحواجز التي تحول دون دمج هذه الفئة في المجتمع لا تزال متواضعة ودون المطلوب، ولا تزال الجهود المقدمة لحصول الأشخاص ذوي الإعاقة على الخدمات بحاجة لمزيد من التعزيز.
- ضرورة استفادة المؤسسات المعنية بمرحلة الطفولة المبكرة من التطورات الأخيرة في مجالات النمو المعرفي والوجداني والمهارات الاجتماعية، ومدى تأثيرها العميق في تشكل وبناء شخصية وقدرات الأطفال، وذلك يرجع إلى أن السلطنة لا تزال متأخرة في نسبة تسجيل الأطفال بدور رياض الأطفال بالمقارنة بمعدلات العديد من الدول التي حققت تنمية اقتصادية واجتماعية مشابهة ، مع أن نسبة تسجيل الأطفال بالسلطنة في رياض الأطفال ارتفعت إلى ٣٩,٢٪ خلال السنوات الأخيرة.

- ما زالت نسبة التحاق الأطفال في دور الحضانة متواضعة وتقدر بحوالي ٣,٢٪؛ ويتم ترك العديد من الأطفال مع مربيات وافدات، حيث إن الاعتماد الكبير على المربيات الوافدات، يؤدي إلى تغير في أدوار الأسرة، وإلى وجود فجوات في تطور مهارات الطفل، وفي خدمات الرعاية الاجتماعية، ويتم تقديم خدمات دور الحضانة بشكل رئيس من قبل القطاع الخاص.
- وجود فجوات في نظام حماية المرأة والطفل؛ ولا تزال الجهود المبذولة لتوفير خدمات الحماية حديثة، وهي مرتبطة بشكل كبير بالقطاعات الأخرى؛ بالإضافة إلى أنه لم يتم تطبيق نظام وطني شامل لحماية الأسرة يأخذ في الاعتبار المخاطر المتعددة التي تواجهها، وكشفت دراسة تم إجراؤها عن واقع الطلاق في المجتمع العُماني أن أحد أسباب الطلاق الرئيسية هو العنف المنزلي الذي يؤثر بشكل كبير على تماسك الأسرة وعلى سلامة ورفاه الأطفال.
- تعرض عدد من الأطفال والشباب للعنف في المدارس أو داخل الأسرة والمجتمع، ولا يزال العقاب البدني من الممارسات الموجودة في المجتمع، ولا يوجد نص صريح في قانون الطفل يجرم العقاب البدني.
- يواجه الشباب في عُمان بعض التحديات، وهناك عدد كبير من الباحثين عن عمل لا يزالون خارج سوق العمل، كما يعاني الشباب العديد من المخاطر مثل:(التأثر بالعنف من خلال الإنترنت ووسائل الإعلام، وحوادث المرور، والإدمان، ومشكلات التغذية، ... وغيرها)،وهناك عدد قليل من البرامج المفعلة للتعامل مع هذه التحديات.
- توفر الحكومة دعمًا ماديًا غير مشروط لأغلب الجمعيات الأهلية، ولكن هناك حاجة إلى تفعيل دور المجتمع المدني، والقطاع الخاص كشريك في التنمية الاجتماعية، وما زال مستوى المشاركة في الجمعيات الأهلية على المستوى المجتمعي متدنٍّ جدًّا، وكذلك القدرة على الوصول لها ضعيف، حيث تجذب الجمعيات الخيرية عددًا أكبر من الأعضاء مقارنة بالجمعيات التي لها أهداف تنموية، ولا تزال قدرات العاملين في هذه الجمعيات دون المستوى المطلوب، والإجراءات الخاصة بإشهار هذه الجمعيات بطيئة، مع تنامي ظهور الفرق التطوعية غير الرسمية.
- هناك حاجة إلى زيادة الوعي بشأن خدمات وزارة التنمية الاجتماعية للجمهور؛ حيث هناك قصور في الوعي بهذه الخدمات وخاصة على مستوى المحافظات، كما أن هناك نقصًا في الوعي بين مقدمي الخدمة أنفسهم، وكذلك توجد حاجة إلى تخصيص مزيد من الموارد لدعم، وتحقيق أهداف برامج التوعية.
- هناك ضرورة لإعادة تصنيف بنود الموازنة بحيث تعكس التوزيع الجغرافي والوظيفي، ما يتيح إعطاء صورة أوضح عن فعالية تخصيص الموارد، وأن لا يبقى تخصيص الموارد بين المحافظات يعتمد بشكل كبير على أساس الممارسات السابقة، وليس على أساس معيار موضوعي يبرر هذا التوزيع، كما أن هناك حاجة لوضع معادلة للموازنة تأخذ بعين الاعتبار الظروف السائدة في المحافظات والولايات.

- وجـود فجـوات بين المحافظات فيما يتعلق بالموارد البشرية، وخاصة وجود فوارق في المؤهلات والمهارات، وتتركز معظم الدورًات التدريبية على تعزيز المهارات الإدارية أكثر من الفنية، الأمر الذي يستدعي الحاجة إلى زيادة عدد المختصين في مجالات التنمية والسياسات الاجتماعية ، كما أن الوزارة بحـاجة إلى تطوير قدرات ومهارات جميع الموظفين الذين تم تعيينهم مؤخرًا.

كما تمخض عن الدراسة توصيات لبعض المسائل؛والتي يُمكن العمل عليها بشكل فوري خاصة تلك المتعلقة بتطوير البرامج الحالية، وهناك برامج أخرى تتطلب إعادة النظر في المضمون والتوجهات الاستراتيجية، وفيما يلي مجملها:

- يتركز عمل الوزارة بشكل كبير على الرعاية،وليس على الوقاية والتمكين عند التعامل وبشكل ضيق مع الفئات المحتاجة،ما يؤدي إلى عدم تغطية فئات أوسع معرضة للهشاشة.
- هنـاك حـاجة للابتعـاد عن نهج التدخلات الفـرديـة والتوجـه نحو نهـج الأنظمة.
- تعزيز ربط الوزارة مع الجهات الشريكة لتحقيق عدد من أهداف التنمية الاجتماعية.
- يـمكن تـحسين فعالية واستخدام الموارد الحالية من خلال تحسين آليات الاستهداف.
- قلة استخدام البيانات المتوفرة بالشكل الكافي في برامج المتابعة والتقييم، وهناك بحوث ودراسات ذات جودة عالية صدرت عن الوزارة، ولكن عددها غير كافٍ، كما أنها غير مرتبطة بشكل مباشر بآليات التأثير على السياسات.
- تـحتاج الرعاية الاجتماعية إلى إطـار عمل أوضح من أجل ذلك يجب الاطلاع على نماذج جديدة تعتمد على أفضل الممارسات وتعديل هذه النماذج بما يلائم السياق العُماني.
- لا تزال مستويات الموارد الحالية للوزارة باعتبارها جزءًا من الإنفاق العام متدنية مقارنة بالمعايير الدولية، وهناك حاجة لمراجعتها على أساس الدور المتوقع للوزارة.

وبالمجمل تُعدُّ مسألة بناء القدرات للكوادر الفنية في الوزارة من أهم أولوياتها،وقد شكل التقييم السابق (الدراسة التشخيصية) خط الأساس الذي سيتم البناء عليه عند قياس مدى التقدم في استراتيجية العمل الاجتماعي.

مؤتمر استراتيجية العمل الاجتماعي:

وتحقيقًا لمبدأ الشراكة في التنمية نظمت الوزارة "مؤتمر استراتيجية العمل الاجتماعي .. نظرة مستقبلية المنعقد في الـ ٢٩-٣٠ من أكتوبر ٢٠١٤م" بهدف مناقشة توجهات استراتيجية العمل الاجتماعي، ومدى تقاطع مجالات العمل مع الوزارات والجهات الحكومية والأهلية والقطاع الخاص، من أجل تنسيق الجهود، وتحديد الأدوار لتعزيز الشراكة الفعالة. وقد شارك في المؤتمر أكثر من ٤٠٠ مشارك يمثلون مجلس عُمان، والوزارات الحكومية، وشركات القطاع الخاص، والجمعيات الأهلية، بالإضافة إلى مشاركة ممثلين عن بعض المنظمات الدولية والإقليمية والمكاتب الإقليمية لمنظمة الأمم المتحدة ذات العلاقة مثل:(منظمة الأمم المتحدة للطفولة "اليونيسف"، ومنظمة الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الصحة العالمية)، والمعهد العربي للتخطيط، ومؤسسة أوكسفورد لإدارة السياسات، والبنك الدولي، والمكتب التنفيذي لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية إلى جانب مشاركة الجامعات، والمراكز البحثية المهتمة بقضايا التنمية الاجتماعية، ونتج عن المؤتمر عديد من التوصيات أخذت بعين الاعتبار عند أعداد هذه الاستراتيجية ومن أبرزها الآتي :

تُعدُّ مسألة بناء القدرات للكوادر الفنية في الوزارة من أهم أولوياتها، وقد شكل التقييم السابق (الدراسة التشخيصية) خط الأساس الذي سيتم البناء عليه عند قياس مدى التقدم في استراتيجية العمل الاجتماعي.

- تحقيق التكامل والاتساق بين الوزارات والهيئات المختلفة المعنية بتنفيذ السياسات الاقتصادية والاجتماعية، حيث تساهم بشكل فعال في تحقيق الأهداف المرسومة.
- التأكيد على أولوية رعاية المسنين داخل أسرهم كلما كان ذلك ممكنا، وتشجيع رعايتهم في أسر بديلة في حالة تعذر وجود من يقوم برعايتهم، وتقديم كل عون ومساندة للأسر الراعية في سبيل تحقيق ذلك من قبل الدولة بالتعاون من قبل القطاعين الأهلي والخاص.
- ربط عملية التحول الاستراتيجي بمنظومة متكاملة للموارد البشرية بما يكفل استثمارها وفق المسار التدريبي والوظيفي وتطوير الثقافة المؤسساتية والعمل الاجتماعي للارتقاء بجودة الخدمة للمستفيدين.
- تعزيز جهود الوزارة في توسعة دائرة المسؤولية الاجتماعية للشركات بحيث تشمل مشروعات الفرق والجمعيات التطوعية الأهلية؛ كي لا تقتصر على دعم مشروعات الوزارة.
- التأكيد على أهمية الطفولة المبكرة عند وضع السياسات والاستراتيجيات، والبدء في تنفيذ برامج وتدخلات سريعة في هذا المجال، ومنها جعل التعليم ما قبل المدارس ضمن برنامج السلم التعليمي.

- الإسراع في إنشاء مركز متخصص للتشخيص المبكر للإعاقة قائم على معايير وطنية معتمدة تتوافق مع المعايير الدولية. يتمتع هذا المركز في الاستقلال المالي والإداري ويُنشأ له فروع في المحافظات.
- إنشاء مرصد وطني يعمل على توفير بيانات وطنية شاملة للأشخاص ذوي الإعاقة.
- إنشاء مراكز استشارية أسرية متكاملة بكوادر متخصصة للعمل في جمعيات المرأة العمانية.
- تمكين المرأة المستفيدة من الضمان الاجتماعي ببرامج ومشاريع لرفع المستوى المعيشي لها من خلال تدريبها على مزاولة بعض المهن من المنزل، مع مد شبكات الحماية الاجتماعية للمرأة ربة المنزل.
- بناء جسور تواصل مترابطة بين الحكومة ومؤسسات الجمعيات الأهلية والمؤسسات الخاصة " القطاع الخاص " لتفعيل دور المسؤولية الاجتماعية.
- الاستفادة من التجارب المميزة في الدول المحيطة في مجال تنظيم عمل الجمعيات، وتوجيه أعمالها نحو تحقيق التنمية الشاملة.

الفصل الثاني: تحديات ومخاطر التحول في سياسات التنمية الاجتماعية.

يستعرض هذا الفصل جملة من العوامل الرئيسية التي تشكل مخاطر وتحديات للتحول في سياسات التنمية الاجتماعية، وهي متغيرات لها أثر كبير في ظروف معيشة الأفراد العُمانيين بشكل عام والأسرة العُمانية بشكل خاص باعتبارها وحدة اجتماعية أساسية. ورغم الإنجازات الكبيرة في مسار التنمية الاجتماعية خلال العقود الأربعة الأخيرة، والتي تحققت في الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والصحية والتعليمية، إلا أن الاستمرار في نفس المسار التصاعدي بشكل خطي يُعدُّ تحديًا نظرًا لظهور العديد من المتغيرات الاقتصادية والديمغرافية والثقافية على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية. ومن خلال التصدي لتلك المتغيرات ستتمكن السلطنة من وضع السياسات الملائمة للتعامل معها خلال الخمسة والعشرين عامًا القادمة. ويمكن عرض هذه التحديات على قسمين هما تحديات داخلية، وتحديات خارجية:

أ- التحديات الداخلية:

هناك العديد من التحديات التي تفرض نفسها خلال المرحلة القادمة فمنها الاقتصادي ومنها الديمغرافي ومنها الاجتماعي، والتي تتوجب تنويع مصادر الدخل الوطني، ويمكن تلخيصها على النحو الآتي:

١) متغيرات ديمغرافية تفرض تحديات جديدة:

إن التغيرات الديمغرافية المتوقعة وما يتبعها من تحديات تفرض إيجاد استراتيجيات ونماذج جديدة تتداخل فيها جوانب الصحة والتعليم والرعاية الاجتماعية والحماية الاجتماعية وفق الأنماط الأسرية المتوقعة خلال العقود القادمة. وتشير الإسقاطات السكانية في عام ٢٠٤٠م إلى أن الزيادة المتوقعة في عدد السكان في الفترة من ٢٠١١ وحتى ٢٠٤٠ ستصل إلى حوالي ٢,٤ مليون نسمة، ليصل عدد السكان إلى ٥,٧ مليون نسمة في عام ٢٠٤٠ بافتراض معدل خصوبة متوسط. ويتميز المجتمع العُماني بأنه مجتمع شاب يقترب من الوصول لما يعرف بالنافذة الديمغرافية في عام ٢٠٤٠م، حيث تتناقص نسبة السكان العُمانيين الأقل من ١٥ سنة من ٣٥٪ في عام ٢٠١٠ إلى ٢٧,٤٪ في عام ٢٠٤٠م[١]، وتتزايد نسبة السكان في سن العمل لتمثل ثلثي المجتمع العُماني في ذات العام، ويوضح الشكلان الآتيان التغير الكبير في شكل الهرم السكاني في السلطنة بمقارنة عامي ٢٠١٥، و٢٠٤٠م.

١) المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، الاسقاطات السكانية بسلطنة عُمان، ٢٠١٥ -٢٠٤٠.

شكل رقم (٢)

الهرم السكاني للعُمانيين سنة ٢٠١٥

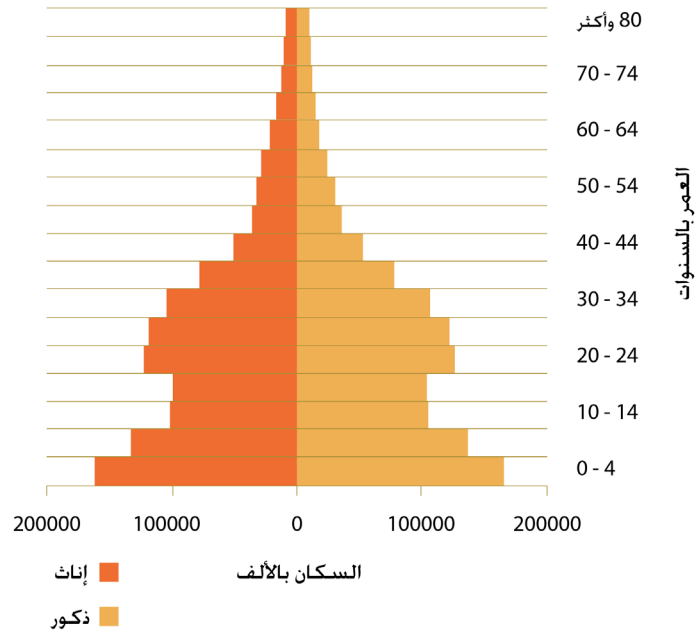

المصدر: الإسقاطات السكانية بسلطنة عُمان
٢٠١٥-٢٠٤٠، المركز الوطني للإحصاء والمعلومات ٢٠١٤

شكل رقم (٣)

الهرم السكاني للعُمانيين سنة ٢٠٤٠

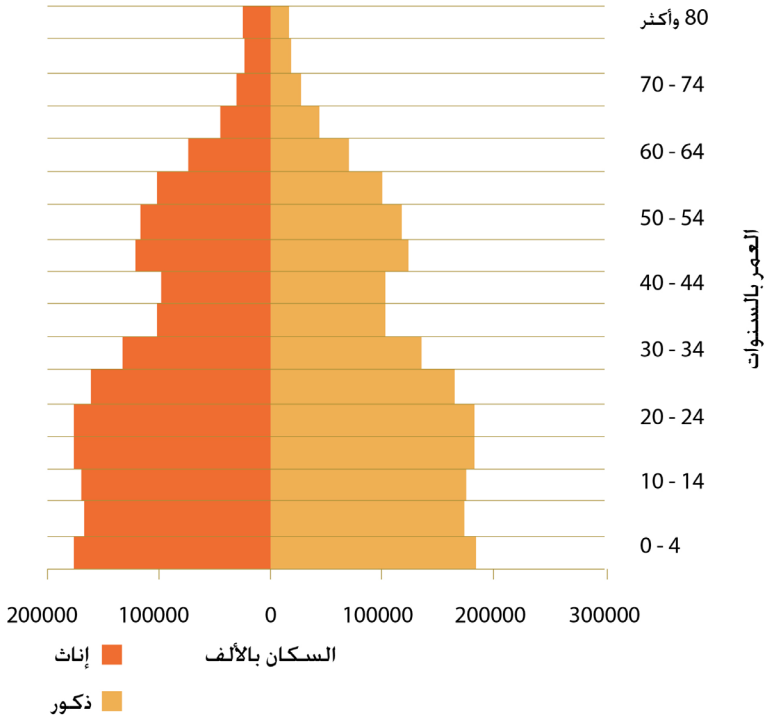

المصدر: الإسقاطات السكانية بسلطنة عُمان
٢٠١٥-٢٠٤٠، المركز الوطني للإحصاء والمعلومات ٢٠١٤

ويتطلب استغلال النافذة الديمغرافية توفير وظائف جديدة للشباب وضمان دمجهم بشكل كامل في المجتمع. كما تتطلب وضع السياسات الاجتماعية الملائمة لتقديم الدعم اللازم للاضطلاع بدورهم الأسري. والتعامل مع عدد من المتغيرات السلوكية مثل زيادة نسب الحوادث والزيادة في معدلات تعاطي المخدرات. والتغيير في أسلوب الحياة.

وتشهد سلطنة عمان تحولاً ديمغرافيًّا بطيئًا كغيرها من الدول العربية. وذلك يعود إلى انخفاض الخصوبة. وارتفاع العمر المتوقع عند الولادة. حيث يرتفع توقع الحياة عند الولادة حتى يصل إلى ٨٢,٢ للإناث و ٧٧,٦٧ للذكور مع حلول عام ٢٠٤٠. والبطء في تراجع نسبة الوفيات. إلا أنه من المتوقع في العقود القليلة القادمة أن تشهد الدول العربية ومنها السلطنة ارتفاعًا في عدد المسنين. فالسلطنة على وشك التحول من المرحلة الأولى إلى المرحلة الثانية من التحول الديمغرافي. وهذا ما أكدته إحصاءات ٢٠١٠ بالسلطنة من أن كبار السن الذين تتراوح أعمارهم من ٦٠ سنة فأكثر بلغ عددهم (١٠١١٤٥) نسمة. يشكلون ما نسبته (٥,٢٪) من التعداد السكاني للمواطنين في السلطنة. ومن المتوقع أن تصل إلى نسبة ٩,٨٪ من عدد السكان وفق السيناريو المتوسط للإسقاطات السكانية [٢].

وبما أن الأسر العُمانية تعتمد بشكل أساس على نفسها في توفير الرعاية لأفرادها من كبار السن. ما أدى إلى نقص الطلب على الخدمات العامة الموجهة لكبار السن. لكن بعض الأنماط الاجتماعية الجديدة والمتوقعة مثل التغيرات في أنماط الزواج. وتوجه الشباب نحو السكن بعيدًا عن الأهل. والهجرة للمدن. ستؤثر حتمًا على قدرة الشباب والبالغين على تقديم الدعم لكبار السن أو للفئات المحتاجة الأخرى من قبل أفراد الأسرة. بما في ذلك الأشخاص ذوي الإعاقة. أو الذين لديهم أمراض مزمنة. كما يُتوقع أن يحتاج عدد أكبر من النساء كبيرًات السن لخدمات الدعم الاجتماعي في مرحلة الشيخوخة بسبب الفوارق في معدلات الترمل بين الجنسين. وبسبب ترتيبات الحياة عند تقدم العمر.

٢) التغير الاقتصادي والاجتماعي:

سيؤدي التغير الاقتصادي والاجتماعي في السلطنة إلى تغير في التوقعات الاجتماعية. حيث تتبلور أنماط أسرية جديدة وأشكال للتواصل بين الأجيال نتيجة للتغيرات في سوق العمل والتمدن والتغيرات الديمغرافية الحالية والمتوقعة. ولعل أهم التحديات المجتمعية في هذا الجانب هو الاعتماد الكبير على التحويلات النقدية والإعانات وغيرها من المنافع والتي تمكنت الدولة من توفيرها بسبب العائدات النفطية. وما زالت العديد من الفئات في المجتمع العُماني تعتبر هذه الإعانات والتحويلات النقدية حقوقًا مكتسبة. ما يؤثر سلباً على مشاركتهم في سوق العمل والأنشطة التنموية. ولا بد من اتخاذ السياسات والبرامج لتغيير نظرة المجتمع بشأن اعتماد المواطنين على الدولة. مع توفير المزايا والضمانات التي تشجع انضمامهم في أنشطة القطاع الخاص.

---

٢) المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، الاسقاطات السكانية بسلطنة عُمان ٢٠١٥ -٢٠٤٠.

أما مشاركة المرأة العُمانية في المجتمع، فقد شهدت تطورات إيجابية من حيث الإطاران التشريعي والتعليمي، ويوضح الشكل الآتي الارتفاع الكبير في صافي معدل الالتحاق في التعليم الثانوي لكل من البنين والبنات على حد سواء من عام ١٩٨٢م. إضافة إلى جوانب التوعية المجتمعية. وقد بدأت النساء الشابات في تحقيق طموحاتهن بالمشاركة الفاعلة في الحياة العامة بشكل أكبر.

شكل رقم (٤)

صافي معدل الالتحاق في التعليم الثانوي للبنين والبنات في عُمان من عام ١٩٨٢م – ٢٠١١م

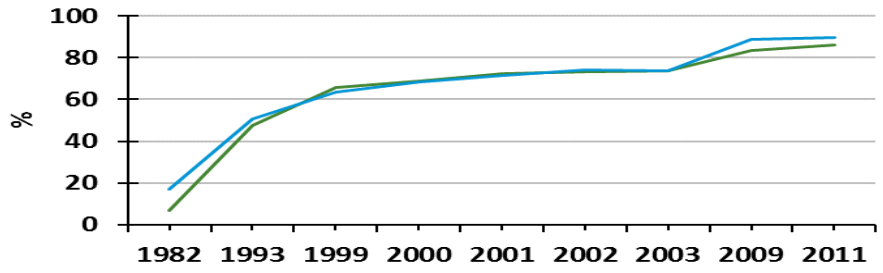

المصدر: البنك الدولي، ٢٠١٥م

كما يوضح الشكل الآتي الارتفاع الكبير في الالتحاق الكلي للنساء في التعليم العالي في سلطنة عُمان من عام ١٩٧٨م.

شكل رقم (٥)

الالتحاق الكلي للنساء في التعليم العالي في سلطنة عُمان من ١٩٧٨ –٢٠١٣م عدد الطالبات بالألف

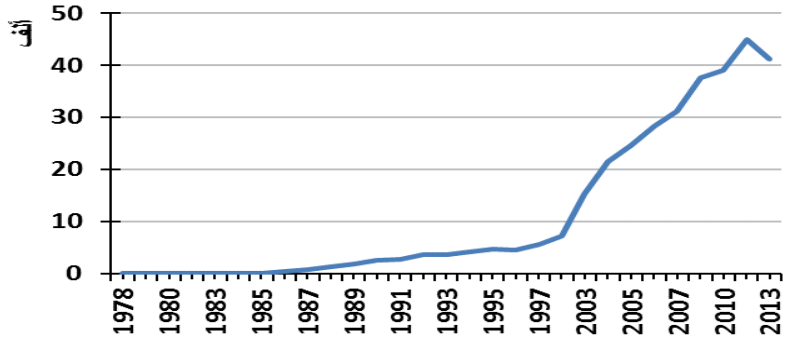

المصدر: البنك الدولي، ٢٠١٥م

أصبح من متطلبات هذه المشاركة الواسعة للمرأة في مختلف المجالات توفير مجموعة من الخدمات الخاصة بالمرأة في مكان العمل؛ حيث إن معظم النساء العاملات لا يحظين بخدمات دعم اجتماعي كافية، مثل توفر الحضانات، ويتحملن عبء الأسرة، ما يشكل ضغوطًا كبيرة عليهن للتوفيق بين الأسرة والعمل. ورغم تنامي دور المرأة العُمانية في مراكز اتخاذ القرار في الحياة العامة وفي مجال الأسرة، إلا أنه لا يزال محدودًا، وما زالت قضية المساواة في توزيع الأدوار وفق النوع الاجتماعي بين الرجل والمرأة بحاجة لمزيد من الدعم. ولا بد من توفير أنماط اجتماعية داعمة للمرأة من خلال إيجاد شراكات جديدة حكومية وغير حكومية لدعم مشاركة المرأة في الجهود التنموية للسلطنة.

من ناحية أخرى، هناك تغيير تدريجي في المواقف الاجتماعية تجاه إمكانات الأشخاص ذوي الإعاقة على المشاركة في المجتمع، والتي تتحول تدريجيًا من النظرة الطبية السائدة، والتي تركز على أن الأشخاص ذوي الإعاقة بحاجة فقط لبرامج التأهيل إلى أهمية العمل بالتوازي على تحقيق التغيير المجتمعي، وإزالة الحواجز المجتمعية والتي تحول دون مشاركتهم في البرامج التنموية. ووفق تقديرات منظمة الصحة العالمية فإن نسب الأشخاص ذوي الإعاقة في أي مجتمع تصل في حدها الأعلى إلى ١٥٪ من عدد السكان، وفي حدها المتوسط إلى ٧٪. وبافتراض الحد المتوسط سيصل عدد الأشخاص ذوي الإعاقة في السلطنة إلى ٤٠٠ ألف شخص في عام ٢٠٤٠م. كما هو مبين في الشكل الآتي:

شكل رقم (٦)

مقارنة بين نسبة الإعاقة وفق التعداد العام للسكان والمساكن لعام ٢٠١٠م، والإسقاطات السكانية لعام ٢٠٤٠م

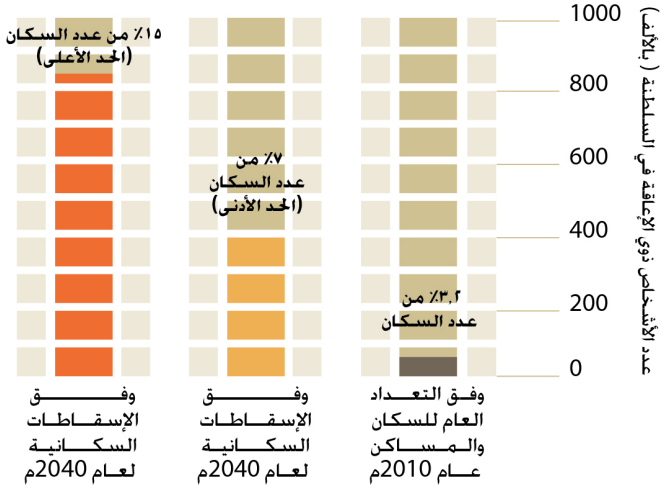

المصدر: المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، التعداد العام للسكان والمساكن، والاسقاطات السكانية لعام ٢٠٤٠م

وتحقيقًا لمشاركتهم المجتمعية، لا بد من انتهاج استراتيجية المسار المزدوج والتي تهدف إلى تقديم خدمات التمكين للأشخاص ذوي الإعاقة في أنحاء السلطنة من جانب، والعمل على إشراك هؤلاء الأشخاص في السياسات والبرامج التنموية وإزالة الحواجز المجتمعية إعمالاً بمبدأ الاندماج الاجتماعي من جانب آخر.

٣) التحدي الاجتماعي للعمالة الوافدة.

تواجه أغلب دول مجلس التعاون – ومنها سلطنة عُمان – خللاً في التركيبة السكانية نظرًا للنسب العالية من الوافدين مقارنة بعدد السكان، الأمر الذي قد يحدث آثارًا اقتصادية واجتماعية وثقافية على هذه المجتمعات. تستدعي زيادة حجم السكان الوافدين توسعًا في الخدمات التعليمية والصحية والثقافية والإدارية والأمنية وغيرها، وزيادة في الطلب على السلع والخدمات، ما يؤدي إلى مزيد من الحاجة للأيدي العاملة الوافدة لتوفير هذه الخدمات.

ومن الجدول الآتي بشأن الإسقاطات السكانية بسلطنة عمان ٢٠١٥ – ٢٠٤٠ يتبين أن عدد الوافدين في الأعوام ٢٠٢٥ و٢٠٤٠ من التركيبة السكانية سيبقى مرتفعًا على الرغم من انخفاض النسبة في عام ٢٠٤٠ إلى ٣٣ ٪ تقريبًا مقارنة بعام ٢٠٢٥ حيث تبلغ ٤٠ ٪ و عام ٢٠١٥ حيث كانت تقارب ٤٤٪.

جدول رقم (١)

عدد العُمانيين والوافدين حسب الجنس والسنوات

السنة	2015	2025	2040
العُمانيون			
ذكور	1.162.480	1.477.580	1.911.262
إناث	1.130.843	1.449.825	1.888.498
كلا الجنسين	2.293.323	2.927.405	3.799.760
الوافدون			
ذكور	1.562.460	1.646.904	1.579.677
إناث	313.895	330.860	317.354
كلا الجنسين	1.876.355	1.977.764	1.897.032
الجملة			
ذكور	**2.724.940**	**3.124.484**	**3.490.939**
إناث	**1.444.738**	**1.780.685**	**2.205.852**
كلا الجنسين	**4.169.678**	**4.905.169**	**5.696.792**

المصدر: المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، كتاب الاسقاطات السكانية بسلطنة عُمان ٢٠١٥ – ٢٠٤٠، ٢٠١٤

ويظهر من خلال مؤشرات المركز الوطني للإحصاء والمعلومات اقتراب التركيبة السكانية في السلطنة مما يوصف بـ "مؤشر الخلل"، حيث بلغت نسبة الوافدين إلى نسبة المواطنين حتى منتصف عام ٢٠١٥ حوالي ٤٣,٦٪ حيث بلغ عدد السكان في السلطنة حوالي ٤,١٥٩,١٠٢ مليون نسمة، يُشكل العمانيون منهم (٢,٣٤٤,٩٤٦مليون) فيما بلغ عدد الوافدين ١,٨١٤,١٥٦ مليون.

وبما أن هناك نسبًا كبيرة من هذه العمالة تعمل ضمن المنازل، استدعى هذا الخلل السكاني النقاش في الحفاظ على القيم والهوية الوطنية والسمات الخاصة بهذه المجتمعات، والحد من الآثار السلبية وتحديدًا فيما يتعلق بالعوامل الاجتماعية والثقافية. فعلى المستوى الاجتماعي يمكن أن تبرز مشكلات عديدة تتعلق بتربية الأطفال والنشء والهوية والانتماء والقيم، وكذلك زيادة جرائم الأحداث، وبعض السلوكيات الاجتماعية الدخيلة، وفي نفس الوقت تخالف تقاليد وعادات هذه المجتمعات.

تؤثر العاملة / المربية على تنشئة الطفل بشكل سلبي، حيث تبلغ هذه السلبية أحيانًا حدًّا تهدد معه النمو السليم والتوافق ومتانة الهوية الوطنية، حيث يتعرض الطفل إلى حالة من التضارب في القيم والعادات والدوافع وأنماط السلوك ما بين العاملة / المربية والأهل. فتتضارب القيم والتوجهات والنظرة إلى الكون ما بين الثقافة العربية الإسلامية والثقافة الأصلية للعامل، ويضاف إلى هذا التضارب بدائية القيم والتوجهات والمستوى الثقافي للعامل ذاته نتيجة لشيوع الأمية والعادات المستمدة من واقعه.

ومع أن هذه الظاهرة ارتبطت بعدة عوامل ومنها دخول المرأة إلى سوق العمل والوفرة المالية التي تحققت للأسر جراء التحولات الاقتصادية، إلا أنها للأسف كانت حلولاً سريعة بنفس إيقاع التغيرات السريعة التي صاحبت هذه المجتمعات، ولم تعطِ فرصة للتفكير بحلول اجتماعية أخرى مبنية على إمكانية وواقع هذه المجتمعات، كالعمل مثلًا على توسيع نظام تربية الطفولة المبكرة من خلال دور الحضانات ورياض الأطفال، كما هو الحال في الدول المتقدمة.

وتشير الدراسة التحليلية التي أعدها المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية حول " دور الأسرة في مجتمع متغير " إلى أنه رغم التحسن الكمي في التعليم في المجتمع العربي الخليجي، إلا أنه لا يزال هناك الكثير من العوامل في العملية التعليمية وتنظيمها ومحتوياتها، ما يشكل سببًا للتساؤل حول مدى متانة التنشئة الاجتماعية في المؤسسة التعليمية .

أشارت العديد من الدراسات، على مستوى دول مجلس التعاون، إلى التغيرات التي طرأت على الأسرة الخليجية، والى المصاحبات الاجتماعية – النفسية المرتقبة، نتيجة الاستقدام و التوظيف الكبير للعاملات – مربيات المنازل. الأمر الذي قد أتاح للمرأة و الوالدين الهروب من الكثير من الوظائف والمهمات الأسرية. فلم تعد عملية التربية من الالتزامات الوظيفية للزوج والزوجة بقدر ما تحولت إلى المربيات أو العاملات الأجنبيات اللاتي باتت أنشطتهن المنزلية تشمل فيما تشمله رعاية الأطفال وتنشئتهم من الناحية الصحية والتعليمية والتربوية.

٤) التوجه نحو سياسات السوق:

يُعدُّ التوجه نحو سياسات السوق التي تعني تقديم الخدمات الحكومية بالشراكة مع القطاعين الأهلي والخاص توجهًا أساسيًا في مجالي خدمات التعليم للطفولة المبكرة وبرامج كبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة. ورغم أن هذا التوجه ما زال في مراحله المبكرة في السلطنة، إلا أن دور القطاع الخاص في مجال التعليم يتنامى بسرعة. وتشير الدراسات إلى أن التحول للسوق للحصول على الخدمات الحكومية قد أدى إلى زيادة عدم المساواة بين مستخدمي الخدمة في القطاعين العام والخاص، ما يتطلب عدم الاعتماد على القطاع الخاص بالشكل الأكبر. وقد تقدم الجمعيات الأهلية البديل من الخدمات الاجتماعية بكلفة أقل، وبجودة عالية وأكثر ملاءمة لاحتياجات الفئات المستهدفة.

ويعد وضع إطار اجتماعي تعمل فيه الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني معًا على توفير خدمات اجتماعية ذات جودة عالية لتحقيق أهداف مشتركة إحدى الفرص الكبيرة لبرامج التنمية الاجتماعية في سلطنة عُمان خلال المرحلة القادمة.

٥) تنويع مصادر الدخل الوطني:

يتطلب تنويع مصادر الدخل الوطني – والذي يُعدُّ من الأهداف الاستراتيجية للسلطنة – إيجاد نظام حماية اجتماعية متطور، وقادر على الاستجابة بمرونة وسرعة وفعالية لتحديات المرحلة المقبلة. يتطلب التحول الاقتصادي إلى اقتصاد قائم على المعرفة والخدمات استثمارًا طويل المدى، ورغم وجود احتياطات كافية لحماية المستقبل على المدى القصير والمتوسط، إلا أنه لا يمكن التنبؤ بالمستقبل البعيد في ظل التساؤلات الحالية حول مدى استمرارية المعدلات الحالية من عائدات النفط، ما قد يؤدي إلى ضغط مالي على الموازنة وخفض في الإنفاق العام، بالإضافة لذلك فإن الاعتماد الكبير على الواردات الغذائية يجعل السلطنة عرضة للارتفاعات المفاجئة في الأسعار نتيجة لتقلبات الأسواق العالمية أو نتيجة لظروف التغيرات المناخية. إن المساعدات النقدية في مثل هذه الظروف تصبح ذات أهمية خاصة لحماية الفئات المحتاجة وللتخفيف من الآثار الاجتماعية لهذه الصدمات. وستحتاج السلطنة إلى حماية الفئات المحتاجة، وزيادة حصانتها وتعزيز تماسك الأسرة في مواجهة تلك الصدمات.

وتعتبر الإنجازات الحالية في مجال مقاومة الفقر من أهم محرّكات التغيير الاجتماعي التي يتعيّن دعمها بمقاومة الحرمان بكل مظاهره، لا سيما لدى الأطفال والفئات الخاصة، والأشخاص ذوي الإعاقة، من خلال مراكمة رأس المال البشري للقضاء على أسباب توارث الفقر عبر الأجيال. وكي يتسنّى تعزيز السياسات والتدخلات الحالية في مجال القضاء على الفقر وكل مظاهر الحرمان البشري، لا بد من الوقوف على أسباب التفاوت في مستويات الفقر النقدي والفقر متعدد الأبعاد بين المحافظات والولايات، ووضع السياسات والبرامج الكفيلة بالتقليص من حجم الفوارق، والتحسين من مستويات معيشة المواطنين في كافة أرجاء السلطنة.

وفي هذا الصدد، تتطلب المرحلة القادمة توجيه المزيد من العناية بالإحصاءات الخاصة بالاستهلاك والإنفاق الأسري والأبعاد المتعددة للحرمان، والفقر البشري بما يسمح باعتماد برامج اجتماعية مدعمة بالدلائل والبيانات وخرائط الفقر، علاوة على ترسيخ ثقافة المتابعة والتقييم. كل هذه التغيرات مجتمعة ستؤدي إلى إحداث النقلة المطلوبة على مستوى أداء البرامج الاجتماعية وآثارها التوزيعية، وإكسابها الكفاءة اللازمة.

ب- مخاطر وتحديات خارجية:

١) متغيرات في دول الإقليم:

هناك عوامل خارجية ناجمة عن العولمة ستؤثر حتمًا على السلطنة. لا يمكن لأي دولة السيطرة على آثار العولمة، سواء الإيجابية منها مثل توفير فرص متكافئة للوصول للمعلومات، وتنامي تبادل الخبرات والممارسات بين الدول ضمن إطار "عالم واحد"، أو السلبية منها مثل القيم الدخيلة على المجتمعات، وخاصة تلك المرتبطة بالعادات الاستهلاكية وعولمة الإعلام، ونشر العادات التي قد تتنافى والقيم الإسلامية الأصيلة، ما قد يؤثر بشكل مباشر على الشباب مهددًا التزامهم بالهوية العُمانية. فوسائل الإعلام الاجتماعي تسمح بالتعبير عن كافة القضايا وتفتح الحوار والمشاركة في وجهات النظر بشكل أكبر، ما يعرضهم بشكل غير مسبوق لأفكار لم تكن متاحة للأجيال السابقة، وهي أفكار قد تكون إيجابية، وقد لا تتوافق والقيم العُمانية الإسلامية الأصيلة. ولعل أهم التهديدات في هذا الجانب هو احتكار عدد محدود من شركات التكنولوجيا الغربية لمضمون ومحتوى الإعلام الاجتماعي المنتشر. وتلعب سياسات التنمية الاجتماعية دورًا مهمًّا في رصد آثار العولمة، وزيادة الوعي العام حول آثارها السلبية، ورصد مدى اتساقها مع القيم العُمانية الأصيلة. ويمكن لخدمات الرعاية الاجتماعية الوقائية التخفيف من وطأة هذه التأثيرات على الشباب، ومعالجة القضايا الاجتماعية الحساسة بطريقة مدروسة وفعالة. ويتوجب على سياسات التنمية الاجتماعية في المرحلة القادمة أن تلعب دورًا في زيادة الوعي المجتمعي بهذه القضايا ورصد دور الإعلام الاجتماعي في تعزيزها والاستفادة منها في دعم تأصيل القيم الإسلامية بهدف حماية المجتمع العُماني.

تشهد بعض الدول في إقليم الشرق الأوسط حالة من عدم الاستقرار السياسي والأمني والتي قد تؤثر على الاقتصاد والمجتمع العُماني، مما سيشكل ضغوطاً على نظام الحماية الاجتماعية، كما سيزيد من الضغط على ميزانية الدولة خاصة في الجانبين الصحي والتعليمي.

٢) العولمة والتقدم في تقنية المعلومات:

لقد ساهمت العولمة والتقدم في تقنية المعلومات في تحقيق النمو الاقتصادي في الكثير من دول العالم، إلا أن عدم المساواة قد تزايد أيضًا بسببها. مما لا شك فيه أن آثار العولمة والاقتصاد الرقمي ستسهم في نمو الاقتصاد العُماني وتحقيق الرفاه الاجتماعي، لكن هناك ضرورة ملحة لوضع سياسات استباقية للتخفيف من آثار عدم المساواة المتوقعة وفقًا للتجارب الدولية أو الحد منها. وفي هذا الصدد لا بد من التأكد من استعداد السلطنة للتعامل مع آثار التقدم التقني، وعلى جاهزية العُمانيين للحصول على الوظائف الجديدة في سوق العمل مع التركيز على الأبعاد الإنسانية. بالإضافة إلى تشجيع الابتكارات التي تزيد من فرص توظيف الشباب جميعًا بمن فيهم الشباب ذوي الإعاقة، والتأكد من وصول التكنولوجيا للمناطق البعيدة، والفئات المحتاجة.

كما توفر التقنيات الجديدة حلولاً مبتكرة لبعض الفئات المحتاجة في المجتمع مثل كبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة، وأدوات لتعزيز الدمج والاستقلالية. تُعَدُّ البرامج التي تساعد في توفير الرعاية الصحية والاجتماعية عن بُعد من الوسائل التكنولوجية المساعدة والتي تُمكن من توفير خدمات الرعاية في المنزل. إن التطور التقني يرفع من توقعات المستفيدين من الخدمات الاجتماعية، ويجعلها أكثر استجابة لرغباتهم واحتياجاتهم. وتضع هذه الاستراتيجية في اعتبارها أهم التطورات التقنية التي يمكن أن تدعم عمل الوزارة لتدعيم وتمكين الفئات الأكثر تعرضًا للمخاطر.

٣) الأهداف الإنمائية المستدامة:

تشكل الأهداف الإنمائية المستدامة، والتي تم تبنيها مؤخرًا الإطار الإنمائي الدولي والوطني للعام ٢٠٣٠م – تحديًا للدول-، وتتجاوز الأهداف الإنمائية المستدامة تحقيق مجموعة واحدة من الأهداف لتهدف إلى تحقيق ثلاث مجموعات من الأهداف ترتبط بالنمو الاقتصادي والحد من الفقر، وتحقيق الاندماج الاجتماعي، والاستدامة البيئية، ولتحقيق هذه الأهداف لا بد من تبني منهجية للعمل المشترك مع القطاعات الحكومية المختلفة، والتى تتطلب تخطيطًا على المستوى الوطني ودرجة عالية من التنسيق الحكومي، ودورًا محوريًا لوزارة التنمية الاجتماعية.

إن المتغيرات المحفزة للتحول في السياسات الاجتماعية -سابقة الذكر -تتفاعل مع الاتجاهات الحالية، ولا بد من تتبع وقياس أثرها على التنمية الاجتماعية، والاعتماد عليها في وضع الإطار العام لتصميم وتنفيذ البرامج التنموية في المرحلة القادمة.

الفصل الثالث: نقلة نوعية لمواجهة تحديات التنمية الاجتماعية.

تميزت العقود الأربعة الماضية بتحقيق نهضة عمرانيّة وقفزة نوعية على مستوى البنية التحتية تمثلت في مد شبكة طرق عصرية وسريعة إلى كافة أرجاء السلطنة، مع تعزيز قطاع الاتصالات بمشاريع رائدة تضاهي الدول المتقدمة، بالإضافة إلى تحديث قطاع البنية الأساسيّة العامّة والتي تعتبر رافدًا مهمًّا من روافد الاقتصاد الوطني، وأبرز دعامات ميزاته التنافسية.

ولم تقتصر هذه النهضة على هذه الجوانب، بل امتدت إلى مؤشرات التنمية البشرية، حيث عدّ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي سلطنة عُمان واحدة من أفضل الدول في العالم من خلال الأداء والإنجازات في مجال التنمية البشرية، وذلك وفق مؤشر التنمية البشرية العالمي (HDI). ففي عام ٢٠١٠ حققت السلطنة المركز الأول على مستوى العالم كأسرع تطور لقيمة التنمية البشرية للفترة من عام ١٩٧٠ إلى عام ٢٠١٠ [٣].

" وجهنا الحكومة إلى التركيز في خططها المستقبلية على التنمية الاجتماعية خاصة في جوانبها المتعلقة بمعيشة المواطن وذلك بإتاحة المزيد من فرص العمل وبرامج التدريب والتأهيل، ورفع الكفاءة الإنتاجية والتطوير العلمي والثقافي والمعرفي..

ونحن نتابع بدقة ما يتم اتخاذه من خطوات، وسوف يكون هذا الأمر محل اهتمام المجلس الأعلى للتخطيط الذي يهدف إلى وضع خطط تنموية مدروسة تراعي أولويات كل مرحلة، وتوازن بين مختلف أنواع التنمية بما يؤدي إلى بلوغ الغاية المنشودة بإذن الله"

خطاب حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم أمام مجلس عُمان ٢٠١٢

شكل رقم (٧)

تطور دليل التنمية البشرية في البلدان التي بدأت من نقاط متقاربة في عام ١٩٧٠

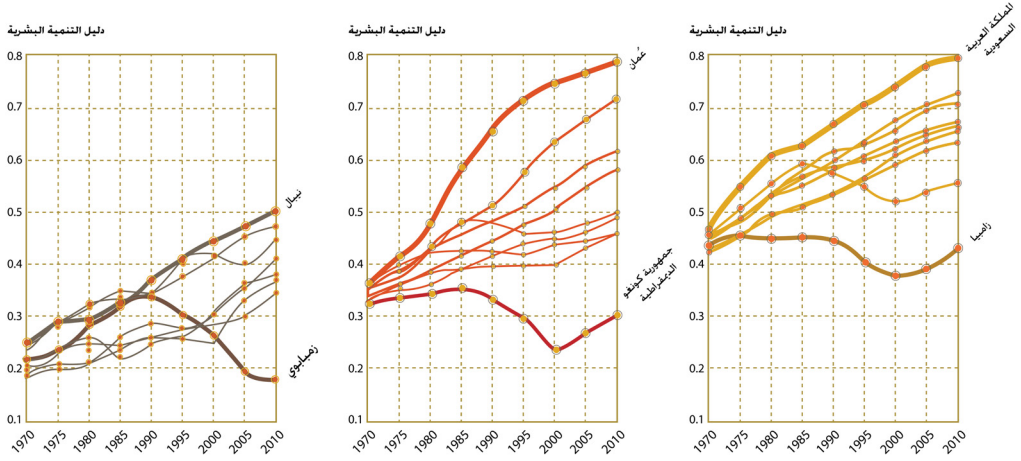

المصدر: تقرير التنمية البشرية العالمي ٢٠١٠

٣) تقرير التنمية البشرية العالمي ٢٠١٠ .

كما أحرزت السلطنة تقدمًا كبيرًا على درب تحقيق أغلب أهداف الإنمائية للألفية التابعة للأمم المتحدة، بفضل توافر رؤية واضحة وإرادة سياسيّة حازمة للتغلب على الأسباب الأساسية للفقر، وتنفيذ العديد من البرامج التي نجحت في الحد من ظاهرة الإقصاء، ما يجعل السلطنة نموذجًا يحتذى به في الدول ذات الدخل المرتفع والتي تؤمن بأهمية الاستثمار وتراكم رأس المال البشري اللازمين لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وحقق متوسط دخل الفرد نموًّا ملحوظًا؛ فبلغ متوسط الزيادة السنوية في إجمالي نصيب الفرد من الناتج المحلي نسبة ٧٪ على مدى الفترة الممتدة من عام ٢٠٠٠ وحتى عام ٢٠١٤ [٤] مع الحفاظ على سلامة التوازنات الكليّة للاقتصاد الوطني.

في الوقت ذاته اتسمت التجربة العُمانية في مجال القضاء على الفقر بالإيجابية والنجاح، فأشارت وثيقة السياسات الاجتماعية في مرحلة الانطلاق الاقتصادي الصادرة عن المجلس الأعلى للتخطيط، إلى تراجع نسبة السكان من ذوي الدخل المحدود من ١٦,١٪ سنة ٢٠٠٦ إلى ١١ ٪ سنة ٢٠١٠، وذلك بفضل توالي فترات نمو اقتصادي متسارع، علاوة على المساهمة الفعالة لبرامج التحويلات النقدية الاجتماعية، ولا سيما برنامج الضمان الاجتماعي حيث تم تقدير مساهمة منافع برنامج الضمان الاجتماعي في التقليص من معدلات الفقر بنسبة ٣٠٪ عام ٢٠١٠.

كما تسارع تراجع معامل جيني والذي يقيس عدم المساواة في توزيع الدخل إلى ٠,٣٠٨ في عام ٢٠١٠ مقابل ٠,٣٨٤ في عام ٢٠٠٦ [٥]، ما يؤكد نجاح سياسات تقليص عدم المساواة الاجتماعية، وتأمين التوزيع العادل والمتوازن لثمار النمو الاقتصادي على جميع فئات المجتمع.

"ونحن في السلطنة وعلى الرغم من الأزمات التي تجتاح العالم،وما تشكله من صعوبة في التنبؤ بحدودها ومداها الزمني وانعكاساتها السلبية على اقتصادات الدول، إلا إننا نسعى جاهدين للتقليل من تلك الآثار بانتهاج سياسات اقتصادية متوازنة حفاظًا على ما تحقق من مكتسبات ودعمًا للخطط الإنمائية في مجالاتها المتعددة عاقدين العزم على استكمال بنيان الدولة العصرية القائمة على أسس متينة تضمن لها استمرار تنمية الموارد الطبيعية والبشرية، ونشر العلم والثقافة والمعرفة، وتوفير الأمن والاستقرار، وتوطيد قواعد العمل المؤسسي مما يؤدي بعون الله إلى مزيد من النماء والرخاء والعيش الكريم لكل المواطنين."

خطاب حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم أمام مجلس عُمان ٢٠١١

٤) بيانات المركز الوطني للإحصاء والمعلومات.

٥) المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، النتائج النهائية مسح نفقات ودخل الأسرة ، ٢٠١٢.

كما أدت التطورات بمجال السياسات والتشريعات في السلطنة إلى وجود عوامل وفرص لحماية أفضل للمرأة والطفل والأشخاص ذوي الإعاقة . فعلى مستوى السياسات لم تكتفِ السلطنة فقط بأعداد الخطط السنوية لحماية هذه الفئات، وإنما شرعت في أعداد استراتيجيات وطنية للطفولة، وأخرى للمرأة، والأشخاص ذوي الإعاقة ضمنت من خلالها الارتقاء بهذه الفئات .كما عملت أيضًا في إطار إعمال الاتفاقيات الدولية خلال السنوات الماضية إلى مواءمة التشريعات الوطنية مع هذه الاتفاقيات، وأصدرت عددًا من القوانين التي تعزز حقوقهم كقانون الطفل وقانون رعاية وتأهيل المعوقين ، ... وغيرها.

وتؤكد جملة الإنجازات سالفة الذكر أن السلطنة تسير في الطريق الصحيح من حيث صحة الإجراءات المتخذة وأهمية مخرجات سياسات التنمية الاجتماعية. وتبقى السلطنة عازمة على المضي قدمًا لدعم المكتسبات الحالية، وتعزيزها بمسارات جديدة للارتقاء بمستويات العيش، وتعظيم الأثر التوزيعي للنفقات والتحويلات الاجتماعية على الأسر العُمانية، والعمل في الوقت ذاته على تحصينها ضد الصدمات الاقتصادية.

وعلى الرغم من ذلك تظل الحاجة لرؤى اقتصادية واجتماعية جديدة مرتبطة بالتحولات الاقتصادية والاجتماعية المتوقعة حتى عام ٢٠٤٠ لتستجيب للأوضاع المستجدة على الصعيد الاقتصادي الإقليمي والعالمي. اقترن التطور الاقتصادي والاجتماعي المطرد خلال الأربعة عقود الماضية بارتفاع كبير في أسعار النفط، والتي شهدت مؤخرًا تراجعًا شديدًا بنسبة وصلت إلى ٥٠٪ في العام ٢٠١٥ فقط [٦] ومع وجود احتمالية استمرار ذلك الانخفاض في السنوات المقبلة؛ فإن هناك حاجة ملحة لإيجاد الحلول الاستراتيجية والسبل الكفيلة بخفض الاعتماد على عائدات النفط، وتنويع مصادر الدخل الوطني باعتباره أولوية وطنية.

كما تتطلب عملية التنويع الاقتصادي تضافر الجهود لضخ استثمارات متزايدة في قطاعات جديدة واعدة وذات قيمة مضافة عالية مثل الاقتصاد المعرفي، والنهوض بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة، إضافة إلى وضع مجموعة من الحوافز التي تهدف إلى القضاء على الفوارق بين ميزات العمل في كل من القطاعين العام والخاص، ولعل من أهم التغييرات التي ستطرأ على التركيبة السكانية في عام ٢٠٤٠، هو المسار التنازلي لنسبة الإعالة، والتي سيكون لها آثار مهمة على مستقبل السياسات الاجتماعية.

وكما هو مبين بالشكل الآتي فقد انخفضت نسبة الإعالة من ١٢٠ معالًا لكل مئة شخص في سن العمل في عام ١٩٩٣ لتصل إلى حوالي ٦٥ معالًا لكل مئة شخص في سن العمل في عام ٢٠١٥، ومن المتوقع أن تنخفض إلى ٥٠ معالًا لكل مئة شخص في عام ٢٠٤٠. ويعود ذلك إلى زيادة نسبة السكان في الفئة العمرية من ١٥-٦٠ سنة في عام ٢٠٤٠ عما كان عليه في عام ٢٠١١ [٧]، ما يعتبر فرصة ديمغرافية

---

٦) صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط، مايو ٢٠١٥ ؛ البنك الدولي، تقرير توقعات سلع السوق يوليو ٢٠١٥م.

٧) سوف ترتفع الفئة العمرية ١٥-٦٥ من إجمالي السكان العمانيين وذلك على حساب الفئات العمرية للسكان الواقعين خارج قوة العمل من ١٢٥٧ ألف نسمة في عام ٢٠١١ إلى حوالي ٢٥٣٠ ألف نسمة في عام ٢٠٤٠، أي من نسبة ٦٢٪ من إجمالي العمانيين إلى حوالي ٦٦٪ عام ٢٠٤٠. (الإسقاطات السكانية بسلطنة عمان ٢٠١٥-٢٠٤٠، المركز الوطني للإحصاء والمعلومات ٢٠١٤-).

ينبغي الاستفادة منها لتعظيم العائد على مستوى رأس المال البشري. ومما لاشك فيه أن المرحلة المقبلة ستتطلب إيجاد وظائف منتجة ولائقة لتلك الفئات، مع المضي قدمًا في عملية التعمين، وتقديم الدعم الأكبر لتعزيز مشاركة الشباب والمرأة في سوق العمل. فضلًا عن الاستفادة من التطورات السريعة والمتلاحقة في قطاع المعلومات والتكنولوجيا لتحقيق التقدم في القطاعات الاقتصادية والاجتماعية.

شكل رقم (٨)

نسبة الإعالة في عُمان للفترة ١٩٩٣ - ٢٠٤٠

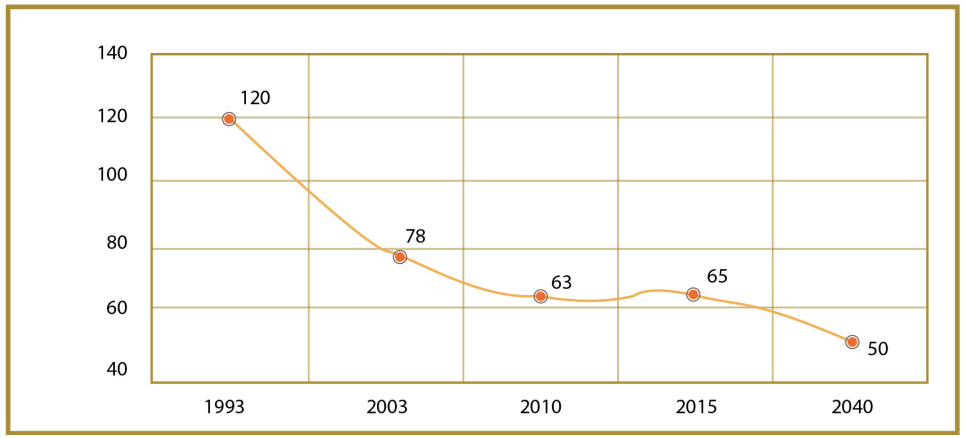

المصدر: بيانات إدارة الشؤون الاجتماعية والاقتصادية في الأمم المتحدة

تهدف هذه الاستراتيجية إلى تعزيز المكاسب والعوائد الاقتصادية من خلال الاستثمار في بناء نظام حماية اجتماعية فعّال من جانب والاستمرار بتحسين الخدمات في مجال الصحة والتعليم من جانب آخر. وذلك من خلال إيجاد أدوات جديدة ومبتكرة لحماية نسيج المجتمع العُماني وتعزيز تماسكه وحماية رفاهية أفراده لاسيما خلال الفترات المقبلة والتي من المتوقع أن تصاحبها تحوّلات وإصلاحات على صعيد الاقتصاد الكلي للدولة.

ومن المتوقع أن يؤدي التحول الديمغرافي والاقتصادي في السلطنة إلى تغييرات في هيكل الأسرة، وظهور تحديات جديدة تتطلب وضع استراتيجيات جديدة في مجال دعم الأسر العُمانية. فقد فرضت عوامل عديدة مثل الانتقال نحو المدن، وارتفاع مستوى تعليم الفتيات، وزيادة متوسط العمر المتوقع واقعًا جديدًا على الأسر العُمانية، ما ترتب عليه تغيير في مسؤوليات وأولويات الرعاية داخلها. كما أوضحت بعض الدراسات أن هناك ارتفاعًا في نسب الطلاق، ما يستوجب إيجاد طرق جديدة لضمان تماسك الأسر العُمانية، والحفاظ على سلامة الأطفال. علاوة على ذلك، فإن تحقيق تحسن في المؤشرات الاجتماعية والصحية الرئيسية مثل الاستمرار في خفض معدلات الوفيات بين الأطفال، والحفاظ على صحة المراهقين ورفاهية البالغين يتطلب إيجاد استراتيجيات جديدة للتعامل مع المحددات ومعالجة عدم المساواة

التي قد تواجه بعض الفئات المحتاجة. كذلك سيكون الأفراد الذين يتراوح عمرهم بين ١٦-٢٥ عامًا بحاجة إلى دعم لمواجهة التحديات المتزايدة في سوق العمل، ما يستوجب العمل على تعزيز مدى الاستفادة من العلوم التي يتلقونها خلال المراحل التعليمية المختلفة واحتياجات سوق العمل. ومازال الشباب ذوي الإعاقة يواجهون بعض الصعوبات مثل صعوبة الوصول للمدارس وسوق العمل والمجتمع، ما يستوجب أيضًا إيجاد الحلول اللازمة لضمان مشاركتهم الفاعلة في عجلة الاقتصاد الوطني ودمجهم في المجتمع.

في ظل هذه المتغيرات تحتاج السلطنة إلى تركيز جهودها على الاستثمار في بناء الموارد البشرية كي يشارك المواطن العُماني في صنع مستقبل عُمان. ومن هذا المنطلق؛ تتعامل هذه الاستراتيجية مع الأحداث المتوقعة خلال الخمسة والعشرين عامًا القادمة، وتتطلع إلى تحقيق استدامة المكاسب التي تحققت خلال العقود الماضية حفاظاً على رفاهية المواطن العُماني، وتعزيزًا للمؤشرات الاجتماعية واستجابةً للتحديات التي تواجه الميزانية العامة للدولة، والتي مردها تراجع العوائد من تصدير النفط.وتحافظ هذه الاستراتيجية في الوقت نفسه على وجود العوامل المحفزة لتحقيق التغيير الاجتماعي والتطور المطلوب لتنويع قواعد الإنتاج. كما تولي أهميةً قصوى لتعزيز قدرة الأفراد والأسر وخاصة الفئات الأقل حظًّا منهم على مقاومة الصدمات الاجتماعية والاقتصادية.

إن زيادة الإنفاق على الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية خلال العقود القادمة سيدعم تطور وتراكم رأس المال البشري. في مجال الصحة على سبيل المثال، سيؤدي الإنفاق الفعّال إلى خفض معدل وفيات الأطفال بشكل أكبر، وذلك بالتركيز على توفير خدمات صحية أفضل للفئات المعرضة للمخاطر من خلال التعامل مع المحددات البيئية والاجتماعية. أما في مجال التعليم، فإن زيادة الإنفاق سيؤدي إلى تعزيز جودة برامج التعليم، والتركيز على التعليم المهني في القطاعات الرئيسية، وربط مناهج التعليم بسوق العمل، والاستفادة من طاقات ومواهب الفئات المتسربة من النظام التعليمي. وفي هذا الجانب لا بد من التركيز في المرحلة القادمة على رفع جودة برامج تنمية الطفولة المبكرة مع التركيز على وصولها للأسر الأقل حظًّا؛ لما في ذلك من عوائد اقتصادية واجتماعية كبيرة تحقيقًا للدمج الاجتماعي المنشود.

كما أن زيادة الإنفاق في مجالات الحماية الاجتماعية ستؤدي إلى زيادة قدرة المواطنين على مواجهة الصدمات الاقتصادية المحتملة، والتي قد يتعرضون إليها نتيجة لإجراءات ترشيد الإنفاق. وعلى الرغم من الزيادة في تمويل وزارة التنمية الاجتماعية بين عامي ٢٠١٣-٢٠١٥م فإن حصة الوزارة من إجمالي الناتج المحلي لا تزال متدنية،كما هو مبين في الشكل البياني الآتي، والذي يبين تحليل الاتجاهات الخاصة بتخصيص الموارد الوطنية للتنمية الاجتماعية خلال الأعوام ٢٠١٣ - ٢٠١٥.

شكل رقم (٩)

الإنفاق على التعليم والصحة والتنمية الاجتماعية كنسبة ٪ من إجمالي الناتج المحلي

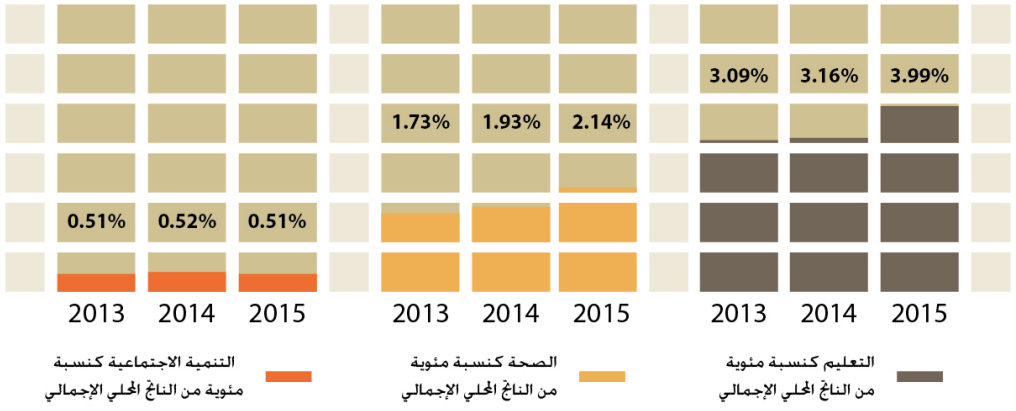

المصدر: وزارة المالية الموازنة العامة للدولة ٢٠١٣ – ٢٠١٥

إلى جانب ذلك نجد أن نسبة إنفاق وزارة التنمية الاجتماعية من إجمالي الإنفاق الحكومي قد شهدت تراجعًا حيث تراجعت من ٣,٨٪ في عام ٢٠١٣ إلى أقل من ٣,٢٣ ٪ في عام ٢٠١٥ كما هو مبين في الشكل الآتي:

شكل رقم (١٠)

الإنفاق على التعليم والصحة والتنمية الاجتماعية كنسبة ٪ من إجمالي الإنفاق الحكومي المحلي

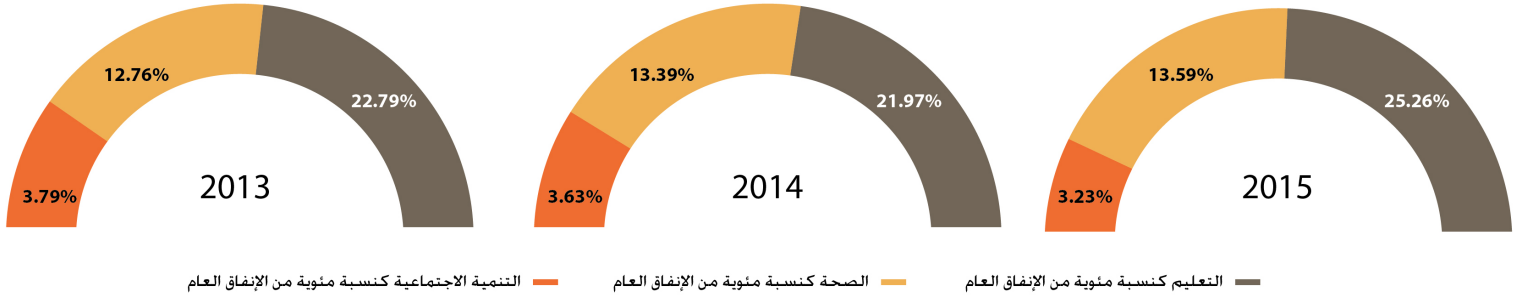

المصدر: وزارة المالية الموازنة العامة للدولة ٢٠١٣ – ٢٠١٥.

يتحدد التقدم في المعايير والرفاه الاجتماعي من خلال الاهتمام بشكل أكبر بالدمج الاجتماعي والمشاركة الواسعة والفعالة لكافة الفئات بما في ذلك المرأة والطفل والشباب وكبار السن. إن سياسات الاندماج الاجتماعي والإنصاف تصبح ذات أهمية خاصة في فترات ضبط وتقليص الإنفاق المالي وتعثر الأداء الاقتصادي. ويعد التركيز على تعزيز مشاركة المرأة في كافة المجالات مع التركيز بشكل أكبر على مشاركتها في سوق العمل من أهم الوسائل المستخدمة دوليًا للتعامل مع واقع هذه الفترات. وعادة ما يتم ذلك من خلال تحقيق التوازن المطلوب بين واجبات المرأة تجاه الأسرة والعمل، ومساعدتها ودعم مشاركتها في وضع السياسات المحفزة وتوفير الخدمات اللازمة لذلك. على سبيل المثال تعتمد قدرة المرأة في الحصول على وظيفة منتجة بشكل كبير على توفير خدمات رعاية أطفال ذات جودة جيدة وعلى وجود مناخ داعم وممكن لها، سواء من قبل أسرتها أو من قبل مجتمعها. من جانب آخر تعتمد قدرة الأشخاص ذوي الإعاقة على المشاركة بأقصى طاقاتهم في المجتمع على تجاوز مجرد فكرة توفير الإعانات والمساعدات إلى إجراء تغييرات جوهرية في نظرة المجتمع السلبية تجاه هؤلاء الأشخاص. وتزداد هنا أهمية الرعاية الاجتماعية باعتبارها جزءًا من السياسة الاجتماعية التي تهدف إلى تقليص المخاطر الاجتماعية، وتعزيز حياة الذين يحتاجون إلى دعم.

تولي هذه الاستراتيجية أهمية كبيرة للأسرة العُمانية وتضعها في قلب السياسات الاجتماعية. فعملية تشكيل رأس المال البشري لاتتم فقط في المدارس ولكن في الأسرة أيضًا، ويعتبر دور الأسر حاسمًا في هذا الصدد. تحتاج الأسر إلى تمكين أعضائها لتكون أكثر حصانة، علاوة على ضرورة تعزيز وتقوية التماسك الأسري. فالأسرة هي الوحدة الاجتماعية والاقتصادية المركزية التي لا بد أن تحظى باهتمام السياسات الاجتماعية مع العمل بالتوازي على تعزيز العوامل المكملة في السياسات الاقتصادية والاجتماعية، بما في ذلك تحقيق المواءمة بين العمل واحتياجات الأسرة مع توسيع نطاق خدمات الرعاية الاجتماعية للأسر لتشمل كل مراحل مسار الحياة.

إن الأسرة هي العنصر الأساسي للحد من إمكانية عدم المساواة والحرمان بين الأجيال وفي ذات الوقت فهي محورية في نقل الثقافة والهوية العُمانية عبر الأجيال. تتعامل سياسة التنمية الاجتماعية مع مجموعة أوسع من سمات الأسرة باعتبارها وحدة اقتصادية واجتماعية قائمة بذاتها، ما يتطلب الاستثمار فيها ، والتعامل مع أي شكل من أشكال عدم المساواة بين أعضائها، وتعزيز حصانتها وقدرتها على التعامل مع مختلف التحديات. فهناك عوامل تؤدي إلى تخفيف أثر التوجهات والسياسات الاقتصادية والاجتماعية على الأسرة، وإلى تعزيز العلاقة بين الرجل والمرأة على أسس المساواة، ما يتطلب أساليب وهياكل جديدة داعمة للأسر، وإلى بناء القدرات وتبادل الخبرات والمعارف بينها.

واستعدادًا للمستقبل فإن جودة تراكم رأس المال البشري في عام ٢٠٤٠ سيعتمد بشكل كبير على القرارات التي يتم اتخاذها اليوم بشأن الأطفال والشباب. انطلاقًا من مبدأ التنمية المستدامة؛يمثل الأطفال والشباب الجيل الثاني الذي سيرث مكتسبات اليوم. وعلى الرغم من أن نسبة من هم دون سن ١٨ سنة ستتراجع بشكل بسيط، إلا أن الاستثمار اليوم في الأطفال، وفي الجيل الحالي يظل هو التحدي الأكبر. تحتاج الطفولة السليمة إلى وجود مناخ يوفر فرصًا متساوية لجميع الأطفال. ولذلك فلا بد للتوجهات الحكومية أن تضع الخطط والحلول المبتكرة لضمان عدم وجود أي طفل عُماني في حالة الفقربالإضافة لإيجاد تدخلات فاعلة للتعامل مع التحديات القائمة والمستحدثة في مجالات عدة مثل التغذية والتدخل المبكر خاصة للأطفال ذوي الإعاقة. وهي التدخلات التي ستحتاج إلى توفير موارد بشرية ومالية كبيرة، وذلك لتعزيز المساواة في المجتمع العُماني مستقبلًا.

وتتصدى هذه الاستراتيجية لتحديات المرحلة المقبلة من خلال وضع الأسس المتينة لبناء نظام حماية اجتماعية شامل يتفاعل مع القطاعات الاجتماعية الأخرى في إطار يسمح بتناسق التدخلات وتكاملها وارتباطها بصورة وثيقة بالاقتصاد الوطني في سلطنة عُمان. كما تؤسس السنوات العشر القادمة لتحويل دور وزارة التنمية الاجتماعية من التركيز على الدور الحمائي بالدرجة الأكبر لتلعب دورًا أساسيًا في الحماية والتغيير الاجتماعي وتوفير المناخ الداعم للإنتاج. وسيتطلب ذلك استثمارًا في بناء قدرات الكوادر وتأسيس شراكات جديدة لتتمكن الوزارة من تحفيز التغيير الاجتماعي المطلوب في السلطنة خلال المرحلة القادمة بشكل استباقي وقيادي ومتطلع للمستقبل.

الفصل الرابع: الرؤية والمبادئ الإرشادية والأهداف الاستراتيجية.

تنطلق هذه الاستراتيجية من تعاليم الدين الإسلامي السمحة، والنظام الأساسي للدولة والتوجيهات السامية، وتنسجم مع الهوية والقيم العُمانية الأصيلة، وتتوافق مع التشريعات الوطنية والالتزامات الدولية التي صادقت عليها السلطنة بما في ذلك اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة واتفاقية حقوق الطفل، واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، والتي سيتم بناءً عليها تحقيق التقدم المطلوب في مجالات التنمية الاجتماعية في السلطنة.

شكل رقم (١١)

منطلقات الاستراتيجية

وسيستعرض هذا الفصل رؤية الاستراتيجية ورسالتها، ومبادئها الإرشادية، والأهداف الاستراتيجية.

١- الرؤية:

استلهامًا من رؤية **حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم - حفظه الله ورعاه** - والتي تولي أهمية خاصة للنمو الاقتصادي في السلطنة، وأهمية أن يكون النمو الاقتصادي متوافقًا، ومعززاً للتنمية الاجتماعية، وإيلاء الأولوية لتفعيل دور الشباب والمرأة ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص في جهود التنمية.

وبعد سلسلة من اللقاءات والنقاشات وحلقات العمل المتخصصة، عقدت وزارة التنمية الاجتماعية ورشة عمل في مايو ٢٠١٥، بغرض وضع رؤية الوزارة لعام ٢٠٤٠م، وقد تبنت الحلقة الأسلوب التشاركي بمشاركة واسعة من كوادر وموظفي الوزارة والجهات الشريكة والتي تعدت ٨٠ مشاركًا ومشاركة بمن في ذلك ممثلين عن مديرياتها من مختلف المحافظات. وقد انقسم المشاركون في الحلقة لمجموعات يمثلون الفئات التي تستهدفها الاستراتيجية وهم: (الأطفال، والشباب، والمرأة، والأشخاص ذوي الإعاقة، والمسنون). وقد قام المشاركون ببلورة وتطوير رؤية تلبي طموحات وتطلعات الفئات المستهدفة، التي تضمن مشاركتهم في سوق العمل، والوفاء بحقوقهم في التعليم، والرعاية الصحية، والرعاية الاجتماعية ..إلخ.

" لقد أكدنا دائما اهتمامنا المستمر بتنمية الموارد البشرية، وذكرنا أنها تحظى بالأولوية القصوى في خططنا وبرامجنا، فالإنسان هو حجر الزاوية في كل بناء تنموي وهو قطب الرحى الذي تدور حوله كل أنواع التنمية، إذ إن غايتها جميعاً هي إسعاده وتوفير أسباب العيش الكريم له وضمان أمنه وسلامته"

خطاب حضرة صاحب الجلالة السلطان
قابوس بن سعيد المعظم
أمام مجلس عُمان ٢٠١١

رؤية وزارة التنمية الاجتماعية لعام ٢٠٤٠م

كل فرد قادر على استثمار كامل إمكاناته لتحقيق مستوى معيشي ملائم في ظل أسرة متماسكة ومجتمع مزدهر.

تعتمد هذه الرؤية على تحقيق تنمية اجتماعية بمنظور يشجع المشاركة المجتمعية، ويرفع من جودة الخدمات ، ويطور القدرات مع التأكد من أن الأنظمة الموجودة توفر الدعم اللازم للأسر، والاهتمام بالعملية التنموية بقدر الاهتمام بمخرجاتها. كذلك فهي تستند إلى الحقوق، وشاملة ومكنة ومعززة للأسرة، وبما يضمن تماسكها.

كما توفر هذه الرؤية :

- إطار رؤية اجتماعية لكافة الأفراد في السلطنة.
- الإقرار بالتنوع بين قدرات الأفراد واحترام هذا التنوع بما يساهم في تعزيز التنمية الاجتماعية.
- التوافق مع المعايير الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان والمصادق عليها في السلطنة.
- تمكين الأفراد والفئات المحتاجة من تحقيق أقصى استغلال لطاقاتهم.
- التركيز على الرفاه الاجتماعي معيارًا لقياس مدى النجاح والتقدم في تحقيق الاستراتيجية.
- ضمان الانسجام فيما بين السياسات الاقتصادية والاجتماعية من أجل بناء رأس المال البشري.
- إحداث تغير كبير في الطريقة التي ينظر بها المجتمع العُماني إلى الأشخاص ذوي الإعاقة والمرأة.

٢- الرسالة:

رسالة وزارة التنمية الاجتماعية لعام ٢٠٤٠م

الالتزام المستمر في تطوير العمل الاجتماعي من خلال دعم وتمكين الفئات المحتاجة، وبناء آليات فاعلة للحماية الاجتماعية، وتعزيز التماسك الأسري والتضامن الاجتماعي، وتفعيل الشراكة المجتمعية، ورفع كفاءة الموارد لتقديم خدمات اجتماعية ذات جودة عالية.

جـ- المبادئ الإرشادية:

تقوم استراتيجية العمل الاجتماعي على المبادئ الإرشادية: (الإنصاف، والاندماج الاجتماعي، والتمكين)، وتنطبق هذه المبادئ على كافة محاور الاستراتيجية، وهي تُرشد وتوجه عملية تطوير وتنفيذ استراتيجية العمل الاجتماعي.

شكل رقم (١٢)

المبادئ الإرشادية لاستراتيجية العمل الاجتماعي

يتمركز الإنصاف حول فكرة "العدالة" وهي تضمن أن الخدمات تتوافق والاحتياجات. فالظروف المحيطة بالفرد، مثل: مكان الميلاد والنوع الاجتماعي، والعرق، والدخل، والمستوى التعليمي للآباء، وأية ظروف أخرى لا دخل للفرد فيها، يجب ألا تمنع أو تعيق الفرد من الوصول إلى خدمات ذات جودة عالية. وهي مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بقيم العدل الإسلامية والتي تضمن الفرص المتكافئة. يتطلب الالتزام بالإنصاف إيلاء الاهتمام لإزالة الفوارق في الوصول إلى الخدمات، وتتمثل هذه الفوارق في أية اختلافات في مستوى المعيشة، والاهتمام بتحقيق التوازن الإقليمي في سلطنة عُمان، بالإضافة لمراعاة الاختلافات في الفرص الاقتصادية بين الرجل والمرأة. قد يمثل عدم المساواة الاجتماعية تهديدًا للمجتمع إن كان منهجًا، فلا بد من مكافحة كل أشكاله، المباشرة وغير المباشرة، من خلال التغيير في التشريعات، أو التغيير في السياسات تعزيزًا للمشاركة الاقتصادية للمرأة مثلًا أو للأشخاص ذوي الإعاقة. يولي التركيز على الإنصاف اهتمامًا لدور المرأة في المجتمع وللعلاقات غير المتكافئة بين الرجل والمرأة، خاصةً فيما يتعلق بالزواج، أو عند توزيع مسئوليات رعاية الأطفال وذوي الإعاقة والمرضى وكبار السن في الأسرة. كما أن الإنصاف يضمن التغلب على كل أشكال العزل عند توجيه الاستحقاقات.

يسعى الاندماج الاجتماعي لضمان الوصول إلى الأفراد أو الفئات التي لم يتسن لها أن تشارك بنجاح في الاقتصاد أو تعاني أي شكل من أشكال العزل في المجتمع، وذلك من خلال معالجة العقبات الهيكلية والتي تحد من مشاركتهم أو تسهم في إقصائهم. قد تكون الحواجز أمام الدمج الاجتماعي مبنية على أفكار مجتمعية مسبقة، أو حواجز اقتصادية أو حواجز بيئية. يؤكد هذا المبدأ على أن الخدمات قد تكون شاملة أو مُستبعَدة اعتمادًا على كيفية تصميمها. كما أن مجموعات معينة قد تفتقر لقدرات محددة، ولكن يمكنهم التغلب على عزلتهم الاجتماعية والثقافية إذا هيئت لهم بيئة ميسرة. ويشمل الدمج أيضًا السياسات التي تعزز من "الدمج النشط" للأشخاص المستبعدين عن سوق العمل والمجموعات الأكثر تعرضًا للمخاطر. وغالبا ما تكون استراتيجيات الاندماج الاجتماعي أكثر فاعلية عندما ترتبط بعضها ببعض، وتكون متعددة القطاعات وتعالج الأسباب الجذرية.

يهتم التمكين في المقام الأول بالقدرة على الاختيار، وسماع الآراء، وأخذ القرارات. وهو عبارة عن عمليات تضمن حصول من هم معرضون لخطر الإهمال من المجتمع على الفرص والموارد كي يتمكنوا من المشاركة بشكل كامل في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، ويتمتعوا بمستوى معيشي لائق والرفاه في المجتمع قياسًا بنظرائهم في المجتمع. وللتمكين صلة وأهمية خاصة بالنسبة للمرأة والأشخاص ذوي الإعاقة وكذلك كبار السن. للتمكين بُعد فردي وجماعي، وهو معني بفهم المجموعات لحقوقهم، وتعلمهم كيفية إعادة تعريف أنفسهم، وتكوين علاقات جديدة مع المؤسسات والسلطة. وبالنسبة لبعض المجموعات، فإنه يحتاج إلى العمل الإيجابي والتغلب على الوصمة. أما العناصر المساهمة في التمكين فهي الوصول للمعلومات، والقدرة على تخطيط حياة الفرد، وبناء الثقة بالنفس والمشاركة.

تشكل هذه المبادئ معًا آليات متداخلة لدعم تشكيل التنمية على المستوى الفردي والعائلي والمحلي والوطني. ويعتمد نجاح الاستراتيجية إلى حد كبير على مدى نجاح كل المحاور في ترجمة هذه المبادئ الإرشادية الثلاثة إلى إجراءات تشغيلية. وهي بذلك تحول وتوسع من الخدمات القائمة. وما ورد سابقًا هو أمثلة عن السياسات التي تعزز تماسك الأسرة ورفاهيتها. وتلبي المبادئ الإرشادية الثلاثة. وسيتم أعداد مؤشرات التقدم في كل مبدأ من المبادئ الثلاثة في كل محور من المحاور كما في الجدول الآتي:

جدول رقم (٢)

أمثلة عن مؤشرات المبادئ الإرشادية الثلاثة في محاور استراتيجية العمل الاجتماعي

المحور	مؤشرات التقدم الإنصاف	مؤشرات التقدم التمكين	مؤشرات التقدم الاندماج الاجتماعي
الحماية الاجتماعية	فئات جديدة محتاجة مستفيدة مثل: العاملين لحسابهم الخاص.	عدد الأسر المحتاجة المكتفين ذاتيًا.	عدد النساء المعيلات المدعومة.
الرعاية الاجتماعية	برامج رعاية وفقًا لاحتياجات الفرد لكبار السن والشباب الذين لديهم أزمات.	برامج تطوير القدرات للفئات المحتاجة.	شبكات دعم اجتماعي أكبر.
تنمية الأسرة والمجتمع	تشخيص أفضل لوضع الأسرة بهدف تحديد احتياجات الطفل.	دعم اقتصادي وبناء قدرات للأمهات.	انخفاض معدل الإساءة للطفل. انخفاض نسبة التسرب من المدرسة.
حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة	عدد الأطفال ذوي الإعاقة الحاصلين على خدمات التدخل المبكر حسب المحافظات.	عدد الأشخاص ذوي الإعاقة في وظائف لائقة.	عدد الأماكن العامة المتاحة لكافة فئات الإعاقة.

د- الأهداف العامة لاستراتيجية العمل الاجتماعي ٢٠١٦ - ٢٠٢٥م.

تحدد الأهداف العامة لاستراتيجية العمل الاجتماعي الأفق على مدى السنوات العشر القادمة ووفق الرؤية ٢٠٤٠. كما أنها توفر إطارًا موحدًا على مستوى النتائج. وسوف يقاس التقدم المحرز في حياة الأطفال والشباب والنساء والرجال وكبار السن العُمانيين من خلال دراسة آليات تقديم الخدمات والتدخلات، ومدى تطور الأنظمة استجابةً لاحتياجاتهم وحقوقهم. وتتمحور استراتيجية العمل الاجتماعي حول ثلاثة أهداف شاملة تتآزر لتحقيق الرؤية، وهي على النحو الآتي:

الهدف الأول: الأفراد العُمانيون، وخاصة المجموعات الأكثر احتياجًا، ممكنون من المشاركة ووفق أقصى طاقاتهم في الاقتصاد الوطني وفي أنشطة المجتمع.

الهدف الثاني: الأفراد العُمانيون يستطيعون الوصول إلى خدمات التنمية الاجتماعية بشكل منصف وبجودة عالية والتمتع بها عبر مراحل حياتهم المختلفة.

الهدف الثالث: شراكات فعالة بين الحكومة والمجتمع المدني والقطاع الخاص حول التنمية الاجتماعية دعمًا لتماسك الأسر العُمانية وزيادة حصانة المجموعات الأكثر هشاشة في المجتمع.

الفصل الخامس: توجهات الاستراتيجية.

تشير التحديات المبينة في الفصول السابقة إلى أن مستقبل السلطنة سيكون مختلفًا عن الفترة السابقة من عصر النهضة المباركة العُمانية. فالتغير الديمغرافي والاجتماعي سيستوجب التحول في السياسات الاجتماعية خلال المرحلة القادمة. ولا بد من وضع استراتيجيات جديدة تعمل على الاستجابة على نحو فعال لتحديات المرحلة المقبلة ولا سيما التحول الاقتصادي المرتقب وانعكاساته على الأسر العُمانية بشكل خاص وعلى المجتمع العُماني بشكل عام. في الوقت ذاته، سيتطلب التحول واتباع منهجيات جديدة وقتًا طويلًا واستثمارًا مدروسًا لبناء الكفاءات الوطنية المطلوبة لإدارة المرحلة المقبلة بكفاءة. وتعمل هذه الاستراتيجية على استشراف التحديات وبناء أرضية صلبة يمكن من خلالها الانتقال إلى مستقبل أفضل.

يمثل التغير في دور وزارة التنمية الاجتماعية خلال المرحلة القادمة تحولًا محوريًا؛ فهناك مثلاً حاجة لأن تتجاوز الوزارة دورها من التركيز على برامج الحماية الاجتماعية المتمثلة في برامج المساعدات النقدية إلى لعب دور أكبر في التمكين، وفي عملية النمو الاقتصادي، وبالتنسيق مع القطاعات الاجتماعية الأخرى ذات الصلة.

تعمل السياسة الاجتماعية جنبًا إلى جنب مع السياسة الاقتصادية لضمان استدامة التنمية الاجتماعية، وتحقيق الإنصاف لكل أفراد المجتمع العُماني. ويشكل ذلك تحديًا كبيرًا خاصة في الفترات التي تتسم بتناقص الموارد التقليدية للموازنة،كما تلعب دورًا رئيسًا في التصدي لظواهر عدم المساواة وفي حماية النسيج الاجتماعي في السلطنةمن خلال تكافؤ الفرص والاندماج الاجتماعي مع كافة الجهات ذات العلاقة.

وقد تم تحديد ستة توجهات استراتيجية حاسمة تمكن الوزارة من تحقيق التوازن بيندورها في الحماية إلى جانب دورها في التعزيز وتحقيق التحول الاجتماعي حيثما كان ذلك ممكنًا. وتتمثل توجهات الاستراتيجية في الآتي:

شكل رقم (١٣)
ملخص توجهات الاستراتيجية

أ. المساهمة في تحقيق نمو اقتصادي مستدام وشامل:

ستنتقل الوزارة من برامج تركز على تقديم الخدمات للفئات المحتاجة إلى ضمان أن عمليات النمو الاقتصادي مستدامة وشاملة لكافة فئات المجتمع

تسعى الخطط الوطنية في السلطنة إلى تنويع مصادر الدخل مع المحافظة على معدلات نمو الاقتصادي عالية من خلال التركيز على ثلاثة جوانب رئيسة هي: خلق وظائف جديدة، وبناء رأس المال البشرى، وتعزيز رفاهية المواطن العُماني، ما يستوجب على القطاعات جميعها، العمل والتنسيق معًا بشكل مباشر تحقيقًا للأهداف التنموية المشتركة. ويمكن لبرامج وزارة التنمية الاجتماعية أن تساهم بشكل كبير في تعزيز تلك الجوانب والتي تتفاعل معًا بصورة تكاملية.

تقدم وثيقة السياسات الاجتماعية- التي أعدها المجلس الأعلى للتخطيط - إطارًا عامًا لتوطيد الروابط بين السياسات الاجتماعية والاقتصادية، كما تؤكد أن مسار التنمية الاجتماعية في السلطنة مرتبط ارتباطًا وثيقًا بالسياسات العامة مثل السياسات التي تهدف لتحقيق المساواة في النمو بين مختلف المحافظات وهياكل الاستثمار العامة في البلاد، وأنماط الدعم.

وتقوم رؤية السياسة الاجتماعية على تحديد التباين بين السياسات الاجتماعية "الإنتاجية"، والتي تدعم الاقتصاد وتعزز من النمو الاقتصادي بشكل مباشر أو غير مباشر، (بما في ذلك إجراءات الحماية الاجتماعية وتفعيل القوى العاملة وتوفير الخدمات الشاملة) والسياسات الاجتماعية "الحمائية " والتي تشمل على إجراءات الحماية كتوفير شبكات الأمان الاجتماعي أو خدمات الحماية ضد المخاطر، أو الفقدان المفاجئ للدخل، أو التصدي لأية أمور طارئة في مسار الحياة. وتركز الوثيقة بشكل كبير على الحاجة إلى تعزيز جهود بناء رأس المال البشري، والاستثمار في مجال التعليم والتدريب، كما أنه يولي اهتمامًا خاصًا بدور الشباب وآرائهم. لذلك فإن المساعدات النقدية التي تقدمها وزارة التنمية الاجتماعية من خلال برنامج المساعدات الاجتماعية، تعزز من النمو الاقتصادي من خلال المسارين الحمائي والإنتاجي، بالتمكين والاستثمار في رأس المال البشري، والحماية وتوفير فرص معيشية أفضل. إن الجمع بين عمليات النمو الاقتصادي وسبل تحقيق الاندماج الاجتماعي يقع إلى حد كبير على عاتق القطاعات الاجتماعية مثل التعليم والصحة، وتكون الحماية الاجتماعية بمثابة حلقة الوصل بين تلك القطاعات.

قنوات تأثير المساعدات النقدية المباشرة على الاقتصاد العُماني تغيرت النظرة للمساعدات النقدية من اعتبارها معوقًا للنمو الاقتصادي إلى كونها مساعدًا في تشكيل هذا النمو من خلال خفض عدم المساواة والتخفيف من الهشاشة في المجتمع. ويمكن النظر إلى المساعدات النقدية المقدمة لأغراض الحماية الاجتماعية والتنمية الاجتماعية على أنها تدعم بشكل مباشر النمو الاقتصادي من خلال:

- المساهمة بشكل مباشر في الاستهلاك الخاص باعتباره أحد المحركات الرئيسية للنمو.
- خفض الهشاشة من خلال حماية الأسر والأفراد ضد المخاطر الاجتماعية.
- دعم رأس المال البشري من خلال تشجيع الاستثمارات في التعليم المبكر والتعليم المهني، من خلال برامج واضحة ومحددة مثل دعم برامج التدريب المهني للفئات التي ترعاها الوزارة، أو برامج طويلة الأمد ومحفزة بشكل غير مباشر مثل برامج تنمية الطفولة المبكرة.
- دعم اندماج المرأة بشكل أفضل في سوق العمل. فالتعامل مع قضايا المرأة والأطفال والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة إلى تعزيز الرفاه الاجتماعي ليس فقط من خلال المسار الحمائي للسياسة الاجتماعية ولكن أيضًا من خلال التمكين والمشاركة
- جعل نظام المساعدات المادية أكثر فعالية وأفضل من حيث الاستهداف، والعمل على مكافحة تسببه في الاتكالية.
- الحد من أو إبطاء أي ميل في الاقتصاد لزيادة عدم المساواة، وفي الوقت نفسه تعزيز نمو الطبقة الوسطى في المجتمع العُماني وتعزيز حصانتها.

ولقد ثبت أن العائد من سياسات الحماية الأكثر فعالية في الدول ذات الدخل المرتفع تحقق ربحًا يصل إلى ٤٠٪ [٨] وبالرغم من أنها ليست مسألة خطية، ولا يمكن قياسها بسهولة، إلا أن الدلائل التي تؤكد على مساهمة الحماية الاجتماعية في النمو الاقتصادي تعتبر قوية. أما العوامل التي تؤثر على فعالية التحويلات النقدية في أي دولة فهي ملائمة للميزانية المخصصة لها، وطرق تصميمها، وآليات الاستهداف. وسيتم الاهتمام بهذه الجوانب الأساسية ضمن محور الحماية الاجتماعية في استراتيجية العمل الاجتماعي.

ولضمان تحقيق أهداف الاستراتيجية لا بد من بذل جهودًا كبيرة في مجال تحسين القنوات المؤثرة على النمو الاقتصادي من خلال دعم سوق العمل، ومشاركة المرأة والشباب والفئات التي تواجه عوائق تحول دون مشاركتهم في الاقتصاد الوطني. إن الاستثمار في رأس المال البشري وتحقيق الأمن الاجتماعي هو أحد المتطلبات الرئيسية لنجاح الاستثمارات الإنتاجية، فتكاليف الأيدي العاملة الوافدة، على مستوى الاقتصاد الكلي، تصبح أقل بكثير بوجود نظم الحماية الاجتماعية الفاعلة، كما توفر برامج الحماية والرعاية الاجتماعية فرص عمل جديدة للخريجين العُمانيين. ولا بد لسياسات الحماية الاجتماعية أن تكون جزءًا لا يتجزأ من سياسة الاقتصاد الكلي في السلطنة بالتنسيق الوثيق بين الوزارات المعنية والقطاعين الخاص والأهلي.

وعلى الرغم من أن إعادة تشكيل نظام الحماية الاجتماعية لدعم النمو الاقتصادي بشكل مباشر وضمان الاندماج الاجتماعي يكون أكثر صعوبة أثناء فترات الضغط المالي، أو عند إعادة الهيكلة، إلا أنها تصبح ملحة في تلك الفترات تحديدًا وذلك تحقيقًا للإنصاف والاستقرار الاجتماعي، وهو ما يمكن أن يتحقق بوجود إرادة سياسية ونظرة استشرافية للمستقبل.

٨) بيسلي وآخرون، قياس توفير الحكومة للسلامة ٢٠٠٣.

ب. الأسرة في قلب السياسات الاجتماعية:

تمثل الأسرة العُمانية الحديثة صورة مصغرة عن المجتمع الأوسع، وهي الوحدة الأساسية التي تحمل وتحمي القيم العُمانية الأصيلة. ومما لا شك فيه أن أشكال الأسر في عُمان متنوعة، فلربما كان العائل الرئيسي للأسرة امرأة مطلقةٌ مثلًا، والتي لها الحق كمثيلاتها من الأسر التي يعولها رجل في أن تكون في حالةٍ جيدة، وتحيا برفاه وسعادة. وقد يعول أسرة أخرى أب متسلط ولديه ميول عنيفة تجاه أسرته.

تتداخل الأسرة بشكل رئيسي مع حقوق المرأة والطفل والعاملين في سوق العمل. وفي ظل التطورات الاقتصادية والاجتماعية والسكانية، والتي غالبًا ما تؤثر على الأسرة من نواحٍ متعددة، ما يتوجب على واضعي السياسات الاقتصادية والاجتماعية تقييم مستوى الدعم المقدم للأسرة العُمانية، وتطوير وتوجيه السياسات العامة لمجابهة نقاط الضعف بأشكالها المختلفة، ويدعم كل محور من محاور هذه الاستراتيجية وبرامجها رفاه وتماسك الأسرة. فعلى سبيل المثال:

يتضمن برنامج الضمان الاجتماعي مفهوم أرضية الحماية الاجتماعية، وهو المفهوم الذي يحمي ويعزز من التمكين الاقتصادي الذاتي للأسر، ويدعم من قدرات الأسر العُمانية والمجموعات الأكثر تعرضًا للمخاطر، وينظر إلى قدرة أسرة فقيرة على الاعتماد على نفسها ماليًّا كإحدى طرق التمكين الاقتصادي، ووسيلة لخروجها من مظلة الضمان الاجتماعي، ودافع للأسر الضمانية للعمل، وفتح مشاريع مدرة للدخل؛ فعندما يكتسب الشباب مهارات السوق فإنهم يتمكنون من المشاركة في المجتمع. وبالمثل فعندما تتعلم النساء بعض المهارات فإنهن يستطعن أن يكن مواطنات أكثر فاعلية.

وفي نطاق الرعاية الاجتماعية، فإن توفير الرعاية وبناء قدرات الأفراد ذوي الإعاقة أو كبار السن المعرضين للمخاطر يعني أن حقوقهم قد أُخذت في الاعتبار، وتم احترامهم باعتبارهم مواطنين كاملي المواطنة، وقد تم تمكينهم واحتواؤهم بشكل أفضل في المجتمع.

وفي نطاق حماية الأسرة، عندما تتوافر المشورة الجيدة والإرشاد الفاعل للأسر الفقيرة، وعندما تعمل الحكومة ومؤسسات المجتمع المدني جنبًا إلى جنب بهدف التوعية ضد العنف لأسري، فإن ذلك يعد إحدى سبل حماية وتمكين الأطفال.

تعزز أمثلة السياسات الواردة أعلاه من تماسك الأسرة،وتحقق الرفاهية وفق المبادئ الثلاثة الرئيسية لاستراتيجية العمل الاجتماعي ٢٠١٦-٢٠٢٥.

جـ. تعزيز الحصانة الاجتماعية.

اعتماد المفهوم الموسع للهشاشة الذي ينقل تركيز البرامج إلى كل الأفراد الذين قد يتأثرون بها عبر مسار حياتهم

خلال الفترة الماضية قامت الوزارة بالتركيز في برامجها على الجانب الرعائي، والجانب الحمائي لفئات محددة من المجتمع دون التركيز الكافي على جوانب الوقاية والتمكين. وقد يؤدي الاستمرار في استخدام النهج الحالي إلى احتمال دخول فئات أخرى من السكان في حالات الهشاشة دون أن تحظى بالرعاية والاهتمام. ولذلك فإن تبني نظرة معمقة وهيكلية لمفهوم الهشاشة يؤدي إلى دراسة عوامل الخطر في البيئة المحيطة والتي تُعَدّ من الأسباب الرئيسية لقصور الأفراد، أو معاناتهم من الحرمان، وذلك بغض النظر عن فئتهم الاجتماعية. بالإضافة إلى اعتبار الهشاشة جزءًا من الإجراءات الاجتماعية والاقتصادية، وليست نتيجة لصفات فردية. فقد تنتج الهشاشة عن مشاكل متعلقة بغياب فرص العمل، أو الافتقار إلى فرص التعليم والتدريب، أو عدم الوصول للخدمات الصحية الأساسية، أو وجود شكل من أشكال التمييز الاجتماعي، الذي قد تعاني منه المرأة، أو الأشخاص ذوي الإعاقة بسبب النظرة، والمواقف السلبية المسبقة.

وبهذا تصبح عملية بناء حصانة الأسر والمجتمع بشكل عام هدفًا رئيسًا من أهداف السياسة الاجتماعية. فالأسرة في الأساس وحدة اجتماعية واقتصادية، فمثلًا قد يحتاج الوالدان إلى العمل لكي يتمكنا من رعاية أطفالهما، أو قد تحتاج المرأة إلى توفير الرعاية لوالديها كبار السن، أو قد تحتاج المرأة المعيلة إلى إعالة أطفالها بمفردها. وتؤثر القرارات المتخذة داخل الأسرة على اختيار المعيل للأسرة، والذي يعمل على تلبية الاحتياجات اليومية لأفرادها.

مفهوم موسع للهشاشة

ينظر إلى الهشاشة من عدة نواحٍ:

- الناحية الأولى: تتعلق بارتباط الهشاشة بوجود قصور وظيفي لأفراد أو مجموعات معينة غير قادرة على رعاية نفسها مثل الأشخاص ذوي الإعاقة، أو كبار السن، أو الأطفال، أو المرضى الذين يحتاجون إلى رعاية صحية أو الأيتام. إلا أن المشكلة الأساسية في ذلك تكمن في أن هذه النظرة تشجع على التركيز على الحلول الفردية مثل التدخلات النقدية قد لا تعالج الأسباب المتأصلة للمشكلة.

- الناحية الثانية: وهي النظر إلى الهشاشة على أنها تتعلق بخصائص الفئات المحتاجة، إذ يمكن اعتبار بعض الفئات محتاجة بسبب وضعها الاجتماعي، أو انتمائها لفئة اجتماعية، أو بسبب مكانتها الاجتماعية. فالنساء وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة يعدون من الفئات المحتاجة بسبب فئتهم في المجتمع وطبيعة حياتهم الاجتماعية. يرتبط هذا المنظور بالتركيز بشكل كبير على تمكين هذه الفئات لرعاية نفسها، أو المشاركة في المجتمع بشكل أوسع.

- الناحية الثالثة: يشمل ذلك الأشخاص الذين يتمتعون بصحة جيدة، ولكنهم يبحثون عن عمل لفترات طويلة، أو الذين لديهم وظائف دخلها غير كافٍ، أو تلك الموجودة في سوق العمل غير المنظم وتصبح ذات أهمية أكبر في الدول ذات الدخل المرتفع والتي غالباً ما تتعرض إلى التهميش.

ويمكن النظر إلى الهشاشة على أنها متعددة الطبقات وقد تتداخل فئاتها. ولذلك فلا بد من استخدام أدوات جديدة في رصد واستهداف السياسة الاجتماعية على أساس أنواع الهشاشة الثلاثة.

وتبقى قضية توفير المساعدات النقدية قضية مهمة باعتبارها إجراءً أساسيًا يهدف إلى الوقاية من الفقر، وتسهيل الدخول أو إعادة الدخول في العملية الاقتصادية، وأيضًا محاربة ظهور أشكال عدم المساواة. ولا بد من تحسين آليات الاستهداف، ما يحد من ظهور عدم المساواة والإقلال من وقوع الأسر أو الأطفال تحت خط الفقر. ومن الجدير بالذكر أن برامج الحماية الاجتماعية لن تقتصر على توفير المساعدات النقدية أو الغذاء، بل ستتعامل هذه البرامج مع قضايا الهشاشة الاجتماعية من خلال توفير الخدمات الاجتماعية، والتغير في السلوك المجتمعي تجاه الفئات التي تعاني من الهشاشة.

د. النهج المبني على الأنظمة:

ستنتقل الوزارة من برامج تقدم خدمات محددة إلى برامج تقدم خدمات ذات جودة وفق منظومة الحماية الاجتماعية الشاملة والمتكاملة.

على ضوء التقرير التشخيصي الذي بين ضرورة تعزيز نوعية تلك الخدمات من خلال الإدارة بالنتائج، وتنظيمها بهدف تلبية احتياجات الفئات المختلفة، وإيلاء برامج التمكين والإدماج الاجتماعي أهمية كبيرة، وذلك من خلال تعزيز التواصل مع الجهات الشريكة في منظومة الحماية الاجتماعية، بالإضافة لبناء شراكات جديدة. ويمكن تعزيز هذا النهج من خلال الشكل الآتي:

شكل رقم (١٤)

عوامل تعزيز النهج المبني على الأنظمة

١. توطيد الشراكة مع الجهات الحكومية:

يتطلب من وزارة التنمية الاجتماعية التنسيق الفعال مع الوزارات والجهات المعنية الأخرى عبر الآتي:

- أن يعمل نظام الضمان الاجتماعي وصناديق التقاعد معًا باعتبارهما نظام حماية اجتماعية واحدًا، بالتعاون مع وزارة القوى العاملة.
- تفعيل التعاون بين الوزارة وكل من وزارات: الصحة، والتربية والتعليم، والتعليم العالي، والقوى العاملة، والخدمة المدنية، إلى غير ذلك حيث ترتبط الرعاية الاجتماعية ارتباطًا وثيقًا بالمساعدات الاجتماعية وتنمية الأسر والأشخاص ذوي الإعاقة.
- ترتبط أنظمة حماية المرأة والطفل بشكل وثيق مع وزارات: الصحة، والتربية والتعليم، والإعلام، والتراث والثقافة، وشرطة عمان السلطانية، والادعاء العام واللجان الوطنية ذات العلاقة.

" إن التعاضد والتكاتف بين جميع الجهات المسؤولة والتنسيق المباشر بين إداراتها وتبادل الرأي والمشورة بين القائمين عليها هو السبيل المؤدي الى نجاح الخطط والبرامج الوطنية في آداء دورها المنشود في التنمية الشاملة وتحقيق أهدافها القريبة والبعيدة في خدمة الأجيال الحاضرة والقادمة "

خطاب صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم أمام مجلس عُمان ٢٠١١

- يُعد دور الأخصائيين الاجتماعيين بمثابة حلقة الوصل بين الأفراد والأسر والدولة، ويُعدُّ دورًا مفصليًّا في العديد من برامج العمل الاجتماعي؛ لذلك يتوجب تعزيز دور الأخصائي الاجتماعي، كما يتطلب الاستثمار في تدريب المؤهلين منهم ليتمكنوا من أداء الدور المتوقع منهم، الأمر الذي يعزز من مساهمة العاملين في مجالات الخدمة الاجتماعية في زيادة رفاهية الأفراد وفاعلية البرامج الاجتماعية.

٢. تبني الإدارة بالنتائج لرفع كفاءة تنفيذ السياسات والبرامج:

يعد تبنى "إطار الإدارة بالنتائج" أحد العناصر الرئيسية في استراتيجية العمل الاجتماعي للأسباب الآتية:

- نظام الإدارة المبني على النتائج سوف يمكن الوزارة من التنبؤ بالاتجاهات، وتخصيص الموارد المالية والبشرية وفق الأولويات المستقبلية. كما يعمل على تفعيل مجموعة أخرى من المهام الضرورية للوزارة، بما في ذلك تحليل الميزانية وتقييم الأداء، بالإضافة إلى أنه سوف يفتح الأبواب للرقابة والتقييم على مستوى البرامج.
- تم وضع جميع أجزاء البرنامج الرئيسية بحيث يستخلص منها الأثر المتوقع في مرحلة النتائج المتوقعة على مدى المراحل المختلفة للخطة. كذلك تمت صياغة النتائج بطريقة قابلة للقياس لدعم التقييم ووسائل التحقق من هذه النتائج.
- توقع بعض المعوقات التي قد تواجه البرامج المختلفة، ووضع الأساليب المنهجية للتعامل مع هذه العوائق أو إيجاد طرق للتغلب عليها. هذا بالإضافة إلى أنه تم تحليل نقاط الضعف في قدرات الموارد البشرية واحتياجاتهم الفنية ؛ باعتبارها جزءًا لا يتجزأ في كل محور من محاور الاستراتيجية.

٣. التركيز على جودة البرامج:

لقد كانت الحاجة لتعزيز الجودة إحدى أهم توصيات التقرير التشخيصي. وعلى الرغم من تحقق الوصول للعديد من الخدمات الرئيسية فإنه قد تبين أن هناك ثغرات ملحوظة لا بد من معالجتها ضمانًا للجودة. وغالبًا ما ينظر إلى رفع جودة الخدمات من حيث توسيع فرص الحصول على خدمات أكثر تخصصًا. إلا أن هناك حاجة لإجراء مجموعة من التحسينات في جودة البرامج الحالية في جميع المجالات. والتي تعني زيادة فعالية تقديم الخدمات لأولئك الذين في حاجة إليها. والمزيد من الخدمات المتكاملة في الوزارات. والابتكار في إشراك القطاع الخاص. والقطاع الأهلي. وتوفير واستخدام قاعدة بيانات متكاملة. وعلى مستوى البرامج. فإن جودة البرامج تشمل على ضمان ما يلي:

- معالجة أسباب وأعراض الهشاشة.
- وضع معايير الجودة وتنفيذ إجراءات ضمانها.
- إضافة عنصر التعلم وتحسين الجودة على أساس الرصد والتقييم.

لقد تم وضع "نهج مبني على الأنظمة" في كافة المحاور باعتباره وسيلة لتعزيز التعاون وتحقيق الجودة. والتغلب على تجزئة قطاع العمل الاجتماعي. إن التحرك قدما في هذه المجالات ليس مكلفاً. بل على العكس تماماً حيث يمكن أن يحقق مكاسب سهلة المنال في استراتيجية العمل الاجتماعي.

ولقد تم وضع خطط عمل لتعزيز الجودة. في جميع المحاور. خاصة خلال السنوات الخمس الأولى من فترة الاستراتيجية. بالإضافة إلى وضع أنظمة جديدة لمتابعة الجودة مثل إنشاء وحدة الجودة في الوزارة مع الأخذ في الاعتبار الاستثمار في بناء قدرات جديدة للعاملين في الوزارة وتدريبهم.

٤. تعزيز الشراكة مع القطاع الخاص والقطاع الأهلي :

تتطلب استراتيجية العمل الاجتماعي إقامة شراكات جديدة. لتعزيز المبادرات المبتكرة. وآليات التطبيق. ويمثل القطاع الأهلي عنصرًا أساسيًا في إقامة تلك الشراكات. بالإضافة إلى الشراكة مع مؤسسات القطاع الخاص في السلطنة.وتقوم الاستراتيجية على استغلال هذه الفرص والاستفادة منها في المجالات الاجتماعية المختلفة.

ويتطلب العمل مع القطاع الأهلي وجود إطار تنفيذي قوي. وواضح. وهو أحد أهداف محور الجمعيات الأهلية الرئيسية. وسيتم دعم الجمعيات الأهلية لتحسين قدرتها على الاضطلاع بدورها لتصبح أكثر تنظيمًا لمشاريعها الصغيرة والمتوسطة. مع تعزيز الإجراءات من خلال عمليات التسجيل وإعادة الترخيص. وتهدف هذه الإجراءات إلى تطوير ودعم العلاقة بين الدولة والجمعيات الأهلية خلال السنوات

القادمة. كذلك فقد تم الأخذ في الاعتبار أهمية دور القطاع الأهلي في كل محور من المحاور الستة للاستراتيجية، وذلك لتوفير فرص جديدة للشراكة وتوفير إمكانية الابتكار، وتقديم خدمات تلبي احتياجات المستقبل خاصة على مستوى المجتمع المحلي، وفي المجالات التي تتطلب تقديم خدمات عالية الجودة. ويعد تعزيز سبل الشراكة مع القطاعين الأهلي والخاص وسيلة لاستكمال التوسع في تقديم الخدمات الحكومية، وتعزيز وصول الفئات الاجتماعية المحتاجة للخدمات وتحقيق الإنصاف الاجتماعي، وتشجع هذه الاستراتيجية القطاع الخاص للتحرك دعمًا لجهود التنمية الاجتماعية من خلال وضع إطار عمل لتحقيق أقصى استفادة ممكنة من مساهماتهما المادية والعينية، وذلك من مبدأ المسؤولية الاجتماعية للشركات. إن وجود إطار عمل واضح وأساسي للقطاعين الخاص والأهلي للعمل في مجال التنمية الاجتماعية سوف ينصب بشكل إيجابي على كافة القطاعات الأخرى.

هـ. نهج مسار الحياة في السياسات الاجتماعية.

ستنتقل الوزارة من توجيه خدماتها لفئات محتاجة محددة إلى تبني نهج مسار الحياة للفئات المستهدفة وعبر دورة الحياة.

اعتمد التقرير التشخيصي الذي تم تنفيذه عند البدء في أعداد استراتيجية العمل الاجتماعي على مفهوم مسار الحياة. وارتبط تصميم هذه الاستراتيجية على تطبيقه من خلال ربط البرامج بفترات تطور حياة الفرد. وتعزيز العوامل الإيجابية التي يتعرض لها الفرد في مراحل مبكرة من حياته. ولم يقتصر توجه السياسة العامة وفق نهج مسار الحياة فقط على الأفراد. وإنما توجيهها أيضًا للأسر والمجتمعات والبيئة المحيطة. ويولي هذا النهج اهتمامًا خاصًا بالفترات الانتقالية في حياة الفرد مثل مراحل الطفولة المبكرة. والمراهقة والشباب. بحيث تكون السياسات الموضوعة مؤثرة ومشجعة.

إن تطبيق هذا المفهوم على مستوى السياسات الاجتماعية يوفر مكاسب كبيرة. فهو يلقي الضوء على العائدات الاقتصادية والاجتماعية الكبيرة للاستثمار في السنوات الأولى للأطفال. والاستثمار في برامج الوقاية للتصدي للمشاكل المتأصلة والتي تسبب الحرمان والعزل. بالإضافة إلى التعامل مع نتائجها مثل توفير خدمات متخصصة للتأهيل أو إعادة التأهيل. كما ينسجم هذا مع المفهوم مع مفهوم المحددات الذي تبنته وثيقة النظرة المستقبلية للنظام الصحي للعام ٢٠٥٠م والتي طالبت صراحة بفهم الأسباب الكامنة وراء النتائج الصحية والاجتماعية من أجل تصميم وتقييم سياسات لمواجهتها. لذلك تم اعتماد نهج مسار الحياة في المحاور الرئيسية للاستراتيجية.

و. النهج القائم على حقوق الإنسان.

الاستمرار في تنفيذ الالتزامات الدولية وفق منظومة حقوق الإنسان وبالأخص اتفاقية حقوق الطفل واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

انضمت سلطنة عُمان إلى أربع من اتفاقيات الأمم المتحدة السبع الرئيسية لحقوق الإنسان، وهي: اتفاقية حقوق الطفل (١٩٩٦)، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري (٢٠٠٣)، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (٢٠٠٥) واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (٢٠٠٨). كما انضمت أيضًا إلى البروتوكولين الاختياريين لاتفاقية حقوق الطفل وإلى أربع من اتفاقيات منظمة العمل الدولية الثماني والمعنية بحقوق الإنسان. كما أحرزت السلطنة تقدمًا ملحوظًا في تنفيذ الاتفاقيات التي انضمت إليها. ويُعد المضي قدماً لتنفيذ التزامات السلطنة بموجب هذه الاتفاقيات هدفًا رئيسًا في تنفيذ هذه الاستراتيجية. سيتم متابعة التقدم المحرز في تطبيق اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة من خلال اتخاذ المزيد من الإجراءات التشريعية، وتعزيز دور المرأة العُمانية في مراكز اتخاذ القرار في المجتمع، ومن خلال تضمين النوع الاجتماعي في المحاور الرئيسية للاستراتيجية. ولعبت اتفاقية حقوق الطفل دورًا في تشكيل الاستراتيجية الوطنية للطفولة. وتركز هذه الاستراتيجية على تعزيز الذراع الحمائية والوقائية في الاتفاقية، خاصة فيما يتعلق ببناء نظام حماية للمرأة والطفل والتركيز على برامج الطفولة المبكرة ووضع الأسرة في قلب السياسات الاجتماعية.

يعرف النهج القائم على حقوق الإنسان بأنه عبارة عن إطار مفاهيمي يستند بشكل معياري إلى المعايير الدولية لحقوق الإنسان، والتي انضمت إليها أي دولة، وبموجبه تترسخ الخطط والسياسات والبرامج وفقًا للمعايير الدولية، ما يساعد الدولة على تعزيز الاستدامة، والمضي قدمًا في ترجمة الحقوق الواردة في المعاهدات والمواثيق الدولية إلى واقع ملموس، وتمكين الفئات المحتاجة. ويمكن عرض الصفات الأساسية للنهج القائم على حقوق الإنسان:

- الوفاء بحقوق الإنسان ينبغي أن يمثل الهدف الرئيسي عند صياغة السياسات والبرامج.
- تدعيم قدرات أصحاب الحقوق بالتعبير عن مطالبهم واستحقاقاتهم، كما يدعم أصحاب المسؤولية للوفاء بالتزاماتهم.
- تعتمد السياسات والبرامج في جميع القطاعات، وفي جميع المراحل العملية على المبادئ والمعايير المستنبطة من الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان.

من ناحية أخرى فإن المصادقة على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة قد فتحت آفاقًا جديدة من البرامج والفرص. ورغم توفير دعم كبير للأشخاص ذوي الإعاقة، إلا أن هناك حاجة إلى تحقيق نقلة نوعية في آلية دعم المجتمع لهذه الفئة، ليصبح المجتمع أكثر إدماجًا للأشخاص ذوي الإعاقة، ويعزز من عملية بناء قدراتهم ليقل التركيز على برامج المعاشات والتحويلات النقدية، ويزيد في جانب التمكين والمشاركة.

من أجل نجاح هذا التوجه الاستراتيجي لا بد من قياس التقدم المحرز في مجال حقوق الإنسان والذي يتطلب وجود قاعدة معلومات شاملة تتضمن معلومات إحصائية عن وضع الأفراد والجماعات من الناحية العملية، بالإضافة إلى معلومات حول المعايير القانونية وتطبيقها على أرض الواقع. وهناك فرص كبيرة للتعاون مع المرصد الاجتماعي، والذي تم إنشاؤه في السلطنة لقياس التقدم المحرز في كل جانب وفقًا للمؤشرات الاجتماعية الموضوعة.

ولا شك أن التحولات الستة التي تم استعراضها في هذه الوثيقة تتماشى مع الحاجة إلى الجمع بين السياسة الاقتصادية والاجتماعية، والتخفيف من تأثير أي ضغوط مالية مستقبلية أو آثار الإصلاحات في الاقتصاد الكلي.

ويلخص الشكل أدناه الإطار المفاهيمي لاستراتيجية العمل الاجتماعي والتي تهدف إلى الحد من الهشاشة بين الأسر وفي المجتمع العُماني، وتعزيز الحصانة الاجتماعية، وذلك باستخدام التدخلات الاستراتيجية الخمسة وهي: المساهمة في تحقيق نمو اقتصادي مستدام، وتعزيز مفهوم الهشاشة، واستخدام النهج المبني على الأنظمة، والنهج القائم على حقوق الإنسان، ونهج مسار الحياة. تم تصميم التوجهات في محاور استراتيجية العمل الاجتماعي الستة، ولا بد لكل التدخلات أن تعبر عبر عدسة "الجودة" والتي تعد حاسمة بين الإجراءات والنتائج.

شكل رقم (١٥)

ملخص الإطار المفاهيمي العام لاستراتيجية العمل الاجتماعي

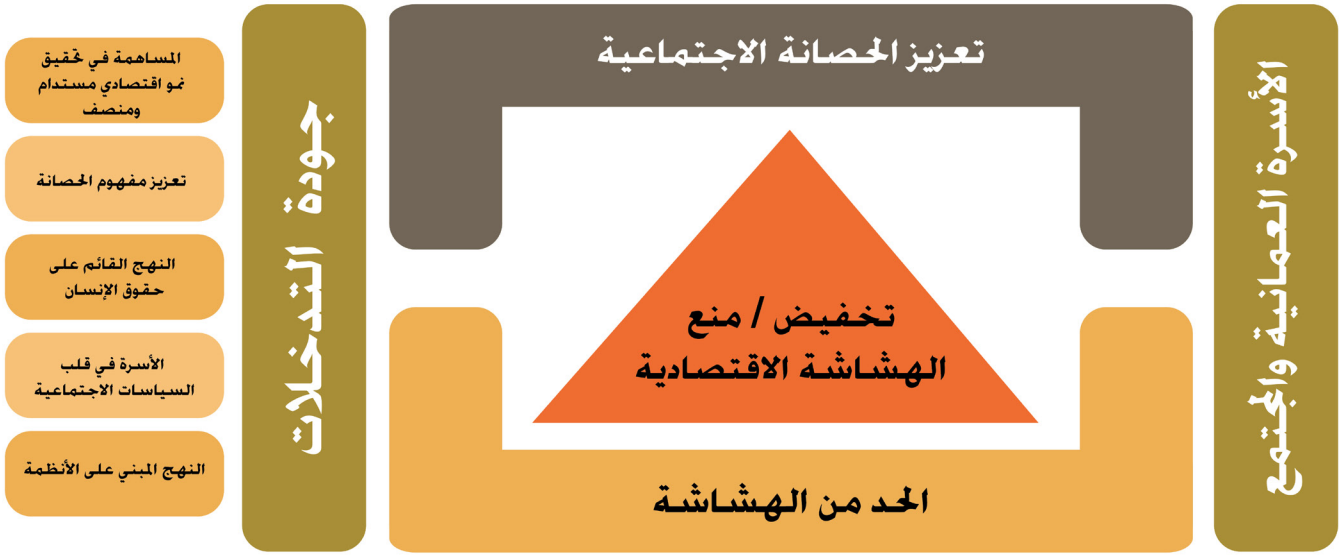

الفصل السادس: محاور استراتيجية العمل الاجتماعي.

يستعرض هذا الفصل ملخصًا عامًا لمحاور استراتيجية العمل الاجتماعي، والتي تعمل معًا بشكل مترابط وفق الإطار الاستراتيجي العام لتعزيز حصانة الأسرة العُمانية. وتتكون هذه الاستراتيجية من ستة محاور، وهي:

١) الحماية الاجتماعية.

٢) الرعاية الاجتماعية.

٣) تنمية الأسرة والمجتمع.

٤) حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

٥) الجمعيات والمؤسسات الأهلية.

٦) الدعم المؤسسي.

ويستعرض هذا الفصل كل محور من المحاور الاستراتيجية الستة، من حيث أهم الإنجازات، والتحديات، والتوجهات الاستراتيجية المأمولة. ويمثل هذا الفصل ملخصًا للمحاور، وخطط العمل المفصلة المرفقة بهذه الوثيقة.

يبين الشكل أدناه وضع الأسرة في قلب جهود وزارة التنمية الاجتماعية وشركائها بهدف التعزيز من حصانتها. وستواجه الأسرة العُمانية، خلال العقود المقبلة، تحديات ديمغرافية واقتصادية واجتماعية وتكنولوجية وبيئية كبيرة. وتتصدى هذه الاستراتيجية لمجموعة من التحديات التي ستواجه الأسرة في السنوات القادمة باعتبارها وحدة اجتماعية واقتصادية في المجتمع العُماني. وستسعى وزارة التنمية الاجتماعية إلى ضمان أن يكون للسياسات الاجتماعية على المستوى الوطني أثر إيجابي وحمائي على الأسرة، بالتركيز على أربعة محاور رئيسية وهي: الحماية الاجتماعية، والرعاية الاجتماعية، والتنمية الأسرية، وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وتعمل هذه المحاور معًا لدعم الأسرة والمساعدة على خلق بيئة داعمة لها، واحترام حقوق كل فرد من أفرادها، وستحقق الوزارة عملها بفعالية أكثر من خلال العمل على دمج المبادئ التوجيهية الثلاثة وهي الإنصاف، والتمكين، والإندماج الاجتماعي في برامجها.

كما تُعد هذه الاستراتيجية النوع الاجتماعي قضية تقاطعية تعمل من خلالها على التصدي لقضايا عدم المساواة بين الجنسين، وقد تم أخذها بعين الاعتبار في كل المحاور. ويعزز من هذا الإطار الاستراتيجي الشراكات مع الجمعيات الأهلية والقطاع الخاص، والتي تعمل على التعزيز من جودة الخدمة والابتكار في طرق تقديمها. إن الإطار العام للاستراتيجية يركز على العمل بشكل متكامل، ما سيكون له أثر كبير في تحقيق أهداف هذه الاستراتيجية.

شكل رقم (١٦)

الإطار العام لاستراتيجية العمل الاجتماعي

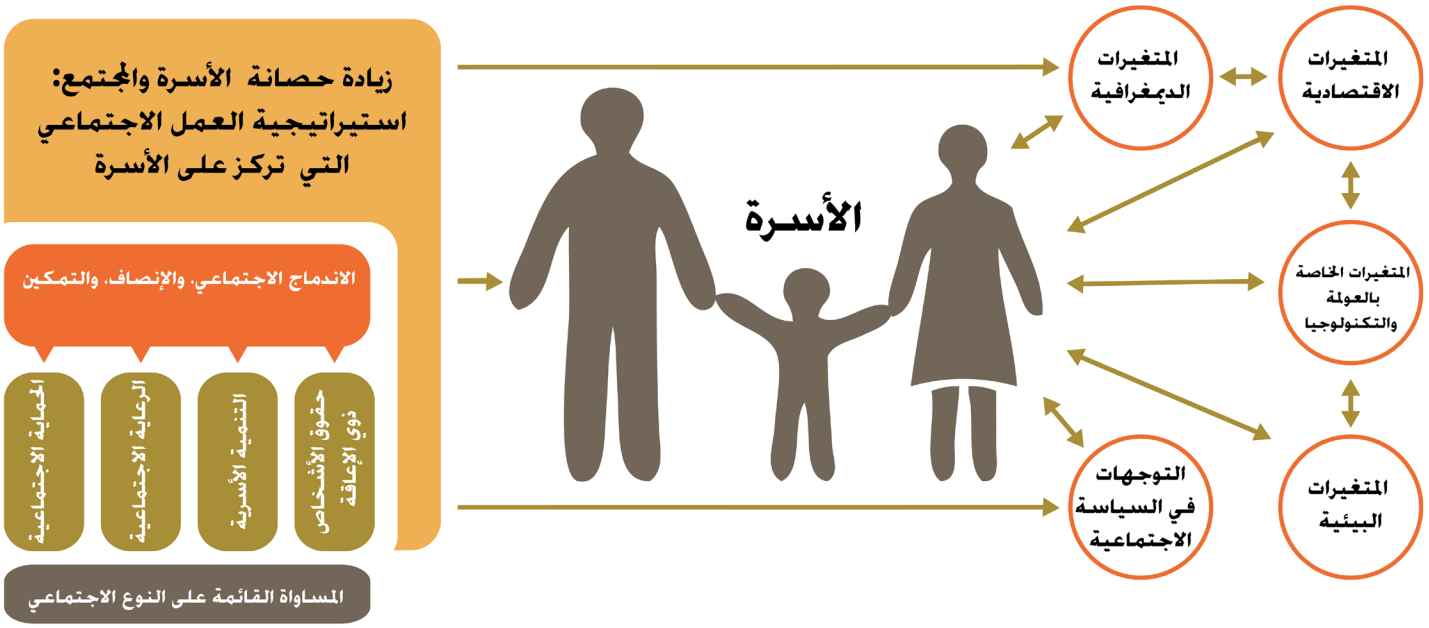

جدول رقم (٣)

نظرة سريعة على محاور استراتيجية العمل الاجتماعي

	الحماية الاجتماعية	الرعاية الاجتماعية	تنمية الأسرة والمجتمع	حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة	الجمعيات والمؤسسات الأهلية	الدعم المؤسسي
الأثر	– أرضية الحماية الاجتماعية تساهم في تعزيز حصانة الأسرة العُمانية، ودفع النمو الاقتصادي والتقليص من عدم المساواة.	– الأفراد وأسرهم يتمتعون بحقوقهم في الحصول على خدمات رعاية اجتماعية ذات جودة عالية تراعي احتياجاتهم ورغباتهم وتمكنهم من العيش بصورة مستقلة وتحفظ كرامتهم.	– أسرة متماسكة، مستقرة، آمنة، ممكنة تساهم في تحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة.	– أشخاص ذوي إعاقة من الجنسين، وفي جميع المراحل العمرية يتمتعون بكافة الحقوق ومشاركون بفاعلية في المجتمع	– قطاع أهلي مسؤول ومستقل وقادر على تشكيل وعي مجتمعي قوي وفعال نحو خدمة المجتمع العُماني.	– وزارة تواكب التطورات التكنولوجية والأساليب العلمية الحديثة في دعم اتخاذ القرار، وتقدم خدمات اجتماعية ذات جودة عالية بأسلوب لامركزي وكفء وفعال، تبني وتطور بنيتها التحتية وقدرتها البشرية، تدير مواردها المالية بشفافية وعدالة، تتصل وتتفاعل مع المستفيدين

تكملة جدول رقم (٣)

نظرة سريعة على محاور استراتيجية العمل الاجتماعي

	الحماية الاجتماعية	الرعاية الاجتماعية	تنمية الأسرة والمجتمع	حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة	الجمعيات والمؤسسات الأهلية	الدعم المؤسسي
النتائج الرئيسية	1) منظومة حماية اجتماعية تتسم بالفعالية والكفاءة تساهم في التمكين الاقتصادي للأسر الضمانية والفئات الخاصة. 2) أرضية للحماية الاجتماعية مستدامة ماليًا توفر مجموعة من الضمانات الأساسية لكل المواطنين، وتكفل حدًا أدنى من الدخل كافيًا للمعيشة لجميع المواطنين.	1) نظام رعاية اجتماعية يدعم الفرد في مسار الحياة، يلبى احتياجاته ويحترم رغباته، مرتكز على حقوق الإنسان ومدعم بالرأس مال الاجتماعي والشراكة الفعالة بين الجهات والقطاعات المختلفة.	1)سياسات وتشريعات وبرامج أسرية وطنية منصفة ومبنية على الدلائل وداعمة لاستقرار وتماسك الأسر. 2)تنمية الطفولة المبكرة المتكاملة أولوية وطنية مدعومة بالتزام حكومي وموارد مخصصة وقدرات مؤسسية وآليات للتنسيق عبر القطاعات.	1) تشريعات وآليات تنسيقية ورصد متوائمة مع النظام الأساسي للدولة، والاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. 2) برامج تأهيل وخدمات مساندة شاملة ومتاحة وذات جودة عالية ضمن بيئة ميسرة وخالية من العوائق.	1) شراكة تكاملية بين القطاع الأهلي، والقطاع الحكومي، والقطاع الخاص تساهم بكفاءة وفعالية في التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة	1) عملية صنع للقرارات تتسم بالكفاءة والفاعلية ونتائج مخططة يتم متابعة تحقيقها وتقييم. 2) موارد بشرية ممكنة ومؤهلة ولديها إمكانات مادية لأداء المهام المنوطة بها. 3) وزارة تتصل وتتفاعل إيجابيًا مع متلقي الخدمات والمستفيدين، وتوجه برامجها عبروسائل الإعلام ومديرياتها ودوائرها. 4) موازنة أكثرشفافية وعدالة تخضع للتدقيق وتعكس استراتيجية الوزارة. 5) وزارة تستجيب لمتطلبات واحتياجات المستفيدين من خلال نظام لامركزي منضبط يتوافرله التأهيل الجيد والرقابة. 6) وزارة تستخدم أحدث نظم التقنية والتكنولوجيا لتقديم خدمات إلكترونية فعالة للمستفيدين.

المحور الأول: الحماية الاجتماعية.

يهدف محور الحماية الاجتماعية إلى إرساء أرضية حماية اجتماعية مستدامة تساهم في تعزيز حصانة الأسرة العُمانية ودفع النمو الاقتصادي. كما توفر مجموعة من الضمانات الأساسية لكل المواطنين وتكفل حدًّا أدنى من الدخل لجميع المواطنين بهدف وضع الأسرة العُمانية في أولوية أهداف استراتيجية العمل الاجتماعي، وتعزيز النظرة الاجتماعية الإيجابية إلى أهمية العمل في حياة الفرد.

١- أهم الإنجازات:

تمكنت سلطنة عُمان على مدى العقود الأربعة الماضية من تحقيق إنجازات مهمَّة في مجال توسيع نطاق الحماية الاجتماعية في بعديها الأفقي والعمودي إلى أغلب الفئات السكانية، وهو ما ساهم بصورة عامة في الرفع من مستويات العيش بصورة عامة. وفي التراجع الحثيث لنسبة الفئات ذات المداخيل المحدودة خلال السنوات العشر المنقضية (١١٪ من إجمالي السكان سنة ٢٠١٠ مقابل ١٦,١ ٪ سنة ٢٠٠٦) ومستويات عدم المساواة بصورة خاصة، حيث تسارع تراجع معامل جيني من ٣٨,٣ سنة ٢٠٠٦ ليبلغ ٣٠,٨ سنة ٢٠١٠، وهو مستوى أقل بقليل عن ما تم تسجيله ببلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية خلال نفس الفترة والذي بلغ (٣١,٣). وخوّلت هذه الإنجازات في تصنيف سلطنة عُمان في مقدّمة الدول التي نجحت في التقليص من رقعة الفقر والأسرع تقدّما من بين ١٣٥ دولة في تحسين مؤشر التنمية البشرية خلال الفترة ١٩٧٠ -٢٠١٠.

كما تطوَّر عدد المنتفعين ببرنامج الضمان الاجتماعي بصورة متسارعة فمن ٣٤,٠٠٠ مستفيد في سنة ١٩٨٣ إلى ما يناهز ٨٤,٩٠٠ مستفيد في سنة ٢٠١٤.فضلًا عن القرارات المتخذة خلال سنة ٢٠١١ بزيادة في مقدار المعاش الضماني ليصبح الحد الأدنى للمعاش ٨٠ ريالاً عمانيًا، والحد الأقصى ٢٦٤ ريالاً عمانيًا، أي بزيادة قدرها ١٠٠٪ مقارنة بسنة ٢٠١٠.

ينسحب مفهوم الحماية الاجتماعية المعتمد في الاستراتيجية على جميع التدابير الرامية إلى تقديم الإعانات، سواء كانت نقدية أو عينية، لضمان الحماية من جملة أمور منها ما يلي:

- الافتقار إلى الدخل المتأتي من العمل أو عدم كفايته نظرًا إلى المرض أو العجز أو الأمومة أو إصابة العمل أو البطالة أو تقدم السن أو وفاة أحد أفراد الأسرة.
- الافتقار إلى سبل الوصول إلى الرعاية الصحية أو عدم القدرة على تحمل أعباء الوصول إليها.
- عدم كفاية الدعم الأسري، وخاصة للأطفال والبالغين المعالين.
- الفقر العام أو الاستبعاد الاجتماعي.

ويمكن لخطط الحماية الاجتماعية أن تكون ذات طبيعة مساهماتية كالتأمينات الاجتماعية، أو غير مساهماتية كالمعاش الضماني بسلطنة عمان، بالاستناد إلى تقارير منظمة العمل الدولية [٩] .

يمكن اعتبار عملية توسيع تغطية الضمان الاجتماعي عملية استراتيجية ذات بعدين. ويشمل أحد البعدين توسيع أمن الدخل، والحصول على الرعاية الصحية - ولو بمستوى أساسي بسيط - بحيث يتمتع بهما السكان كافة. ويمكن أن يسمى هذا البعد توسيعًا أفقيا. ويتوخى البعد الثاني توفير مستويات أعلى من أمن الدخل والحصول على رعاية صحية أفضل بدرجة تحمي مستوى معيشة الناس حتى عند مواجهة أحداث طارئة؛ مثل قلة فرص العمل واعتلال الصحة والعجز وفقدان المعيل والشيخوخة. ويمكن أن يسمى هذا البعد الجانب العمودي للتوسيع. وينبغي السعي إلى توسيع تغطية الضمان الاجتماعي ببعديه الأفقي والعمودي معًا وفقًا للظروف الوطنية.

وقد تطور عدد حالات الضمان الاجتماعي بشكل كبير خلال الفترة الماضية. فلم يكن يتجاوز عدد الحالات ١٣١ حالة في ١٩٧٣، بينما وصل إلى أكثر من ٣٥٠٠٠ حالة في عام ١٩٨٥ وصولًا إلى حوالي ٨٤٠٠٠ حالة في العام المنصرم. والشكل البياني الآتي يبين تطور هذه الحالات.

شكل رقم (١٧)

تطور عدد حالات الضمان خلال الفترة ١٩٧٣-٢٠١٣

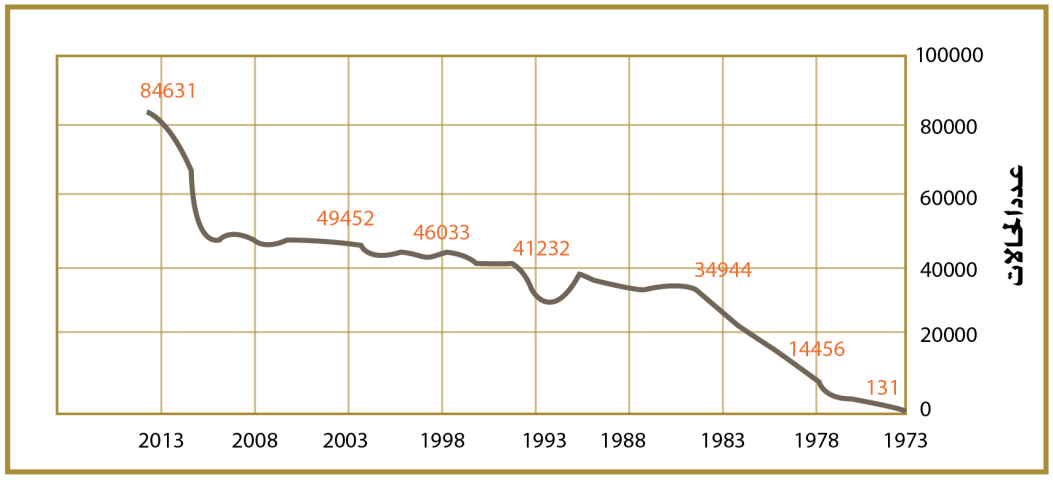

المصدر: التقارير السنوية لعدة سنوات - وزارة التنمية الاجتماعية

٩) الضمان الاجتماعي من أجل عدالة اجتماعية وعولمة عادلة، مكتب العمل الدولي، جنيف ٢٠١١

كما ساهمت نفقات الحماية الاجتماعية التي تعتبر من أهم مكونات التحويلات الاجتماعية في تعزيز جانب الطلب وتسريع النمو الاقتصادي من خلال عدد من قنوات التأثير، ولا سيّما الاستهلاك الأسري ودفع نسق مراكمة رأس المال البشري بما يسمح بتعزيز حصانة الأسرة العُمانية، وتأمين استدامة المسارات الحالية خلال العقود المقبلة مع تعزيزها بإنجازات جديدة خلال الفترات القادمة في مجال التنمية البشرية. إن هذه الإنجازات مجتمعة بوّأت منظومة الحماية الاجتماعية بقطاعيها المساهمة (التأمينات الاجتماعية) وغير المساهمة (المساعدات المالية المباشرة، أو الضمان الاجتماعي، وبرامج الرعاية الاجتماعية) أن تلعب دورًا أساسيًّا في إطار سياسة إعادة توزيع الدخل، وإرساء الأمن الاجتماعي والتضامن بين الأفراد والأجيال.

٢- التحديات المطروحة:

بالرغم من أهمية الإنجازات التي تم تحقيقها حتى الآن في مجال الحماية الاجتماعية، إلا أن بعض الفجوات والتحديات لا تزال تعيق تقدم القطاع على درب تحقيق التغطية الشاملة والتماسك الأسري، وتعظيم أثر البرامج والتدخلات الاجتماعية المختلفة على مستويات عيش ورفاه المواطنين. ويمكن الإشارة لهذه التحديات على النحو الآتي:

أولًا: ضعف تناسق سياسات الحماية الاجتماعية والحاجة إلى اتساقها مع السياسات الكلية.

يعد ضعف التنسيق بين كافة الشركاء في القطاعات الاجتماعية، وكذلك بين قطاعات التأمينات الاجتماعية وصناديق معاشات المتقاعدين والمساعدات الاجتماعية، علاوة على عدم اتساق السياسات المتبعة في مجال الحماية الاجتماعية مع السياسات الاقتصادية والاجتماعية الكلية من أبرز التحديات التي يمكن أن تعيق تحقيق الأهداف على المستوى الكلي والمتعلقة بالتنمية الشاملة المستدامة وتعزيز العدالة الاجتماعية والتماسك الأسري ومقاومة الفقر وعدم المساواة. كما أن التغيرات الحالية على مستوى التركيبة السكانيّة التي تبرز من خلال الانخفاض المطَّرد لنسبة الإعالة – وهو ما يعني ارتفاع نسبة الفئات النشطة (١٥ – ٦٤) مقارنة بالأطفال ٠ -١٤ والمتقدمين في السن ٦٥ سنة فأكثر- وتسارع توافد الشباب من العمانيين على أسواق العمل، تجعل من التنسيق بين قطاعات الحماية الاجتماعية، والصحة، والتربية والتعليم، والقوى العاملة من أهم أولويات المرحلة القادمة لتحقيق النقلة النوعية على مستوى الاستثمار في رأس المال البشري، وتأمين حصانة الأسرة العامة وتعزيز تماسكها.

ثانيًا: تشتت أنظمة التأمينات الاجتماعية.

لا تزال أنظمة التأمينات الاجتماعية تتميز بالتشتت، وتعدد صناديق التقاعد التي بلغ عددها ١٢ صندوقًا [١٠] تغطي القطاعين العام والخاص، علاوة على وجود فوارق واسعة بين الالتزامات والمزايا الممنوحة للمستفيدين من القطاع العام مقارنة بالقطاع الخاص.
ومن شأن هذه المسارات -إن تواصلت بهذا الشكل - أن تعمِّق توجُّهات الشباب العماني بخصوص سوق العمل، والذي يفضّل بصورة واضحة الالتحاق بالوظائف الحكوميّة على العمل بالقطاع الخاص، وهو ما قد يعيق الجهود المبذولة حاليًّا للتعمين.

---

١٠) صندوق تقاعد موظفي الخدمة المدنية، صندوق تقاعد موظفي البنك المركزي العماني، صندوق تقاعد موظفي ديوان البلاط السلطاني، الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية، صندوق تقاعد موظفي المكتب السلطاني، صندوق تقاعد شركة تنمية نفط عمان، صندوق تقاعد شركة النفط العمانية للمصافي والصناعات البترولية (أوربك)، صندوق تقاعد وزارة الدفاع، صندوق تقاعد شرطة عمان السلطانية، صندوق تقاعد القوة الخاصة، صندوق تقاعد جهاز الأمن الداخلي، صندوق تقاعد الحرس السلطاني العماني)

أما بخصوص التوسُّع العمودي للتغطية الاجتماعية، فلا تزال هناك العديد من التحديات المنصوص عليها بالاتفاقية رقم ١٠٢ لسنة ١٩٥٢ لمنظمة العمل الدولية والمتعلقة بالمعايير الدنيا للضمان الاجتماعي غير مغطاة كليًّا كالبحث عن عمل، وتنحصر حاليًّا المنافع المقدّمة من طرف صناديق التقاعد في صرف المعاشات طويلة المدى كالشيخوخة، والعجز، والوفاة. ويبقى بعض المنافع غير متوافر تمامًا بالقطاع الخاص أو مغطى جزئيًّا بالقطاع العام والمتعلقة بالأمراض والحوادث المهنية والأمومة والتأمين على المرض.

ومن جهة أخرى، ما فتئ نطاق التغطية الاجتماعية القانونية يتوسع منذ عدة سنوات نحو العديد من الفئات العاملة، ولا سيما العاملون على حسابهم والمزارعون، والصيادون، والحرفيون، إلا أن نسب التغطية الفعلية لهذه الفئات لا تزال منخفضة.

وبالنظر إلى عدم شمول مظلة التغطية الاجتماعية كافة الفئات العاملة ذات القدرات المساهماتية، فإن تساؤلات تطرح حول الحجم الحالي للتشغيل غير المنظم في غياب إحصائيات دورية حول التشغيل، وخصائص القوى العاملة، والذي يتم تقديره حسب منهجية منظمة العمل الدولية (ILO، ٢٠٠٣) باحتساب نسبة المشتغلين سنويا الذين لا يزالون خارج مظلة التأمينات الاجتماعية، وكذلك الذين يشهد دفعهم لاشتراكاتهم عدم الاستقرار وتكرار فترات الانقطاع، ما يؤثر سلبًا على مقدار مساهماتهم وضمان حقهم في الحصول على معاش تقاعدي لائق، يسمح لهم بتوفير سبل العيش الكريم عند بلوغ السن القانونية للتقاعد، ويبعد عنهم خطر السقوط في دائرة الفقر والعوز. وعليه، تتجلى العلاقة الجدلية بين التأمينات الاجتماعية والمساعدات الاجتماعية حيث أن الفئات العاملة الخارجة عن مظلّة التأمينات الاجتماعية لأسباب عدة أو التي لم يتسنَّ لها الحصول على معاش تقاعدي لائق غالبًا ما تكون الأقل قدرة على مواجهة المخاطر الاجتماعية وانهيار الدخل ويزيد ذلك من احتمال وقوعها في دائرة الفقر، ما يدفعها نحو الحصول على معاشات كاملة أو مُكمّلة من أنظمة المساعدات الاجتماعية أو الضمان الاجتماعي. ويتضح جليّا أن النقص في التغطية بأنظمة التأمينات للفئات العاملة القادرة على تسديد اشتراكاتها – ما يعبَّر عنه بالعمل غير المنظَّم- يمكن أن يكون في مقدّمة الأسباب التي تؤدّي إلى تضخّم أعداد الفقراء في الفترات المقبلة، وهو ما يتعيّن معالجته من الآن بالحملات التوعويّة حول أهمية المنافع المقدمة من قبل الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية.

ومن جهة أخرى، يمكن أن ينتج عن أخطاء الاستهداف من جهة وسخاء منظومة المعاشات الضمانية ولائحة المساعدات المصاحبة، من جهة أخرى بروز مواقف سلبية أو حوافز عكسية تدفع بعض الفئات المشتغلة إلى الانتفاع بالمعاش الضماني وعدم التصريح بالدخل للتأمينات الاجتماعية أو عدم الخروج إلى سوق العمل والاكتفاء بالمعاش الضماني.

ثالثًا: قلة عدد الباحثين والأخصائيين، وغياب رؤية واضحة للتأهيل والتدريب لهم.

تتمثل أهم الفجوات التي تم رصدها على مستوى التنظيم المؤسساتي لأعمال موظفي العمل الاجتماعي (أخصائي اجتماعي، باحث اجتماعي وجامع بيانات) وكذلك على مستوى أدائهم المهني، حيث يشكلون نقطة الوصل الأساسيّة مع الأسر أو الفئات المستهدفة من طرف البرامج الاجتماعية، في ضعف نسبة الكوادر المؤهلة في إدارة منظومات الرعاية الاجتماعية التي تعتبر منخفضة حيث لا تتجاوز نسبة الأخصائيين والباحثين الاجتماعيين ٣٧ ٪ من مجموع الموظفين في قطاع الخدمة الاجتماعية، علاوة على نقص في التغطية السكانية بالخدمات الاجتماعية لعدد من المحافظات والولايات، وهو ما قد ينتج عنه اختلالات ونقائص على المستويين الكمي – فئات خاصة بحاجة للمساعدة باقية خارج مظلة التغطية – والكيفي (جانب الطلب : مستويات خدمة ضعيفة لا ترتقي لتطلعات منظوري الخدمة الاجتماعية وجانب العرض : اشتداد الضغط على الأخصائيين والباحثين الاجتماعيين).

ولكي يتسنَّى تقييم التوزيع الحالي لموظفي العمل الاجتماعي بالوزارة حسب المحافظات والولايات، تم اعتماد بعض المعايير المعتمدة من طرف بعض المنظمات الدولية على غرار نسبة تغطية السكان بالأخصائيين والباحثين الاجتماعيين ومعايير عبء العمل اليومي (Workload) ومستوى تغطية المقابلات الأسرية. وحصل شبه وفاق حول هذا الشأن، حيث غالبًا ما يتم اعتماد مستوى أخصائي، أو باحث اجتماعي لكل ٥٠٠٠ نسمة. ويفيدنا مؤشر نسبة التغطية الحالية (اللون الأصفر في الشكل أدناه) للسكان العُمانيين حسب التوزيع الجغرافي بأن المعدل الوطني الحالي بلغ ٧٤٩٢ نسمة لكل باحث اجتماعي، أو جامع بيانات مع وجود فوارق بين بعض المحافظات والولايات، حيث ينزل المؤشر تحت عتبة ٥٠٠٠ نسمة بالنسبة لمحافظات ظفار والبريمي ومسندم والوسطى، فيما يبلغ مستويات عالية بمسقط، بجنوب وشمال الباطنة، وبالداخلية.

شكل رقم (١٨)

مستويات التغطية الحالية والتغطية الفعلية حسب المحافظات

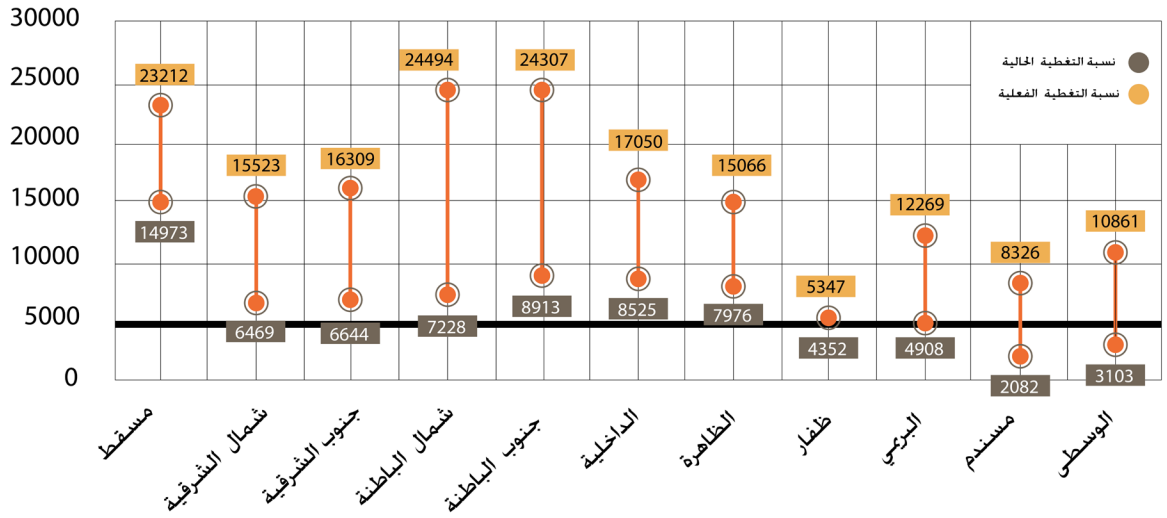

المصدر: حسابات خبير الحماية الاجتماعية بالاعتماد على قاعدة البيانات "تكافل"

يبلغ حاليًا عدد الباحثين والأخصائيين في قطاع الخدمة الاجتماعية على مستوى المحافظات والولايات ٣٨٥ يمثلون حوالي ١٤ ٪ من إجمالي عدد الموظفين بالوزارة يتوزعون كالآتي:

- ٥٤ أخصائيّاً اجتماعيّاً يمثلون ١٤ ٪ من مجموع العاملين في الخدمة الاجتماعية خارج الوزارة، ويتوزعون بصورة أساسية على أقسام الرعاية الاجتماعية التابعة لدوائر التنمية الاجتماعية بالمديريات للتنمية الاجتماعية بالمحافظات، وبصورة أقل على باقي المديريات العامة (المديرية العامة لشؤون الأشخاص ذوي الإعاقة والتنمية الأسرية). وتتمثل مهامهم حسب بطاقات الوصف الوظيفي بالأساس في تنفيذ أهداف الخطة العامة المعتمدة في مجال الرعاية الاجتماعية، وأعداد الدراسات والبحوث في المجالات الراجعة له بالنظر والمتعلقة بالفئات ذات الحاجيات الخصوصية، وقطاعي الطفل والمرأة علاوة على تقديم الدعم الفني بخصوص توفير البيانات الإحصائية حول العمل الاجتماعي، وتحليل البيانات الصادرة عن قاعدة البيانات (تكافل) إضافة إلى القيام بزيارات ميدانية إلى الفئات والأسر التي بحاجة للبحث الاجتماعي.

- ٨٧ باحثًا اجتماعيًا أي ما يمثل يعادل ٢٣ ٪ من المجموع، والذين لا يختلف دورهم حسب بطاقات الوصف الوظيفي عن مهام الأخصائي الاجتماعي، حيث تكاد تكون هذه البطاقات متشابهة من حيث المضمون.
- ٢٤٤ جامع بيانات يمثلون ٦٣ ٪ من المجموع، ويتمثل دورهم بالأساس في أداء مهام تنفيذية تتعلق بجمع البيانات الأولية عن الأسر العمانية التي تقدمت بطلب التمتع بمعاش الضمان الاجتماعي، إضافة إلى الأشغال المتمثلة في تمويل قاعدة البيانات تكافل بالبيانات اللازمة.

يتضح من هذا التوزيع الأولي أن نسبة الكوادر العليا في إدارة منظومات الرعاية الاجتماعية تعتبر منخفضة، حيث لا تتجاوز نسبة الأخصائيين والباحثين الاجتماعيين ٣٧ ٪ من مجموع الموظفين في قطاع الخدمة الاجتماعية. .

رابعًا: ضعف برامج التمكين ومنظومة التقييم والمتابعة.

يتمثل دور المساعدات النقدية على المدى القصير في تحسين الوضع المادي للأسر المعوزة، والاستجابة لاحتياجاتها الأساسية، وعلى المدى المتوسط والطويل في دفع تراكم رأس المال البشري للأسر المنتفعة بما يسمح بتوفير الظروف المواتية للتمكين الاقتصادي لهذه الأسر، والرفع من فرص خروجها من دائرة الاتكالية بتثمين قدراتها البشرية على مستوى أسواق العمل.

ويلعب حاليًا المعاش الضماني بالسلطنة دورًا مهمًا في الرفع من مستويات المعيشة، علاوة على لائحة المساعدات المصاحبة. وبلغ العدد الإجمالي للحالات والعائلات المنتفعة بالمعاش مع نهاية سنة ٢٠١٤ حوالي ٨٤٩٠٠ حالة يتوزعون إجمالا على فئة المسنين (الشيخوخة) بنسبة ٣٨ ٪، تليها فئة العجز بنسبة ٣١ ٪، ثم فئة المطلقات بنسبة ١٤ ٪ فالأرامل بنسبة ٨ ٪، ثم بقية الفئات بنسب أقل.

وتطرح حاليًا العديد من التساؤلات حول مدى نجاح الضمان الاجتماعي في توسيع القدرات البشرية للفئات والأسر المنتفعة بالمعاش وإكسابها الفرص والقدرات اللازمة، للخروج من دائرة الاتكالية والتوجه نحو أسواق العمل في ظل ضعف منظومة تعتمد على المتابعة الدورية لمدى تحسّن الأوضاع المعيشية للفئات المنتفعة، وتحديث قواعد البيانات الخاصة بهم، والتي يتم تخزينها على مستوى قاعدة المعلومات "تكافل".

ويتم تقييم برنامج الضمان الاجتماعي على أساس نجاحه في وضع استراتيجيات ناجعة للخروج من البرنامج، والتمكين الاقتصادي للأسر المنتفعة من خلال متابعة أسباب إسقاط المعاش الضماني بالنسبة للفئات المنتفعة، وتم خلال الفترة الممتدة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠١٤ إسقاط المعاش الضماني عن ٣٩٩١٩ حالة.

خامسًا: ضعف ارتكاز منظومة "الضمان الاجتماعي" على المؤشرات والمسوحات لتقييم كفاءة الانتفاع والاستهداف وقياس الأثر.

إن سياسة المساعدات النقدية المباشرة المتمثلة في الضمان الاجتماعي، ولائحة المساعدات المصاحبة تنقصها منظومة للمتابعة والتقييم إضافة إلى: ضعف ارتكاز تصميم السياسات على مؤشرات ومسوحات لتقييم كفاءة الانتفاع والاستهداف وقياس الأثر على الفئات المنتفعة، ولا سيما الأشخاص ذوي الإعاقة والأطفال. كما أنه من الأهمية بمكان أن تقوم الوزارة ببناء قاعدة مؤشرات متكاملة، وإنجاز مسوحات دورية لتقييم البرامج واستطلاع أثرها على رفاه الفئات المنتفعة، وكذلك على مسارات التمكين الاقتصادي، فضلًا عن تعزيز التنسيق مع المركز الوطني للإحصاء والمعلومات فيما يخص التعدادات والمسوحات التي ينفذها المركز.

٣- التحولات والإنجازات المنتظرة.

يتمثل الأثر الرئيسي لمحور الحماية الاجتماعية في إرساء " أرضية حماية اجتماعية تساهم في تعزيز حصانة الأسرة العُمانية، ودفع النمو الاقتصادي والتقليص من عدم المساواة ".

شكل رقم (١٩)

أثر محور الحماية الاجتماعية في استراتيجية العمل الاجتماعي

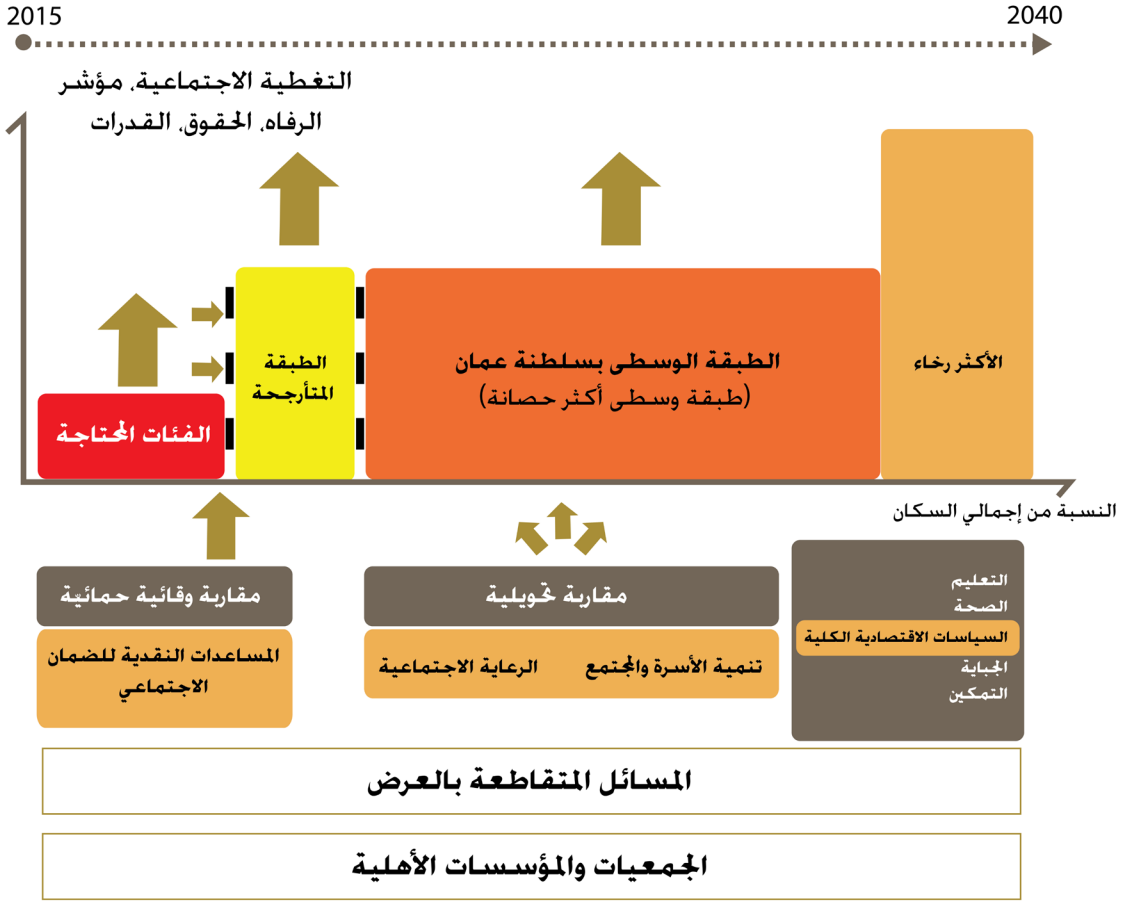

ويتسق هذا الأثر مع التوجُّه القائم على وضع الأسرة العُمانية في أولوية أهداف استراتيجية العمل الاجتماعي ٢٠١٦-٢٠٢٥. ويتطلب تحقيق هذا الأثر إنجاز حزمة من الإجراءات والإصلاحات خلال الخطة الخمسية التاسعة ٢٠١٦-٢٠٢٠، ترمي إلى إرساء منظومة حماية اجتماعية تحويلية تتسم بالفعالية والكفاءة، وتساهم في التمكين الاقتصادي للأسر الضمانية والفئات الخاصة. وهو ما سيسمح بخلق مناخ مؤسساتي جديد يوفِّر الظروف المواتية والملائمة للوصول إلى المراحل اللاحقة من الاستراتيجية ٢٠٢١-٢٠٤٠، والتي سيتم خلالها العمل على إرساء أرضية للحماية الاجتماعية مستدامة ماليًّا توفر مجموعة من الضمانات الأساسية لكل المواطنين، وتكفل حدًّ أدنى كافياً من الدخل للمعيشة.

وسيتسنَّى مع مطلع سنة ٢٠٢٠ التمكّن من تحقيق نقلة نوعية على مستوى أداء الأخصائيين والباحثين الاجتماعيين بالوزارة الذين سيتمكنون من تقديم خدمات ذات جودة عالية، تستجيب للمعايير العالمية، حيث إن تمكن الوزارة من رفع الرهانات القادمة المتعلقة أساسًا بتحقيق أهداف الاستراتيجية يقف على مدى نجاحها في الرفع من الكفاءة المهنية لموظفي الخدمة الاجتماعية من حيث قدرتهم على مواكبة التحولات والظواهر الاجتماعية المستجدة، وتحقيقهم للنجاعة المطلوبة على مستوى الخدمات المساندة للأسر والأفراد المنتفعين بكافة أشكال خدمات الوزارة من ضمان اجتماعي، ومساعدات مختلفة، وتنمية أسرية، وإحاطة بالأشخاص ذوي الإعاقة.

مع نهاية عام ٢٠٢٠ سيتم تعزيز موظفي العمل الاجتماعي بجيل جديد مدرب حسب مناهج عصرية ومتعددة الأبعاد للتنمية الاجتماعية لمواكبة التغيرات المنتظرة على مستوى المهام الموكلة للأخصائي أو الباحث الاجتماعي خلال فترة تنفيذ الاستراتيجية على درب تحقيق التحول إلى وظيفة الباحث الشامل، واعتماد المقاربة التحويلية للحماية الاجتماعية، والتي تتطلب إضافة إلى مراجعة كاملة لمهام موظفي العمل الاجتماعي، إعادة النظر في آليات التنسيق الحالية بين الرعاية الاجتماعية، والتنمية الأسرية، وشؤون الأشخاص ذوي الإعاقة. كما سيتم التنسيق لتوسيع مظلة التأمينات لتشمل فئات مهنيّة لا تزال خارج المظلة كالحرفيين، والعاملين بقطاعي الزراعة والصيد البحري، علاوة على مراجعة بعض النصوص المنظمة للقطاع بما يستجيب لخصوصيّات الفئات المشتغلة بهذه القطاعات.

أما بخصوص الضمان الاجتماعي، فتسعى الوزارة مع مطلع عام ٢٠٢٠ لإدراج أُسر جديدة للانتفاع بالمعاش، أو بلائحة المساعدات، وذلك بمراجعة وتوحيد مقاييس الانتفاع بالمعاش والمظلة الضمانية، واعتماد مقاييس تتسم بالإنصاف والشمول للأسر ذات المداخيل الضعيفة والفئات ذات الحاجيات الخصوصية (أطفال، ومتقدمين في السن)، وخاصة فيما يتعلق بالمرأة والأشخاص ذوي الإعاقة.

كما ستبنى الإجراءات الجديدة في مجال المعاشات الضمانية على مؤشرات إحصائية وخاصة على منظومة متابعة وتقييم ناجعة، إلى جانب القيام بمسوحات دوريّة لتقييم كفاءة منظومة الاستهداف وأثر المساعدات على مستويات عيش الفئات والأسر المنتفعة. كما ستسعى الوزارة إلى أن تكون الأسر الضمانية قادرة على الاعتماد على الذات، وريادة الأعمال مما يوفر لها فرص الخروج من مظلة الضمان الاجتماعي.

ومع مطلع سنة ٢٠٢٥ ستكون السلطنة قد تمكنت من إرساء أرضية للحماية الاجتماعية مستدامة ماليًّا توفر مجموعة من الضمانات الأساسية لكل المواطنين، وتكفل حدًّا أدنى من الدخل كافيًا للمعيشة لجميع المواطنين.

المحور الثاني: الرعاية الاجتماعية.

تعدُّ الرعاية الاجتماعية عنصرًا أساسيًا من عناصر الحماية الاجتماعية التي تسهم في ضمان أمن وتماسك المجتمع. وتضمن نظم الرعاية الاجتماعية الاستجابة لاحتياجات الفئات المحتاجة في المجتمع بشكل شامل يحفظ الكرامة. كما أن برامج الرعاية الاجتماعية توفر خدمات للاستجابة للاحتياجات المختلفة للفئات، وتضمن وجود بيئة منظمة ومجهزة لتوفير هذه الخدمات، وتمكن وتدعم الأفراد في الحصول على حقوقهم من تلك الخدمات.

بعض الأفراد وأسرهم قد يحتاجون إلى دعم الرعاية الاجتماعية بسبب ظروف مختلفة قد تقلل من قدرتهم في المساهمة، أو الاستمتاع بحياتهم بشكل كامل. وقد تكون هذه الظروف دائمة في طبيعتها، بسبب مرض طويل الأجل أو العجز، أو مؤقتة بسبب المعاناة والصدمات النفسية، أو ظرفية، بسبب عوامل الطبيعية على سبيل المثال. من هذا المنطلق هناك فئات معينة في حاجة إلى دعم الرعاية الاجتماعية بشكل ملحوظ، بما في ذلك الأشخاص ذوي الإعاقة، وكبار السن الذين يحتاجون إلى الدعم مع حياتهم اليومية، والأحداث المعرضون للجنوح، أو الجانحون والأطفال الذين يعانون من سوء المعاملة أو الإهمال. بالإضافة إلى ذلك، هناك برامج خاصة بالرعاية الاجتماعية تكون وقائية بطبيعتها، وتستهدف الأفراد الذين قد لا يبدو عليهم أنهم يعانون من ضعف معين بل قد يكونون عرضة لمخاطر اجتماعية تستوجب الرعاية الوقائية المبكرة، مثل: الشباب الأصحاء الذين يتعرضون للمخاطر المرتبطة بتعاطي المخدرات، والمؤثرات العقلية، أو السلوك الخطأ.

يركز محور الرعاية الاجتماعية على عملية تطوير مستمرة تهدف في النهاية إلى وجود نظام "مستدام" وفي ذات الوقت يؤكد على الدور النشط الذي يقوم به الفرد والمجتمع، وهو ما يتسق مع مبدأ تقديم خدمة الفرد، ورأس المال الاجتماعي. علاوة على ذلك فإنها تبرز دور الشراكة ليس فقط بين الجهات الحكومية المختلفة، إنما أيضًا مع القطاعين الخاص والأهلي.

تتركز الخدمات الفردية حول التأكد من وجود أسلوب شامل ومتكامل في التعامل مع الجميع، وهو الأمر الذي يتضمن بناء قدرات المجتمع بحيث يكون للناس القدرة على اختيار نوع الدعم المناسب بغض النظر عن العمر أو نوع الإعاقة. يمكن تحقيق هذا الأمر من خلال اختيار النموذج المناسب الذي يركز على جوانب القوة والضعف في المجتمع وعلى مختلف المجموعات التي تعمل مع الجهات الأخرى، من أجل التأكد من قدرة الجميع على الوصول إلى الخدمات المقدمة مثل خدمات النقل والترفيه والتعليم والصحة والإسكان وكذلك فرص العمل.

وعليه يسعى هذا المحور ضمن استراتيجية العمل الاجتماعي بحلول عام ٢٠٤٠م إلى تحقيق الأثر " الأفراد وأسرهم يتمتعون بحقوقهم في الحصول على خدمات رعاية اجتماعية ذات جودة عالية تراعي احتياجاتهم ورغباتهم، وتمكنهم من العيش بصورة مستقلة وتحفظ كرامتهم" من خلال وضع نظام رعاية اجتماعية يدعم الفرد في مسار حياته، ويلبي احتياجاته ويحترم رغباته مرتكزًا على حقوق الإنسان، ورأس المال الاجتماعي، والشراكة الفعالة بين الجهات والقطاعات المختلفة.

١- أهم الإنجازات:

تستهدف الوزارة مختلف الفئات المحتاجة بهدف تخفيف المعاناة وحمايتها من الأذى، حيث قامت بدور نشط خلال السنوات الماضية من أجل تلبية احتياجات مختلف هذه الفئات من خلال توفير الدعم المادي للمسنين، وأصحاب المعاشات، والأشخاص ذوي الإعاقة، والمطلقات، كما تبذل أيضًا جهدًا ملموسًا لتلبية بعض احتياجات المسنين، والرعاية المنزلية للأطفال الأيتام والمسنين، إلى جانب توفير الدعم والرعاية للجانحين من الأحداث، ومنهم ما يلي:

المسنون: تبذل الوزارة جهدًا ملموسًا لتلبية بعض احتياجاتهم بجانب بعض الخدمات الصحية في أماكن إقامتهم بالتعاون مع وزارة الصحة، ولكن لا يوجد معايير وأدلة محددة لتدريب القائمين عليها بشأن الرعاية الاجتماعية للمسنين في محل إقامتهم، وهناك دار لرعاية المسنين لمن لا يوجد لديهم معيل ضامن، كما تم إشهار جمعية أصدقاء المسنين في محافظة الداخلية، ومن ثم إنشاء فروع لها في بعض المحافظات، إضافة إلى أن هناك حاجة واضحة لتوسعة الخدمات التي تمكن المسنين من الاندماج بالمجتمع بشكل إيجابي، والحصول على الرعاية المنزلية والدعم المناسب عند الحاجة.

الأحداث: تولي السلطنة الاهتمام بالأحداث والشباب باعتبارهم العامل الرئيسي في بناء المجتمع والوطن، والعمل على توفير الإمكانيات اللازمة لدعمهم، وخاصة الجانحين، أو المعرضين للجنوح بهدف رعايتهم وإيجاد السبل الكفيلة لتربيتهم التربية السليمة، والعناية بهم وتأهيلهم وفق قدراتهم واستعداداتهم بما يحقق الشخصية المتكاملة لهم، وتوجيههم الوجهة التي تتفق ومصلحة المجتمع لتمكينهم من العودة إليه كأفراد مندمجين، وتحصينهم من خلال مواجهة أسباب الجنوح وبمفهوم إصلاحي وبمسارات متوازية (تشريعية، إدارية، اجتماعية)، وبالتنسيق والتناسق مع الجهات الشريكة بهذا المجال، حيث توجد في السلطنة حاليًا دائرة لشؤون الأحداث بالمديرية العامة للرعاية الاجتماعية، وتضم هذه الدائرة دار توجيه الأحداث، ودار إصلاح الأحداث، بالإضافة إلى دار ملاحظة الأحداث الذي يتبع شرطة عُمان السلطانية.

الأطفال والأيتام: توفر السلطنة الرعاية المتنوعة للأيتام، ولكن لا يتوافر العدد الكافي من دور ومراكز هذه الرعاية. ويشير التقرير التشخيصي لوجود بعض المشاكل المتعلقة بالجوانب الثقافية، واللون، والجنس عند الاحتضان. وكذلك أشار إلى وجود علاقة نسبية بين الأطفال المحرومين من الرعاية الوالدية والجنوح والاختلافات بين الجنسين، ولكن هناك قلة في برامج وأنشطة تستهدف دعم الشباب الذين يتم رعايتهم، والقيام بعملية المتابعة بعد حصول الطفل على خدمات الرعاية الاجتماعية المطلوبة. كما أن الإساءة الجسدية والنفسية للأطفال محظورة بموجب قانون الطفل بعُمان. كما يجب الحد من الممارسات التقليدية الضارة. أما بالنسبة للأطفال ذوي الإعاقة، فتوفر السلطنة بعض خدمات التشخيص المبكر والتأهيل، وتقدم بعض الإعانات النقدية للطفل والأسرة. ولكن هناك احتياجًا لبدء شراكة من خلال العمل مع فرق من مختلف التخصصات في مختلف الوزارات والجهات الأخرى للإقرار بحق الطفل في الدمج والاتصال وفقًا لما هو وارد في قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وقانون الطفل العُماني، في حالة وجود حالات إساءة واستغلال، وهناك شراكة مستمرة بين وزارة الصحة، ووزارة التنمية الاجتماعية، ووزارة التربية والتعليم، وضمن هذا العمل المشترك تم نشر كتاب "حقائق الحياة" من أجل زيادة الوعي بمخاطر إساءة استخدام المخدرات والمؤثرات العقلية، ولكن ليس هناك برامج أو خدمات متاحة للأطفال والشباب الآخرين لمواجهة تلك المخاطر وآثارها النفسية والاجتماعية.

مكافحة التسول: في إطار اختصاص الوزارة في الحد من الظواهر والمشكلات السلبية في المجتمع، تقوم بالتعاون مع الجهات الشريكة بمواجهة هذه المشكلة الاجتماعية، من خلال تشكيل فرق ضبط المتسولين، وبرامج التوعية لوقاية المجتمع من مخاطر هذه المشكلة.

٢- التحديات المطروحة:

رغم وجود الكثير من المزايا والخدمات التي تنتفع بها هذه الفئات،إلا أن هناك بعض التحديات ومنها:

- لا يتم تقديم الخدمات للفئات المشمولة ضمن نظام رعاية اجتماعية متماسك، بحيث تكمِّل الخدمات والمزايا المختلفة بعضها بعضًا بطريقة متناسقة.
- يشير التقرير التشخيصي إلى عدد من المشاكل التي تؤدي فيها التغيرات الاجتماعية إلى وجود تحديات مرتبطة بقطاع أكبر من المجتمع. يشمل ذلك (مشكلات لها علاقة بالمخدرات والمؤثرات العقلية) والعنف المنزلي، وبرامج احتواء الأطفال المعرضين للخطر والرعاية طويلة الأمد ومشاكل أخرى، وتنهض به جهات اخرى ضمن الهيكل التنظيمي للوزارة.
- ستواجه السلطنة -كما هو الحال مع معظم الدول العربية- تغيرات ديمغرافية واقتصادية واجتماعية كبيرة على مدى العقود القادمة، ويشمل ذلك تغييرًا في هياكل الأسرة والهجرة الداخلية، والتحول من الريف للحضر، والحراك الاجتماعي، وزيادة عدد المسنين على الرغم أن السلطنة، لا تزال في مرحلة مبكرة بالنسبة لعدد السكان من المسنين، وتشهد سلطنة عمان حاليًّا حسب ما يطلق عليه علماء الديمغرافيا بـ "الهبة السكانية" نظرًا لارتفاع نسبة الشباب مع انخفاض الخصوبة، وزيادة متوسط العمر المتوقع، ما قد يؤدي إلى سرعة وتيرة شيخوخة السكان مع وجود مجموعات كبيرة من كبار السن في آن واحد. وقد ارتفعت نسبة المسنين إلى مجموع السكان من ٤,٨٪ إلى ٥,٢٪ حسب التعداد السكاني في السلطنة لعام ٢٠١٠م، ومؤشر الشيخوخة (هو عدد الأشخاص الذين أعمارهم ٦٠ سنة، أو أكثر لكل مئة شخص تحت سن ١٥ سنة) من ٩ ٪ في عام ١٩٩٣م إلى ١٤,٦٪ في عام ٢٠١٠م في عُمان.[١١] ومن المتوقع أن يصل إلى ٣٩,١ ٪ بحلول عام ٢٠٥٠م[١٢].
- يتم تقديم أغلب الرعاية لكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة في سلطنة عمان، ودول المنطقة العربية، من قبل أفراد الأسرة، معظمهم من النساء، أو مقدمي الرعاية غير الرسميين. ولكن استمرار قدرة أفراد الأسرة على رعاية الأقارب المسنين مثلًا غير مؤكدة، ويرجع ذلك إلى عدد من الاتجاهات الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية المتفاعلة.
- هناك دلائل تحث على النظر في القيام ببعض التدخلات من أجل خفض مخاطر " التسول" وتحسين الاستراتيجيات الوقائية من خلال الاشتراك والعمل مع الجهات ذات العلاقة.

كما أن هناك عددًا من التحديات التي ستواجه تنفيذ نموذج الرعاية الاجتماعية الجديد والسبل الكفيلة للمضي قدمًا في التنفيذ وذلك على النحو الآتي:

١١) بيانات إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة.

١٢) المرجع السابق.

أولًا: التغيرات الثقافية.

تمثل التغييرات الثقافية إحدى العقبات الرئيسية التي جرى تحديدها خلال حلقة العمل الخاصة بتحديد الأولويات فيما يتعلق بتنفيذ نموذج الرعاية الاجتماعية الذي يُعد الفرد فيه شريكًا فاعلاً في عملية التخطيط وتلقّي الرعاية والدعم. فمن الأهمية بمكان مراعاة الأبعاد الثقافية الداخلية لإرساء المسؤولية المؤسسية الكفيلة بالارتقاء بحياة العُمانيين. كما أن مراعاة هذه الأبعاد ستعمل على تعزيز فرص الأفراد، في الابتعاد عن الاعتماد على المساعدات والاتجاه إلى حياة مستقلة. فضلًا عن ذلك سيساعد في تحقيق الأهداف الرئيسية لهذه الاستراتيجية.

وهناك حاجة خلال السنوات الخمس الأولى من الاستراتيجية للعمل مع وسائل الإعلام، وإدارات العلاقات العامة لإبراز القيم الخاصة بنموذج الرعاية الجديد، ورفع مستوى الوعي والإدراك بواجب الرعاية الملزم للحكومة والأفراد كشركاء في هذه العلاقة. وإنشاء قنوات تواصل جيدة مع المسؤولين عن وضع السياسات والجمهور لتسليط الضوء على القيم الإيجابية للنموذج، والتي تهدف إلى تعزيز فرص وخبرات المجتمع العُماني.

ثانيًا: تحقيق التوازن بين الإعانات النقدية والخدمات.

تعتمد عملية الحصول على الدعم في الوقت الراهن على طلب كل فرد للدعم لنفسه، وتكمن الإشكالية في هذه العملية في احتمالية عدم استفادة بعض الأفراد الذين يفتقرون إلى الوعي بحقوقهم والخدمات المتاحة، مما يتطلب زيادة الوعي من خلال التعريف بالخدمات، وتوفير المعلومات العامة لجميع الفئات المحتاجة. وسيتعين على وزارة التنمية الاجتماعية التعاون عن قُرب مع العديد من الجهات الحكومية مثل: وزارتي الصحة، والتربية والتعليم، والجهات الأخرى.

ويتطلب إنشاء مثل هذه المنظومة إجراء تغيير جوهري في أسلوب العمل، حيث تقدم وزارة التنمية الاجتماعية حاليًّا للأفراد ممن هم في حاجة إلى رعاية (بما في ذلك المسنون والذين يعانون من عجز أو إعاقة) بعض المساعدات النقدية، ويُتوقع أن يتكيف هؤلاء الأفراد بدورهم مع الخدمات المحدودة الحالية دون أن يتدخلوا في مستوى الوفرة، أو الشكل، أو طريقة تسليم للخدمة التي يحصلون عليها. كما تقدم الوزارة بعض الخدمات الإضافية المحدودة لرعاية المسنين في منازلهم. ومن ثم، تعد الخدمات المتاحة في الوقت الراهن محدودة دون مراعاة لبعض الاحتياجات الفردية

ثالثًا: بناء الإمكانيات والقدرات.

هناك العديد من المطالب التي تدعو للاستثمار في مجال بناء القدرات، وتطوير كوادر عاملة متمكنة ومُدرّبة. ويمكن تحقيق هذا الهدف على المدى الطويل بالاستناد إلى الخبرة المتوافرة مع وضع برامج تدريبية جديدة، وإتاحة فرص التطوع بين مختلف فئات المجتمع. وينبغي وضع هذه البرامج بحيث تكون قادرة على تقليص الفجوات في الخدمات المذكورة سابقًا.

ينبغي تنفيذ عملية بناء القدرات في المستويات المختلفة القيادية والتنفيذية. ويرتبط أحد العناصر الجوهرية بعملية بناء القدرات، والارتقاء بكفاءة العاملين الفنيين وأعدادهم لبرامج الرعاية الاجتماعية.

إن الانتقال نحو نموذج الرعاية الاجتماعية الذي يركز على الأشخاص، ورأس المال الاجتماعي سيتطلب توظيف كوادر مؤهلة جيدًا لدعم العمل مع الأفراد وأسره; حيث يشير التقرير التشخيصي إلى وجود خدمات مركزية تتوافر معظمها في محافظة مسقط مقارنة ببقية المحافظات الأخرى ما يتطلب درجة من اللامركزية على صعيد حجم الميزانية، أو آليات صنع القرار. وليست هناك آليات رعاية اجتماعية داعمة لمختلف الفئات التي تتطلب رعاية اجتماعية مثل: المسنين الذين يعانون من الخرف، ومن يعانون من مشاكل في الصحة العقلية، وغيرها...

رابعًا: العمل القائم على التكامل والشراكة.

يمثل العمل المشترك الناجح بين العاملين في مجال الرعاية الاجتماعية مع الجهات الشريكة أحد المقومات الجوهرية للارتقاء بحياة الفئات المحتاجة. ومن بين أهداف العمل المشترك:

- تنسيق عملية جمع البيانات وتنظيمها، والحد من إدلاء الأسر بالمعلومات نفسها لمجموعة متعددة من المتخصصين.
- الارتقاء بعملية تبادل المعلومات بين المتخصصين.
- تحسين كفاءة منظومة الرعاية الشاملة وتنسيق عمليات تقديمها.
- الارتقاء بعمليتي التخطيط والتنفيذ في مجال الرعاية بحيث تتكامل خدمات الرعاية الاجتماعية بين الجهات المختلفة.

خامسًا: التداعيات المرتبطة بالتكلفة.

تنطوي أي عملية تطوير على تداعيات مباشرة وغير مباشرة مرتبطة بالتكلفة ينبغي دراستها. وتشهد السلطنة في الوقت الراهن تغيرات في البناء الاجتماعي، ونماذج تركيب الأسر، ما يثير أسئلة تتعلق باستدامة نموذج الرعاية الأسرية القائم على الأسرة، والذي يفترض وجود فرد من أفراد الأسرة (وخاصة النساء) على استعداد لرعاية المسنين على سبيل المثال. كما تثير التغيرات الاجتماعية والسلوكية الأخرى مجموعة أخرى من المطالب حول منظومة الرعاية الاجتماعية. في المقام الأول، حيث يتزايد في الوقت الراهن الاهتمام بقضايا تعاطي المخدرات والعنف، والأطفال المحرومين من الرعاية الوالدية، والمشاكل الاجتماعية الأخرى، مما يفرض بالآتي مطالب متزايدة على المنظومة. ويشير النموذج المقترح إلى سبل المُضيِّ قدمًا للاستفادة من رأس المال الاجتماعي.

وستتطلب هذه الأمور أن يجري تحقيقها من خلال هيكل تنظيمي متمكن ومتكامل، ولديه إدارة مؤهلة ومهارات قيادية، إلى جانب أخصائيين مؤهلين ومتمرسين في مجال العمل الاجتماعي والرعاية الاجتماعية. ومن ثم فهناك فرص متاحة للادخار، والاستفادة من الموارد المتاحة، ولكننا ينبغي أن نتطرق أيضًا إلى بعض التكاليف المترتبة على هذه العملية.

٣- التحولات والإنجازات المنتظرة:

تستهدف الاستراتيجية وضع نموذج يقوم على التمكين وتنمية القدرات، وليس على المساعدات النقدية فقط، من شأنه أن يعزز فرص الفرد في المساهمة في المجتمع على نطاق أوسع لكي يصبح من المواطنين الفاعلين من خلال توفير فرص شاملة ومنصفة.

يتناول نموذج الرعاية الاجتماعية الجديد هذه التحديات ضمن جوهرها مع اتباع نهج شامل متجذر في قيم الأسرة العُمانية والمجتمع، مع الاعتراف بنقاط القوة لدى الفرد واستثمارها. ويستهدف هذا النموذج مجموعات مختلفة من الأفراد، يتم تحديدهم، ممن يعتبرون عرضة للمخاطر الاجتماعية المختلفة بسبب كبر السن، أو المرض على المدى الطويل، أو العجز، أو الفقر، وكذلك غيرهم من الأفراد الذين يحتمل أن يواجهوا بعض الضغوط الاجتماعية التي من شأنها أن تؤدي إلى سلوك سلبي لديهم مثل: الشباب المعرضين لخطر المخدرات والمؤثرات العقلية. ومن المزمع أن تقوم الخدمات المخطط لها لتستجيب لهذه الاحتياجات، وتوفر الدعم العملي عند الحاجة وكذلك توفر الخدمات الوقائية التي تساهم في تحسين النتائج المطلوبة بالنسبة للأفراد والمجتمع ككل، ويأخذ نموذج الرعاية الاجتماعية أساسه من ثلاثة مفاهيم رئيسية وهي:

- الرعاية التي ترتكز على الفرد.
- رأس المال الاجتماعي.
- نهج حقوق الإنسان.

تعتمد الاستراتيجية على مفهوم مسار الحياة كعنصر مركزي يقر بأن الناس الذين قد يحتاجون إلى الدعم والخدمات الاجتماعية في أي وقت من مسار حياتهم مع توفير خدمات الرعاية الاجتماعية لجميع الفئات من الأطفال والشباب وكبار السن. وتسعى لإعدادهم للمساهمة في المجتمع على نطاق أوسع من خلال التعليم أو العمل والحد من المخاطر الاجتماعية الأخرى.

يكمن الهدف من ذلك في وضع آليات فعالة تمكن الأفراد وأسرهم من الحصول على الخدمات الخاصة بهم بطريقة مناسبة وكريمة من خلال النهج الذي يركز على الفرد. ويقر هذا النظام الداعم بالدور الرئيسي في الأسرة، باعتبارها الوحدة الأساسية للمجتمع العُماني. أيضًا يستهدف هذا النموذج احتياجات الأفراد الذين لا تدعمهم بنية الأسرة التقليدية لأسباب مختلفة. ويتبنى نموذج الرعاية الاجتماعية القيم الأساسية لمبادئ حقوق الإنسان، والاختيار والإدماج والمساواة والتمكين بوصفها أسسًا لتقديم الخدمات. ويدعم أيضًا رأس المال

الاجتماعي في المجتمع الأوسع. وينجم عنه التقديم المباشر وغير المباشر للرعاية ليس فقط للفرد، ولكن أيضًا للمجتمع ككل. يؤكد الهدف من الرعاية الاجتماعية استمرار عملية التنمية، وذلك بهدف تحقيق نظام "مستدام". كما يؤكد على الدور الطليعي للفرد والمجتمع، الذي ينسجم مع المبدأ الأساسي للتخصيص، ورأس المال الاجتماعي. بالإضافة إلى ذلك، يسلط الضوء على دور الشراكة بين مختلف الإدارات الحكومية ذات العلاقة، وغيرها من الجهات الشريكة الفاعلة من القطاعات الأخرى.

شكل رقم (٢٠)
نموذج الرعاية الاجتماعية المقترح

يعتمد هذا النموذج في جوهره على ثلاثة مفاهيم رئيسية من الرعاية التي تتمحور حول الفرد، وحول رأس المال الاجتماعي، وأخيراً حول حقوق الإنسان

تستهدف الاستراتيجية وضع نموذج يقوم على الخدمات، وليس المساعدات النقدية فقط، من شأنه أن يعزز فرص الفرد بالمساهمة في المجتمع على نطاق أوسع لكي يصبح من المواطنين الفاعلين من خلال توفير فرص شاملة ومنصفة. ستقوم الوزارة بوضع تشريعات وآليات عمل تدعم الرعاية الاجتماعية متعددة القطاعات، والتي محورها الشخص، وترتكز على تلبية احتياجات الأفراد، والتعامل معهم على أن لديهم جوانب قوة وأولويات. وستعمل الوزارة على أعداد تشريعات تضمن تقديم باقة من الخدمات تستهدف تمكين الأشخاص الذين بحاجة للرعاية الاجتماعية من التخطيط لمستقبلهم، والحصول على الخدمات التي يحتاجون لها. وستضع آلية اتصال ومتابعة وتقييم العمل مع الجهات الحكومية الأخرى بمجال الرعاية الاجتماعية، لتمكين هذا النظام، كما ستقوم الوزارة بوضع مبادئ توجيهية لتفعيل الرعاية المتمحورة حول الفرد من خلال استخدام مؤشرات، ومعايير الجودة المتعارف عليها دوليًّا لقياس استمرارية الرعاية، وتحسين نوعية الخدمات المقدمة.

ومن أجل الوصول لهذه الأهداف ستقوم الوزارة بتنفيذ عدة أنشطه تستهدف تكوين وتنمية كادر فني قادر على تقييم احتياجات الفرد ووضع خطة رعاية مناسبة مع مراعاة النوع الاجتماعي، وحسب التوقعات المستقبلية للفئات المختلفة بعُمان. ستستهدف الوزارة تحديد وتنفيذ دورًات تدريبية للعاملين في هذا المجال لضمان قدرتهم على القيام بالمهمة المطلوبة بشكل جيد، وتزويدهم بالمعارف الأساسية حول المراحل العمرية، والمشاكل النفسية والجسمانية المرتبطة بها، بما في ذلك استخدام التكنولوجية الداعمة.

كما ستلبي الاستراتيجية احتياجات الطلب المتزايد على خدمات الرعاية فيما يتعلق بالشيخوخة والرعاية على المدى الطويل بسبب الإعاقة، وغيرها من الأمراض من خلال انشطة تستهدف إنشاء وتعزيز خدمات متعددة وذات جودة عالية للمسنين وأسرهم.

وستعزز الوزارة الخدمات المقدمة حاليًّا للجانحين بحيث تتبنى نظام التوفيق والمصالحة، وستضع برامج تدريب وتأهيل مناسبة للأطفال المعرضين للجنوح بالشراكة مع الجهات الأخرى المعنية. وستقوم الوزارة بوضع برنامج للعمل مع أسرة الحدث الجانح لتحسين البيئة وتهيئة الأسرة لاستقبال واحتضان الحدث لمنع عودته للجنوح.

سوف تشهد الاستراتيجية تحولًا نحو نهج يدعم توفير أنشطة الرعاية الاجتماعية من خلال الجمعيات والمؤسسات الأهلية بما في ذلك القطاعات الخيرية، وخاصة ما من شأنه أن يؤدي إلى إنشاء وتنمية شبكة واسعة من الدعم الاجتماعي التي تمكن الأفراد والمجتمع ككل ليكون أكثر إنتاجية ويتمتع بمستويات أعلى من الرفاهية. بحلول عام ٢٠٢٠ ستقوم الوزارة بمسح الأنشطة والمبادرات المقدمة حاليًّا من قبل الجمعيات والمؤسسات الأهلية، والقطاع الخاص في مجال الرعاية الاجتماعية، وتحديد الفجوات، والأولويات، ووضع معايير لتقييم المناقصات والعطاءات لتمكين الجمعيات والمؤسسات الأهلية، الأخرى من المنافسة لتقديم خدمات عالية الجودة. بناء على هذه الأنشطة ستعلن الوزارة مبادرة لدعم الجمعيات المؤسسات الأهلية والقطاع الخاص لتقديم خدمات غير متوافرة حاليًّا تتضمن توفير الدعم للقائمين على الرعاية بشكل غير رسمي.

المحور الثالث: تنمية الأُسرة والمجتمع.

يسعى محور تنمية الأُسرة والمجتمع ضمن استراتيجية العمل الاجتماعي، إلى إحداث الأثر الآتي: "أُسرة متماسكة مستقرة آمنة، مُمكَّنة تساهم في تحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة".

وتحتل الأُسرة مكانة مهمة ضمن المجتمع العُماني. وهي الوحدة الأساسيةُللمُجتمع؛ حيث تعد أحد العوامل القوية المؤثرة في التنمية الاجتماعية، والاقتصادية، والبيئية والثقافية، لا سيما التنمية المستدامة. وفي السِّلم والأمن، والأسرةُ تساهم في تشكيل القِيَم والمُعتَقدات والتقاليد والعادات السّائدة في المُجتمع لدى الأبناء، وهي أكثر مؤسسات التنشئة الاجتماعية أهمية. ومن هنا يُعد استقرار الأُسرة ضمانًا لاستمرار الهُوِيَّة الثقافية، والأمن، والدعم النفسي والاجتماعي لأعضائها؛ وذلك من خلال عناصر الرعاية الذي توفره لأفرادها، في إطار شبكة الالتزامات والتضامن، والاعتماد المتبادَل بين أعضائها.

إن النظام الأساسي للدولة في سلطنة عُمان ركز على أهمية تقوية الأسرة وحمايتها؛ لأنها اللبنة الأساسية للمجتمع العُماني. فالمجتمع العُماني مجتمع يحمل خصائص الانتماء داخل الإطار العام للهوية العُمانية، وغلبة المعايير الحازمة والحاسمة للسلوك الفردي والجماعي، وغلبة السلطة الأبوية، والإعلاء من الترابط الأُسَريّ، والتواصل والتعاطف مع صلات الدعم وذوي القُرْبَى، وكل من يشملهم المحيط الاجتماعي للفرد والأسرة . فالأُسرة لا تُعدُّ البيئة التي ينمو فيها الطفل فحسب، بل تُعدُّ أيضًا أول مؤسسة اجتماعية يتم من خلالها نقل القيَم الاجتماعية والثقافية للأجيال القادمة.

١- أهم الإنجازات:

حققت السلطنة على مدى العقود الأربعة الماضية، إنجازات عديدة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والتعليميَّة والصحيَّة والثقافيَّة التي تغطي قطاعات المجتمع العماني كافة. وقد شملت هذه الإنجازات كل شرائح المجتمع العُماني وقطاعاته؛ بمن في ذلك المرأة والطفل والشباب والمسنون وذوو الإعاقة.

ومع انضمام السلطنة إلى عددٍ من الاتفاقيات الدولية، أُنيطت بوزارة التنمية الاجتماعية مهمة متابعة ثلاث إتفاقيات رئيسية وبروتوكولان إضافيان، بالإضافة إلى عددٍ آخر من الاتفاقيات ذوات الصلة بحقوق الإنسان . وفي هذا الإطار تم متابعة تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقية حقوق الطفل، والبروتوكولين الاختياريين الملحقين بها بشأن اشتراك الأطفال في النزاعات المسلحة، وبشأن بيع الأطفال، واستخدامهم في الدعارة والمواد الإباحية، وقدمت وزارة التنمية الاجتماعية التقارير الدورية المطلوبة وفقًا لهذه الاتفاقيات في مواعيدها المحددة، التي رصدت تحقيق تقدمًا ملموسًا في إعمال حقوق الطفل والمرأة والأشخاص ذوي الإعاقة.

وضمانًا لتنسيق الجهود المختلفة من أجل تحقيق تقدم ومستوى معيشي ملائم للأسرة، شكّلت الحكومةُ اللجنةَ الوطنية لشئون الأُسرة، وأوكلت إليها مهمة اقتراح السياسات الخاصة بالأسرة في الجوانب المختلفة، والتنسيق بين الجهات المَعنيَّة الحكومية والأهلية ذات الصلة بقضايا الأسرة، ويرأس هذه اللجنة معالي وزير التنمية الاجتماعية، ويمثلها وكلاء وزارات: التنمية الاجتماعية، والصحة، والتربية والتعليم، والتراث والثقافة، والإعلام، والمدعي العام، ومساعد المفتش العام للشرطة والجمارك للعمليات، ورئيس غرفة تجارة وصناعة عمان، إلى جانب مدير عام المديرية العامة للتنمية الأسرية بوزارة التنمية الاجتماعية.

ولقد حققت السلطنة واحدًا من أسرع معدلات الانخفاض في وفيات الأطفال دون سن الخامسة لتصل إلى ١١,٨ لكل ألف ولادة طفل حي، وخفض معدل وفيات الرُّضَّع لتصل إلى ٩,٨ لكل ألف ولادة طفل حي. ويحصل الأطفال من الذكور والإناث على التعليم الأساسي وحتى الثانوي مجانًا، وتبلغ نسبة التحاق الذكور في التعليم الثانوي٩٥٪ ؛ بينما تبلغ نسبة التحاق الإناث ٩٣,٩٪ لعام ٢٠١٥م [١٣]، وتبلغ نسبة المتعلمين ٩٨٪. للفئة العمرية من ١٥ إلى ٢٤ سنة.

حققت السلطنة، على صعيد المرأة ، العديد من الإنجازات فقد ازدادت نسبة إلتحاق المرأة بالتعليم بشكل كبير، وخطى مجال تعليم المرأة بشكل عام خطوات متسارعة، كما أرتفعت نسبة مشاركتها في القوى العاملة من ١١٪ في سنة ١٩٩٣ إلى ٢٥٪ في عام ٢٠١٠، وأحتلت ما نسبته ٩,٦٪ من إجمالي المقاعد البرلمانية في مجلس عُمان.

وعلى الرغم من أن حماية الأُسرة تعد من أحد المجالات الحديثة التي تعمل عليها الوزارة؛ فإن السلطنة لديها العديد من المُكوِّنات التي تكفل وجود نظام وطني للحماية، حيث أُصدر في عام ٢٠١٤م قانون الطفل، وفي عام ٢٠٠٨ م قانون مساءلة الأحداث وقانون رعاية وتأهيل المعوقين، وفي عام ٢٠١٢م أُنشئَت دائرة الحماية الأسرية في وزارة التنمية الاجتماعية، وهناك العديد من الخدمات التي تقدمها الدائرة لإيواء النساء والأطفال الذين يتعرضون للإساءة بدار الوفاق، وتنتشر لجان حماية الطفل على مستوى المحافظات كافة. كما أُرسيَت أيضًا المواد القانونية لحماية الأطفال، أما بالنسبة للنساء فإنها ما زالت تحتاج إلى تعزيز تشريعي.

ويُشكل برنامج الإرشاد الأسري، والإرشاد الزواجي أحد أبرز البرامج التي تقدمها دائرة الإرشاد والاستشارات الأسرية حيث تهدف إلى دعم الأسرة وتذليل المشكلات التي تواجهها، ويهدف الإرشاد الزواجي إلى توعية المقبلين على الزواج حول الكثير من جوانب العلاقة الزوجية وتربية الأطفال وتنشئتهم.

١٣) المركز الوطني للإحصاء والمعلومات ٢٠١٦م.

٢- التحديات المطروحة:

حققت السلطنة إنجازات على صعيد تنمية الأسرة والمجتمع، إلا أن النقلة النوعية في حياة الناس بسبب الطفرة النفطية، والوفرة المالية، والحياة المدنية، والرغبة في التغيير كلها أوجدت واقعًا جديدًا، وأظهرت بعض التحديات التي تواجهها الأسر العُمانية، وبعض فئاتها ، وذلك على النحو الآتي:

١) على صعيد الأسرة :

تواجه الأُسر في السلطنة – مع ما يشهده العالم من تغييرات مهمة – عددًا من التحديات... فقد جاء في التقرير التشخيصي أن عددًا من الأسر تعتمد على مُعيل واحد، ويرجع ذلك أساسًا إلى الهجرة الداخلية، أو الطلاق، كما تشهد القيَم الاجتماعية تغيُّرات بسبب الآثار المترتبة عن العولمة، وثورة التكنولوجيا، ويُعد الأطفال والشباب الأكثر تأثرًا بالنتائج السلبية لهذه المشكلات.

وتتميز الأُسرة العُمانية في الأساس بأنها أسرة ممتدة، وذات عدد كبير من الأطفال، حيث بلغ متوسط عدد أفرادها في عام ٢٠١٠ قُرابَة ٧–٨ أفراد. أما فيما يتعلق بمتوسط العمر عند الزواج الأول فقد ارتفع عبر السنوات ليبلغ قُرابَة ٢٨ سنة للذكور، و٢٦ سنة للإناث. كما أن هذا المتوسط مرتبط بالحالة التعليمية للأفراد، وبحالتهم العملية أيضًا، فالمشتغلون يتزوجون في سن مبكرة مقارنة بالباحثين عن عمل. أما بخصوص الحالة الزواجية، فإن هناك تحسُّنًا في بعض المؤشرات المتعلقة بالحالة الزواجية كانخفاض نسب المطلقين من ٣٪ في عام ١٩٩٣ إلى ١,٩٪ في عام ٢٠١٠؛ ولكن بسبب الزيادة السكانية والعمرية فإنه من الملاحظ أن أعداد المطلقين في ازدياد تدريجي. وحسب دراسة أبعاد ومقوِّمات التماسك الأسري في عُمان (٢٠٠٩) ودراسة واقع الطلاق في المجتمع العُماني (٢٠١٥) تزايدت نسب الطلاق بين الفئات الشابة والفئات ذات المستويات التعليمية والاقتصادية المنخفضة، وتمثل المطلقات النسبة الأعلى لحالات الضمان. كما أن ٤٧٪ من المطلقات يحصلن على معاش الضمان الاجتماعي؛ ما يدل على وضعهن الاقتصادي الصعب.

ولكن مع هذه التحولات تواجه الأُسرة العُمانية تحديات عديدة تؤثر على التماسك الأسري؛ فقد أصبح هناك أنماط جديدة من التكوينات الأسرية تختلف في تركيبتها وأسس ونوعية الروابط بين أفرادها عن الأسرة بمفهومها وتركيبتها التقليدية، فالأُسرة العُمانية أصبحت تتحوَل من أُسرة ممتدة إلى أُسرة نووية، مع هجرات داخلية من أجل العمل، وازدياد متغير عبر السنوات في معدلات الطلاق، وازدياد عدد الأسر ذات العائل الواحد، وازدياد متوسط عمر الزواج، وزيادة في عدد المُسنِّين، ومسؤوليات رعايتهم، وازدياد في المعدل العام لحالات جنوح الأحداث، وتعاطي المُسْكرات والمخدرات. إن هذه التحديات تؤثر على قدرة الأسر في تحقيق وظائفها الرئيسية المتعلقة بالإنجاب والإنتاج؛ بالإضافة إلى توفير إحتياجاتها الصحية والغذائية والاجتماعية والوجدانية.

كما أن هذه التحديات تؤثر على التماسك الاجتماعي، وعلى الاستقرار في المجتمع، ومع ذلك تتمتع الأُسرة العُمانية مقارنة بالأُسَر في الدول الأخرى بدرجة عالية من التماسك الأسري من تعاطف، وتواصل واحترام وتقدير ما بين أعضائها. وقد أكدت الأسر التي تم مقابلتها من خلال البحث الميداني أن من أهم الخصائص التي تميز الأسر في السلطنة هو التماسك الأسري، والتكافل الاجتماعي على اعتبار أنَّ المجتمع العُمانيّ يلتزم بتعاليم الدين الإسلامي، وبالعادات والتقاليد التي تحترم الأُسرة وتعزِّز من كيانها.

ومن بين أهم العوائق التي تواجه رسم السياسات الأسرية عدم وجود سياسات مكتوبة للأُسرة في السلطنة، بحيث تلبي القطاعات المختلفة حاجة أفراد الأُسرة داخل كل قطاع ، وتقوم بصياغة سياسات معينة يمكن أن تعود بالفائدة على أفراد الأُسرة؛ وعلى أن تعتمد هذه السياسات على المؤشرات والنتائج.

وبالنظر إلى العنصر المرتبط بالعلاقات الأسرية فقد حدد أفراد الأسر – من خلال البحث الميداني الذي أعدّ بغرض استخدام نتائجه في أعداد استراتيجية العمل الاجتماعي- بعض التحديات التي تواجه المجتمع العُماني ، منها: انتقال الأُسرة من النمط الممتد إلى الأُسرة النووية والذي أسهم في إضعاف الترابط الأسري ومسؤولية رعاية الأبوين، وانتشار النمط الإستهلاكي، كما انتشرت ظاهرة التباهي والتفاخر والإسراف في المناسبات، وخصوصًا عادات الزواج. وظهرت آثار العولمة والتكنولوجيا المعلوماتية على الأسر، الأمر الذي أدى إلى ظهور بعض المشكلات السلبية في المجتمع كالاستعانة بالمُربِّيات وعاملات المنازل قليلات الخبرة، وغير المؤهلات علميًّا لتربية الأطفال، وأثرهن السلبي في تربية الأطفال؛ بالاضافة إلى قلة وجود مراكز استشارات أسرية قريبة من الأسر.

٢) على صعيد المرأة:

تساهم ربع النساء العُمانيات في النشاط الاقتصادي، وتبدو مشاركتهن في ذروتها في الفئة العمرية ٢٥ إلى ٢٩ عامًا، كما بلغت نسبة النساء في مواقع صنع القرار ١١,٣٪ بالقطاع العام، ونسبة ٤,٧٪ في جميع القطاعات ٢٠١٠م . وفيما يتعلق بدور المرأة في المجال السياسي؛ فإن مشاركتها في الدورة السادسة (٢٠١١-٢٠١٥) لمجلس الشورى بلغت نسبتها ١,٢٪ و ١٨٪ في مجلس الدولة، وبلغت النسبة في مجلس الدولة في دورته السابعة (٢٠١٥ – ٢٠١٩) ١٦,٦٪.

على الرغم من الإصلاحات التشريعية المستمرة في السلطنة؛ فإن هناك بعض التحديات فيما يتعلق بالتشريعات ذات العلاقة بالمرأة، وما بين تطبيقها على أرض الواقع .

ومن بين التحديات التشريعية أنه ليس هناك إلزام بإنشاء دُور حضانة، ومراكز رعاية نهارية في أماكن العمل، وهو الأمر الذي قد يؤدي إلى ضعف مشاركة المرأة في سوق العمل، وانسحابها منه بعد دخولها بسبب عدم قدرتها على التوفيق بين واجباتها تجاه العمل وتجاه أفراد أسرتها. وعلى الرغم من أن هناك خدمات جديدة وآليات متوافرة للمرأة التي تواجه العنف؛ فإن النساء لا تتوافر لهن الحماية التشريعية الكافية، وكذلك النظر في إيجاد وسائل دعم ومساندة للمرأة لخوض الانتخابات مجالس الشورى والبلدية بما يمكنها من الوصول إلى مكان هذه المجالس للمشاركة بالرأي.

٣) على صعيد الطفل :

يواجه الأطفال الصغار في السلطنة عددًا من التحديات في السنوات الأولى من حياتهم والمتعلقة بالصحة، والتغذية، والنمو، والتعلُّم. وينشأ هذا القصور نظرًا لعدم فهم أهمية السنوات الأولى من عمر الطفل في وضع الأساس للتنمية البشرية. ففي عام ٢٠١٥ التحق ٣٩,٢٪ بالتعليم ما قبل الابتدائي، والتحق ٣,٢٪ من الأطفال بدُور الحضانة / الرعاية النهارية؛ ما يجعلهم في كثيرٍ من الحالات في رعاية عاملات المنازل اللاتي لا تتوافر لديهن المهارات المطلوبة لرعاية الأطفال في هذه السن. وكما تُقدم خدمات الطفولة المبكرة بشكل رئيسي من قِبل القطاع الخاص، الأمر الذي يحدُّ من انتفاع بعض الأطفال في الأُسر محدودة الدخل؛ وخاصة في المناطق البعيدة عن توافر خدمات تنشئة الطفولة، وكذلك الأطفال ذوي الإعاقة من هذه الخدمات.

ويعاني نصف الأطفال تقريبًا دون سن الخامسة من الأنيميا ٢٠١٢، ولا تزال نسبة الهُزال بين الأطفال فوق المعدل "المقبول" من جانب منظمة الصحة العالمية. ولا تزال نسبة التأخر في النمو بين الأطفال دون الخامسة ٩,٨٪ .

كما أن هناك عددًا من الأطفال من ذوي الدخل المحدود، وكذلك الذين يعيشون في المناطق الريفية يعانون من صعوبة الوصول إلى خدمات التعليم المبكر . وفي هذا الإطار قامت السلطنة بإستحداث صفوف التهيئة في المدارس الحكومية في أغلب محافظات السلطنة بما فيها المناطق الريفية، بالإضافة إلى ضعف نسبة الملتحقين بدور الحضانة . كما أن بعض الحضانات المتوافرة تحتاج إلى تأهيل الكوادر العاملة بها بالمهارات المطلوبة لتعليم الأطفال في هذه السن وفقًا لقدراتهم. كما أن عدد الأطفال الذين يعانون من الإعاقة، ويتم إلحاقهم بمراكز الوفاء الاجتماعي المنتشرة في محافظات السلطنة لا يزال ضعيفًا، وعليه فإن المرحلة القادمة تتطلب وضع الخطط والآليات المناسبة لتطوير تلك المجالات.

أما في مجال حماية الطفل والأسرة فلا تزال الجهود اللازمة لتوفير هذه الخدمات حديثة العهد، حيث يتعين ربطها بشكل منتظم بالقطاعات الأخرى. كما لم يتم بعد إرساء نظام وطني شامل لحماية الطفل والأسرة يأخذ بعين الاعتبار جميع الأبعاد المتعلقة بالوقاية،

والحماية، والتأهيل، والنظر إلى الاحتياجات المتعددة للفئات ذات الظروف الخاصة.

ومن بين التحديات الأساسية التي تَحُول دون توفير حماية فاعلة للطفل والمرأة هو عدم توافر المعلومات الكافية والمؤشرات ذات العلاقة بالحماية، ومن الصعب تقدير حجم تعرض الأطفال للإساءة. ولذلك؛ هناك حاجة إلى وجود أنظمة معلومات أفضل ومعلومات شاملة بشأن

حماية الطفل. ومما لا شك فيه أن توفير معلومات جيدة، وعمل تحليل لها بشكل عملي، سوف يساعد في اتخاذ القرارات الصائبة، وتطبيق الاستراتيجيات المطلوبة. ويمكن القيام بهذا الأمر من خلال الاستفادة من المسح العنقودي متعدد المؤشرات. كما يجب وضَع نظام متكامل لإدارة المعلومات بشأن نظام حماية الطفل؛ بحيث يقوم هذا النظام بالإبلاغ عن الأطفال كافَّةً الذين يحتاجون إلى خدمات حماية خاصة، وأيضًا عمل متابعة طولية. وكذلك؛ أعداد مؤشرات لحقوق الطفل من أجل مساعدة أنظمة المعلومات الوطنية في عمل تقارير دورية منتظمة وتقديمها لصناع القرار، وسوف تساعد هذه الأنظمة في مراقبة مدى تطور حقوق الطفل.

وستعالج السياسات الأسرية في السلطنة عدة عناصر تتعلق بالتحديات التي قد تواجه الأُسَر، حيث يرتبط بعض من هذه التحديات – الموضحة في الشكل الآتي – بالعلاقات بين الزوجين، والعلاقة بين الآباء وأبنائهم، وفيما بين الأجيال (الأجداد مع الأحفاد). وترتبط التحديات الأخرى باستهداف المرأة، والطفل، وذوي الإعاقة. ويشهد بعض الأسر أيضًا وضعًا خاصًّا بسبب محدودية الدخل، أو وجود أفراد يحتاجون إلى رعاية ودعم خاص؛ مثل ذوي الإعاقة، وكبار السن ،أو الأحداث الجانحين، أو متعاطي المخدرات.

شكل رقم (٢١)

التحديات التي تواجهها الأسرة (حسب الدراسة التشخيصية)

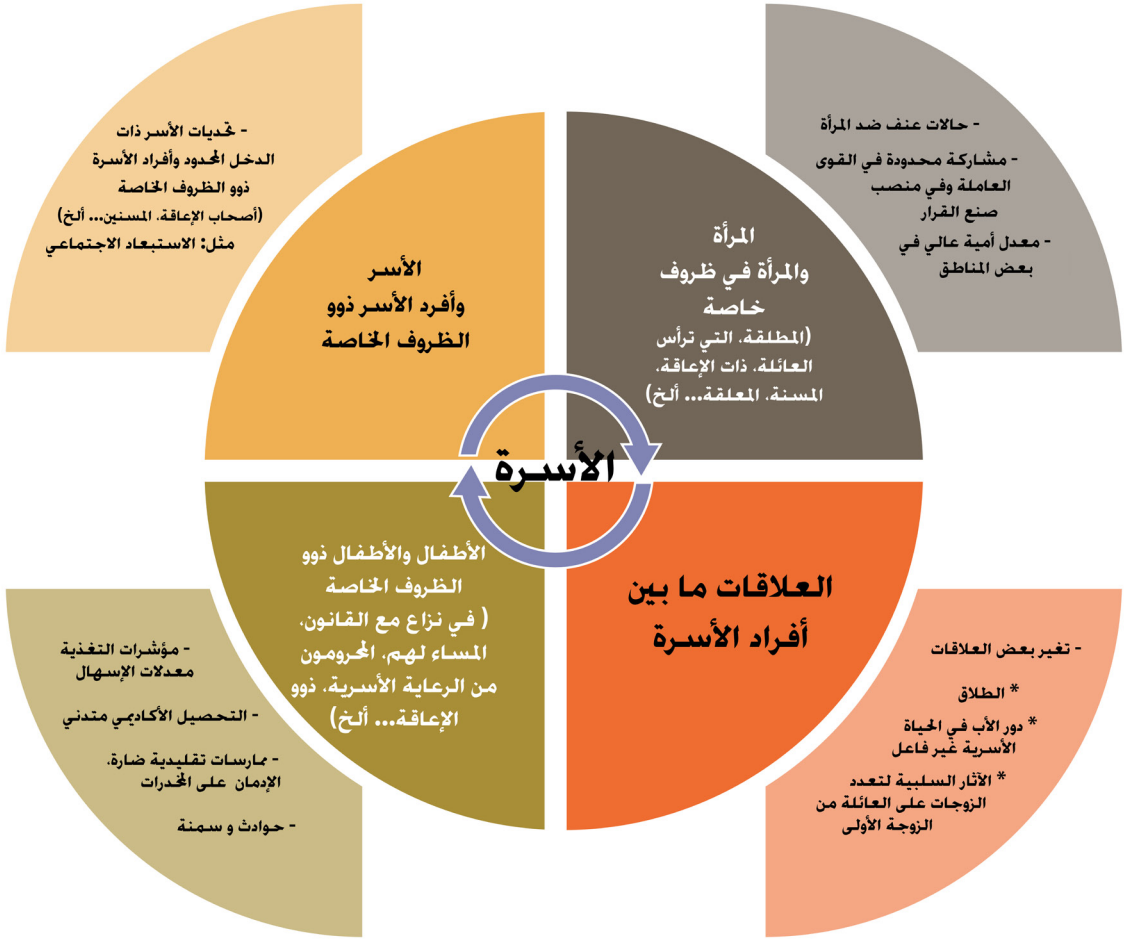

شكل رقم (٢٢)

الاستجابة للتحديات والسياسات والتشريعات والبرامج

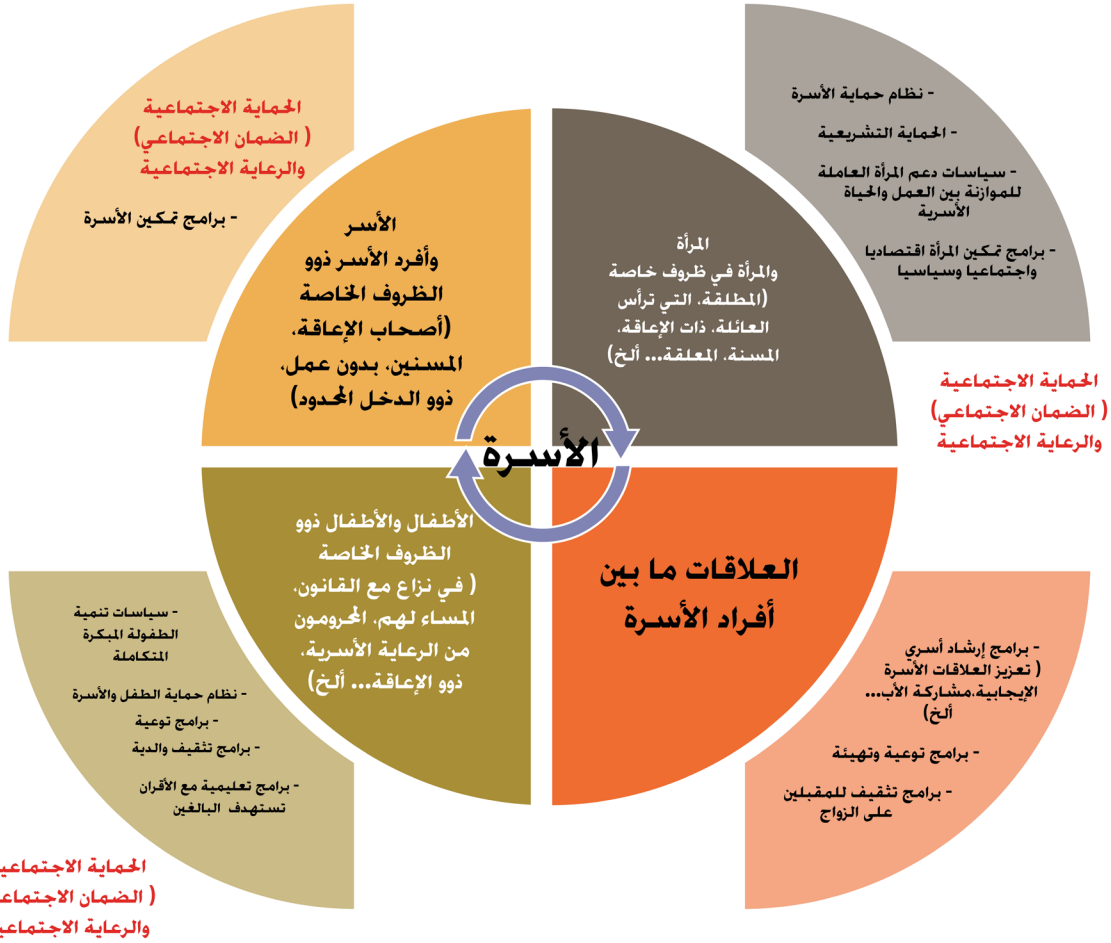

٣- التحولات والإنجازات المنتظرة:

لتحقيق الأثر الرئيسي لمحور تنمية الأسرة والمجتمع " أسرة متماسكة، مستقرة، آمنة، مُمكَّنة تساهم في تحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة "، ستسعى الوزارة إلى تحقيق نتيجتين أساسيتين، هما:

نتيجة ١: سياسات وتشريعات وبرامج أسرية وطنية منصفة ومبنية على المؤشرات وداعمة لاستقرار الأسر وتماسكها.

نتيجة ٢: تنمية الطفولة المبكرة المتكاملة أولوية وطنية مدعومة بالتزام حكومي وموارد مخصصة وقدرات مؤسسية وآليات للتنسيق عبر القطاعات.

وستحرص الوزارة من أجل تحقيق النتيجة الأولى على تنفيذ عددٍ من التحولات الجوهرية؛ من أهمها الانتقال نحو النهج الحقوقي في حماية الأطفال، والنساء، والأسرة، وهذا التحول سيركز على الأسر كافة، عوضا عن ما كان متبعًا في حماية الأسر المستفيدة من الضمان الاجتماعي، والتركيز على تقييم احتياجاتهم وإمكاناتهم من أجل المساهمة بشكل فاعل في المجتمع، وذلك بحلول عام ٢٠٢٠، أي الانتقال من التركيز فقط على الأهلية للحصول على إعانات الضمان إلى تحديد الاحتياجات المتعددة للأسر. وتتطلب الاستجابة لتلك الاحتياجات تفعيل دور لجان التنمية الاجتماعية، والجمعيات والمؤسسات الأهلية على مستوى الولايات؛ بالإضافة إلى إيجاد الروابط المؤسَّسية الموثَّقة في إطار عمل أو دليل إجراءات.

وبحلول عام ٢٠٢٥، سيتم تقييم هذا النهج، والعمل على تعزيز الاستجابة لاحتياجات أُسَر الضمان الاجتماعي. وعلاوة على ذلك، سيتم تعزيز أدوار وقدرات اللجنة الوطنية لشؤون الأسرة لتمكينها من الاضطلاع بأدوارها الأصيلة التي أُنشئت من أجلها. ومن المؤمل بحلول عام ٢٠٢٥، تعزيز دور اللجنة لتقوم بمهام رسم السياسات والتنسيق بشكل أكبر، ومتابعة تنفيذ الاستراتيجيات الوطنية ذات الصلة، والتنسيق ما بين القطاعات.

سوف تشهد الاستراتيجية تحوُّلًا نحو نهج النظم في حماية النساء، والأطفال، والأسرة. وسوف تعمل الوزارة مع الشركاء، بحلول عام ٢٠٢٠ على تحديد سياسات الحماية والتشريعات والخدمات. وسوف تقوم الوزارة أيضًا بوضع إطار وطني يحدد أدوار ومسؤوليات جميع الجهات المعنية ذات الصلة والتنسيق فيما بينها للوقاية والاستجابة، وحماية وإعادة تأهيل النساء والأطفال الذين يواجهون أي عنف، أو استغلال، أو إساءة. كما ستقوم الوزارة بإنشاء آلية رصد وتطوير معايير لجودة الخدمات، ومعايير مهنية للموظفين الذين يعملون مع الأطفال والنساء. كما سيتم تطوير الجوانب التشريعية في مجال حماية الأسرة، لتكون قادرة على الاستجابة الفعَّالة لاحتياجات الأطفال والنساء.

وستسعى الوزارة لتمكين المرأة نحو مزيد من المشاركة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. وبناء قدرات النساء على القيادة، وصنع القرار، والمشاركة في انتخابات مجلس الشورى، والمجالس البلدية وغيرها، وذلك بالشراكة مع الجمعيات والمؤسسات الأهلية. كما ستقوم الوزارة بحلول عام ٢٠٢٥ بتنفيذ سياسات داعمة للأُسرة تعزِّز حياة متوازنة للآباء والأمهات؛ مثل تشجيع توفير دُور الحضانة لأطفال الوالدين العاملين، وتمديد إجازة الأمومة. وستركز الوزارة أيضًا على تمكين ودعم النساء المطلقات واللاتي يُعِلن أُسَرًا، وكذلك بناء قدرات الجمعيات النسائية لتقديم خدمات الصحة النفسية، والدعم النفسي والاجتماعي؛ بالإضافة إلى إنشاء النوادي الترفيهية لكبار السن.

إن هذه التوجهات الاستراتيجية تتلاءم مع التوجهات الاستراتيجية الوطنية للمرأة في السلطنة . كما ستدرس الوزارة بالشراكة مع الوزارات والجهات المعنية سياسات العمل الصديقة للأُسرة التي تضمن ساعاتِ عملٍ مرنة للأمهات. وتستوجب عملية تحقيق النتيجة الأولى من الوزارة التركيز في السنة الأولى من تنفيذ الاستراتيجية على تعيين ذوي الخبرات اللازمة، وبناء قدرات الموظفين الحاليين، بما في ذلك الزيارات التبادلية للاستفادة من التجارب الناجحة. كما ستركز أيضًا في هذه المرحلة على إنشاء آليات التنسيق متعددة القطاعات وتفعيلها.

أما بالنسبة للنتيجة الثانية، ستسعى الاستراتيجية على وضع تنمية الطفولة المبكرة المتكاملة كأولوية على الأجندة الوطنية؛ من أجل ضمان استفادة السلطنة من الاكتشافات العلمية الحديثة في الفهم المعرفي والعاطفي المرتبط بتنمية الطفولة المبكرة. كما ستسعى الوزارة بحلول عام ٢٠٢٠، إلى تعزيز اهتمام واضعي السياسات والوعي العام إلى أهمية تنمية الطفولة المبكرة. كما ستعمل مع المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، ومنظمة اليونيسف لضمان توافر مؤشرات الأطفال، وقاعدة بيانات عن الأطفال، تشمل بياناتٍ مفصلةً عن الحماية، وتنمية الطفولة المبكرة، والتغذية، والصحة، والتعليم من خلال البناء على المسح العنقودي متعدد المؤشرات الذي أجراه مؤخرًا اليونيسف والمركز الوطني للإحصاء والمعلومات.

وسيتم الاستعانة بالاستراتيجية الوطنية للطفولة التي تم إعدادها بالتعاون مع منظمة اليونيسف، والتي تسعى الوزارة بالتنسيق مع الجهات المعنية والشريكة على التأكد من تخصيص الموازنات الكافية للتنفيذ الفعال للاستراتيجية. وستسعى الوزارة بالتعاون مع الشركاء لتنفيذ ميزانيات صديقة للطفل. خلال المرحلة الأولى من استراتيجية التنفيذ. وستقوم الوزارة بتطوير هيكلية واختصاصات لجنة متابعة تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل، وتعزيز دور اللجنة الوطنية لشؤون الأسرة لتصبح مسؤولة عن متابعة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للطفولة، إلى جانب أعداد خطة تنفيذية لتنمية الطفولة المبكرة بحيث تكون بمثابة خريطة طريق تحدد أولويات العمل والأدوار المكملة لكل شريك من الشركاء.

وستعمل الوزارة على تأسيس مراكز تنمية الطفولة المبكرة (خدمات للأطفال والوالدين) في جمعيات المرأة العُمانية وغيرها من مؤسسات المجتمع. للتأكد من أن الأطفال كافة في عُمان لديهم فرص متساوية للنمو الذهني بشكل جيد في السنوات الأولى من العمر. ولتحسين المُخرَجات فيما يتعلق بالصحة، والتعليم، والسلوك، ستقوم -الوزارة- بالتعاون مع وزارة الصحة، ووزارة التربية والتعليم، وبدعم فني من اليونيسف، واليونيسكو، ومنظمة الصحة العالمية، بتأسيس مراكز تنمية الطفولة المبكرة. وستدخل الوزارة في شراكة مع الجمعيات والمؤسسات الأهلية للبناء على الخدمات التي يتم تقديمها، وإضافة عناصر أخرى تحقق أكبر فائدة للطفل، على أن تضمن تقديم خدمات شاملة للوالدين وللطفل من الولادة وحتى سن دون ست سنوات. ويتضمن مفهوم تنمية الطفولة المبكرة المتكاملة، دعم رعاية والدية ودعمًا لتنمية الطفولة في الفترة الحساسة التي ينمو فيها عقل الطفل منذ الولادة وحتى يصل إلى سن المدرسة. ويعني هذا الأسلوب استهداف جيلين – الوالدين والطفل. وسوف تعمل الوزارة بالتعاون مع الشركاء على نشر مراكز تنمية الطفولة المبكرة في مختلف أنحاء السلطنة، وستوفر البرامج الموجهة لكلٍّ من الطفل والوالدين .

من المؤمَّل في عامي ٢٠١٧ و٢٠١٨ أن تقوم الوزارة بالتعاون مع منظمة اليونيسف، بتنظيم زيارات إستطلاعية لبعض الدول التي نجحت في تنفيذ مراكز تنمية الطفولة المبكرة (خدمات للأطفال والوالدين)؛ وذلك للاستفادة من خبرتهم وتجاربهم في هذا الصدد، كما ستُعقد حلقات نقاشية من أجل أعداد تصور العمل لإنشاء مراكز تنمية الطفولة المبكرة بالتعاون مع جمعيات المرأة العُمانية خلال العام نفسه. وبحلول عام ٢٠٢٥ يؤمل وجود (٢٠) مركزًا، واستمرار التوسع للوصول إلى جميع جمعيات المرأة العُمانية في المحافظات المختلفة. وستعتمد المعايير التي سيتم اتباعها في اختيار الولايات في المرحلة الأولى لتنفيذ الاستراتيجية على اختيار المحافظات التي ترتفع فيها نسبة الأمهات الأُمِّيات؛ وكذلك نسبة سوء التغذية بين الأطفال والتي تتدنى فيها نسبة المُخرَجات التعليمية.

إذا نجحت السلطنة في جعل تنمية الطفولة المبكرة إحدى الأولويات على الأجندة الوطنية، وخصَّصت الاستثمارات اللازمة لها؛ فإنها ستكون متوافقة مع أجندة التنمية العالمية لما بعد ٢٠١٥ – أهداف التنمية المستدامة -والتي تشتمل على هدف خاص يتعلق بتنمية الطفولة المبكرة: "التأكد بحلول عام ٢٠٣٠ من أن الأطفال كافة (الذكور والإناث) قادرون على الوصول إلى برامج عالية الجودة لتنمية الطفولة المبكرة من رعاية وتعليم ما قبل المدرسة، إلى جانب الحصول على رعاية والدية محفِّزة في بيئات آمنة".

المحور الرابع: حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

تولي السلطنة بقيادة **حضرة صاحب جلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم – حفظه الله ورعاه** – اهتمامًا ملحوظًا بالأشخاص ذوي الإعاقة ،وتسعى إلى الحفاظ على حقوقهم للعيش حياة كريمة ،ولقد كانت السلطنة من الدول العربية الريادية حيث ساهمت في صياغة الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة،ومن أوائل الدول التي صادقت عليها بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠٠٨/١٢١.

ويتطلع هذا المحور إلى إنجاز الأثر التنموي " أشخاص ذوي إعاقة من الجنسين، وفي جميع المراحل العمرية يتمتعون بكافة الحقوق، ومشاركون بفاعلية في المجتمع"، وسعياً لتحقيق هذه الرؤية سوف نتناول النقاط الرئيسية الآتية:

١- أهم الإنجازات:

شهدت السلطنة خلال العقود الأربعة الماضية وبتوجيهات جلالته -توسعًا كميًا وتطورًا نوعيًا في الخدمات الرعائية، والتأهيلية، والتعليمية، والصحية، والاجتماعية، والاقتصادية المقدمة من خلال وزارة التنمية الاجتماعية، والوزارات، والجهات الأخرى تحقيقًا للدمج الاجتماعي الشامل في ظل النهضة المباركة. ومن أهم التطورات التي شهدتها السلطنة، صدور قانون رعاية وتأهيل المعاقين بموجب المرسوم السلطاني رقم ٢٠٠٨/٦٣، والذي بموجبه تشكلت اللجنة الوطنية لرعاية المعاقين، وتم عام ٢٠١١ تحويل مراكز الوفاء الاجتماعي التطوعية إلى مراكز حكومية (مراكز الوفاء لتأهيل الأطفال المعاقين) بهدف رفع جودة الخدمات المقدمة من خلالها ، ورفع كفاءة العاملين بها ،وتم عام ٢٠١٤ رفع المستوى الفني والإداري والمالي لخدمات الإعاقة المقدمة في وزارة التنمية الاجتماعية إلى مستوى مديرية عامة لشؤون الأشخاص ذوي الإعاقة، وذلك بموجب المرسوم السلطاني رقم ١٨ / ٢٠١٤،بالإضافة إلى زيادة الدعم المالي المقدم لخدمات الأشخاص ذوي الإعاقة ليشمل كلًا من: الجمعيات الأهلية والقطاع الخاص ،وتطوير آليات التقييم والتدخل في وزارة التنمية الاجتماعية، وتطبيق دمج الطلبة ذوي الإعاقة السمعية والذهنية في المدارس العامة بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم، وتنفيذ برامج للتدريب المهني والتشغيل من خلال مراكز التدريب المهني في القطاعين العام والخاص بالتعاون مع وزارة القوى العاملة.

وتجدر الإشارة إلى أن السلطنة وبالتعاون مع منظمة الصحة العالمية (WHO) من الدول التي تقوم حاليًا بدراسة صدق وثبات أداة مسح طبي متخصص يتبنى النهج المتواصل في قياس الإعاقة تمهيدًا لتنفيذه في المستقبل.

٢- التحديات المطروحة:

على الرغم من أهمية الإنجازات التي تم تحقيقها حتى الآن في مجال الإعاقة - فإن هناك بعض الفجوات، والتي لا تزال تعيق تقدُّم القطاع على طريق تحقيق الدمج الاجتماعي الكامل للأشخاص ذوي الإعاقة في السلطنة، وقد بين التحليل التشريعي أن هناك حاجة لتطوير قانون رعاية وتأهيل المعاقين بما يتواءم مع الاتفاقية ،وما زالت نسب انتشار الإعاقة متدنية مقارنة بالنسب العالمية ،والتي تصل إلى ١٥٪ من عدد سكان أي مجتمع ما ، مع توقع ارتفاع كبير في عدد الأشخاص ذوي الإعاقة بالسلطنة وفقًا للإسقاطات السكانية حيث تبدو الزيادة المتوقعة في عدد الأشخاص ذوي الإعاقة في عام ٢٠٤٠ كبيرة لكنها غير مستبعدة بعد ضم كافة الإعاقات، وقد تبلغ نسبة الأشخاص ذوي الإعاقة خلال الفترة القادمة ٧٪ من عدد السكان بالحد االمتوسط، وبالحد الأدنى فيمكن الافتراض أن الزيادة في نسب الإعاقة سترتفع بشكل طفيف لتصل ٥ ٪ من عدد السكان، وعليه من المتوقع أن يصل عدد الأشخاص ذوي الإعاقة إلى ٨٥٤ ألف نسمة عام ٢٠٤٠.

ما زالت قضية توفير بيانات دقيقة عن الأشخاص ذوي الإعاقة تشكل تحديًا كبيرًا، ويُعدُّ إطلاق سجل وطني للأشخاص ذوي الإعاقة في السلطنة أولوية استراتيجية لما له من أهمية في توفير بيانات دقيقة عن أوضاع حالات الإعاقة المكتشفة والمشمولة بالخدمة في السلطنة.

ويبقى العائق الأكبر في ذلك هو أن التعريف المعتمد للإعاقة في السلطنة محدود، حيث يقتصر على قياس القصور الصحي فقط،بالإضافة إلى إخفاء العديد من حالات الإعاقة عن المجتمع، ووجود بعض الممارسات الخاطئة من قِبل بعض الأهل، ويحتاج الأشخاص ذوي الإعاقة إلى برامج توعوية للتعريف بحقوقهم، وبواجباتهم، وبالخدمات المتوافرة لهم، وبالأخص الأشخاص ذوي الإعاقة السمعية والبصرية ، كما يعاني المكفوفون من العزلة في بعض المحافظات، وهناك حاجة حقيقية لتسليط الضوء على قضايا المرأة ذات الإعاقة، لا سيما المرأة ذات الإعاقة البصرية لإخراجها من العزلة، وتحديد أسباب مشاركتها الضعيفة في أنشطة المجتمع، والتوعية بحاجاتها الخاصة في مجال الزواج، ورفضها استخدام العصا البيضاء.

كما توجد في السلطنة مشكلةً حقيقية في مجال الكشف المبكر والتشخيص، وتؤكد الأرقام الصادرة عن وزارة الصحة أن الغالبية العظمى من عدد الحالات الجديدة هي حالات متأخرة التشخيص من عمر ٢٠ سنة إلى ٤٤ سنة ،تليها تلك المشخصة من عمر ١٢ - ١٩سنة بنسبة إجمالية هي ٨٣,٤ ٪ في عام ٢٠١٢ وقرابة ٨٠٪ في عام ٢٠١٣- ما يشير إلى وجود فجوة في الكشف عن الإعاقات في المستشفيات، ومراكز الرعاية الصحية الأولية، وفي الحضانات، وفي المرحلة المدرسية الأولى. ويرتبط التأخر في الكشف عن الإعاقات أيضًا بضعف برامج التشخيص، والذي أكده التقرير التشخيصي، موضحًا الصعوبة التي تواجه الأشخاص ذوي الإعاقة وأسرهم من نتائج التشخيص الخاطئ، أو المتأخر،وأثره السلبي على الأطفال، وإمكانات تأهيلهم ما قد يسبب إخراجهم من المدارس في أغلب الأحيان.

كما أن هناك نقصًا في الطلب على برامج التدخل المبكر سببه الضعف في برامج الكشف المبكر. إضافة إلى أن هناك مشكلة حقيقية في مجال انتشار وجودة برامج التدخل المبكر، والتي تنفذ حاليًا بشكل موسع من خلال جمعية التدخل المبكر، وتركز على الإعاقات العقلية أو الذهنية فقط، وتتركز في العاصمة مسقط إلى جانب ما تقدمه في المراكز التابعة لوزارة التنمية الاجتماعية.

وتحتاج الوزارة لاتخاذ استراتيجية شاملة ومرتبطة بشكل وثيق بإيجاد البيئة التشريعية الملائمة لتشجيع كل من القطاع الحكومي والأهلي والخاص على نشر برامج التدخل المبكر في أنحاء السلطنة كافة، ولمختلف فئات الإعاقة، وربطها ببرامج الكشف المبكر بالتعاون مع وزارة الصحة والجهات ذات الصلة، ووضع المعايير الوطنية مع التركيز على الدمج في الحضانات ورياض الأطفال.

كما تحتاج الوزارة في مجال الإعاقة إلى توفير المزيد من الموارد نظرًا لطبيعة تزايد الكلفة المالية، والبشرية، والمادية، والزمنية اللازمة لخدمات التأهيل عن غيرها من الخدمات الحكومية، ما يشكل عبئًا عند تلبية هذه الخدمات، وأيضًا يوجد نقص في الكوادر الوطنية من حيث الكم والتخصص في مجالات تأهيل الإعاقة ـ نظرًا لعدم وجود أقسام تخصصية بمراحل الدبلوم الجامعي، أو المؤهلات الجامعية والدراسات العليا. وتعاني وزارة الصحة من الضغط الكبير على خدمات العلاج الطبيعي، والوظيفي، وعلاج النطق، والأطراف الصناعية، والجبائر، والذي لا يوازي حجم انتشار الخدمة، وخاصة في المحافظات.

وقد أدى ذلك إلى تركيز وزارة الصحة على الحالات الطارئة مؤثرًا ذلك على احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة طويلة المدى، وتشير البيانات إلى أن وزارة الصحة قد قامت خلال السنوات الماضية بنشر خدمة العلاج الطبيعي في كافة محافظات السلطنة فيما عدا محافظة الوسطى ـ لكن التوزيع الجغرافي لخدمات العلاج الوظيفي، وعلاج النطق، والأطراف في المحافظات مازال محدودًا ،وما زال عدد الكوادر الموجودة في هذا المجال على المستوى الوطني دون المعايير الدولية.

ومما لا شك فيه أن إيلاء السلطنة الاهتمام باحتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة للتأهيل طويل المدى تُعَدُّ قضية استراتيجية.

أما في مجال التعليم، فهناك علاقة عكسية بين جودة برامج الدمج المدرسي لدى وزارة التربية والتعليم، وضغط الطلبة على خدمات وزارة التنمية الاجتماعية، وقد شهدت السنوات العشر الأخيرة تحسنًا ملحوظًا في مجال تعليم الأطفال ذوي الإعاقات، لكن تشير بيانات وزارة التربية والتعليم إلى أن عدد الطلبة في مدارس الدمج يشكل نسبة لا تتعدى ٠,٢٪ من إجمالي عدد الطلبة الملتحقين بالمدارس العامة. وهناك شكوى متكررة من نوعية برامج الدمج في وزارة التربية والتعليم ما يشكل عبئًا على وزارة التنمية الاجتماعية حيث، إن العديد من الحالات تعود للوزارة بسبب ضعف برامج الدمج في المدارس العامة.

وقد بين التقرير التشخيصي أن العرض لا يوازي حجم الطلب بالنسبة لخدمات التأهيل، وقد أكد ذلك نتائج العمل الميداني،وفي هذا الصدد تحتاج وزارة التنمية الاجتماعية الاستمرار في نشر خدمات التأهيل في المحافظات من جانب، والتنسيق مع وزارة التربية والتعليم لضمان رفع جودة برامج الدمج في المدارس العامة من جانب آخر. وفي ظل اقتراب وصول العديد من مراكز الوفاء لطاقتها الاستيعابية القصوى، يمكن لوزارة التنمية الاجتماعية أن تعتمد في نشر برامج التأهيل على دعم وتشجيع كل من القطاعين الأهلي والخاص، بشكل متوازٍ على فتح مراكز خارج مسقط بما يلبي الحاجة، بالإضافة إلى تخفيف الضغط على مراكز الوفاء من خلال تشجيع القطاعين: الأهلي والخاص على فتح مراكز متخصصة في مجالات: (التوحد، والإعاقات الجسدية، والسمعية، والبصرية)، بالإضافة إلى الاستمرار بوتيرة متسارعة في وضع خطة طويلة المدى تتضمن رفد مراكز الوفاء بالكوادر اللازمة، وتعزيز كوادر الإشراف الفني بما يضمن استمرارية المتابعة، والدعم وفقًا لخطة زمنية محددة ومعتمدة.

وتتمثل أهم التحديات الماثلة أمام منظومة الرعاية الاجتماعية للأشخاص ذوي الإعاقة بالسلطنة في ضرورة الانتقال من التركيز على تقديم الخدمات الموحدة للأفراد من ذوي الإعاقات ،والتي تتضمن خدمات التأهيل ،والخدمات المساندة، ،وخدمات التربية الخاصة،نحو التضمين الشامل لقضايا الإعاقة ضمن منظومة الخدمات العامة للسلطنة،بالإضافة لتركيز الخدمات وفقًا لاحتياجات الفرد. ويتطلب ذلك تعزيز المسار المزدوج لتوفير الفرص المتكافئة للأشخاص ذوي الإعاقة،وذلك من خلال اتخاذ تدابير تراعي الإعاقة في تصميم وتنفيذ ورصد وتقييم جميع السياسات والبرامج، وتقديم المبادرات الخاصة بالإعاقة لدعم تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة.

وتسعى هذه الاستراتيجية إلى تحقيق التوازن بين تضمين حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في السياسات العامة واستهداف الدعم وفقًا لاحتياجات الفرد، وذلك بهدف دمجهم وإشراكهم في جميع جوانب المجتمع والتنمية.

ولعل التحدي الأكبر في تحقيق هذا التوازن هو تفعيل دور اللجنة الوطنية لرعاية المعاقين ،وذلك من خلال إعطاء اللجنة ممثلة برئيسها معالي وزير التنمية الاجتماعية، صلاحية اتخاذ القرارات الملزمة بشأن تنسيق خدمات الأشخاص ذوي الإعاقة على المستوى الوطني،بالإضافة لتلبية حاجتها لتمويل سنوي، وتوفير كوادر متخصصة تمكنها من القيام بمهامها، بالإضافة لدور اللجنة العُمانية لحقوق الإنسان في رصد الاتفاقية من خلال مشاركة فاعلة من الجمعيات الممثلة للأشخاص ذوي الإعاقة.

ومن أهم عوامل تحقيق الدمج الشامل للأشخاص ذوي الإعاقة هو تحديد دور وزارة التنمية الاجتماعية، ما يتيح لها بناء شراكة حقيقية مع الوزارات، والجهات ذات الاختصاص،مع ضرورة تركيز برامجها على تحقيق التمكين الاجتماعي. وفي جانب التمكين الاجتماعي لا بد للوزارة أن تركز في برامجها على سد الفجوات الوطنية في مجال توفير خدمات الدعم النفسي الاجتماعي، والإرشاد، وخدمات التدخل المبكر باعتبارها السبيل الأمثل لتحقيق سبل التمكين والمشاركة، ولما لها من أثر فاعل في الوقاية من تفاقم الإعاقات، وتحقيق الاندماج في المجتمع مع التركيز على رفع جودة البرامج القائمة.

٣- التحولات والإنجازات المنتظرة:

يتمثل الأثر الرئيسي لمحور حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في الاستراتيجية " أشخاص ذوي إعاقة من الجنسين وفي جميع المراحل العمرية يتمتعون بكافة الحقوق ومشاركون بفاعلية في المجتمع" .ويتطلب تحقيق هذا الأثر إنجاز حزمة من الإجراءات والتعديلات خلال السنوات العشر قادمة ٢٠١٦-٢٠٢٥ ترمي إلى إيجاد تشريعات وآليات تنسيقية ورصد متوائمة مع النظام الأساسي للدولة والاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة من جانب،وإيجاد برامج تأهيل، وخدمات مساندة شاملة متاحة، وذات جودة عالية ضمن بيئة ميسرة، وتحد من العوائق من جانب آخر.

ولأهمية التنسيق الوطني في قضايا الإعاقة، ستتخذ الوزارة إجراءات وتدابير لتفعيل أعمال اللجنة الوطنية لرعاية المعاقين من خلال اعتماد القرارات الصادرة عنها من مجلس الوزراء الموقر.

كما ستسعى الوزارة خلال السنوات الخمس القادمة لتخصيص تمويل سنوي، ورفد اللجنة الوطنية بالكوادر اللازمة لتنفيذ مجموعة من المشاريع ذات الأولوية، وسيتم مع مطلع عام ٢٠٢٠ العمل على تنفيذ عدد من المشاريع كإصدار قانون جديد للأشخاص ذوي الإعاقة متوائم مع الإتفاقية، وذلك مع مراجعة وتعديل التشريعات الوطنية كافة، بالإضافة إلى متابعة إنشاء مركز وطني مستقل للتشخيص، وإنشاء سجل وطني موحد، وستولي اللجنة اهتمامًا كبيرًا بقضايا الكشف المبكر من خلال تنفيذ الدراسات والبرامج التدريبية والتوعوية لتعزيز تلك البرامج، بالإضافة لاضطلاع اللجنة بدورها في وضع ومتابعة تنفيذ الخطط الوطنية، والتي تتضمن الخطة الوطنية للنهوض بالتعليم الدامج، وخطة تعزيز خدمات التأهيل طويل المدى للأشخاص ذوي الإعاقة بالتعاون مع الوزارات المعنية .ومن ناحية أخرى سيتم رصد التقدم المحرز في تطبيق الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة من خلال اللجنة العُمانية لحقوق الإنسان.

وسيتسنَّى للوزارة في عام ٢٠٢٥ تقديم برامج تأهيل وخدمات مساندة شاملة ومتاحة وذات جودة عالية ضمن بيئة ميسرة وتحد من العوائق .وتسعى هذه الاستراتيجية إلى تحقيق نقلة نوعية على مستوى الخدمات من خلال الانتقال بدور الوزارة الخدماتي نحو تعزيز برامج التمكين الاجتماعي .وتسعى الخطة الخمسية القادمة إلى نشر وتعزيز خدمات التدخل المبكر، والتي تركز على تعزيز الأسرة بخدمات أقرب لبيئة الطفل في أنحاء السلطنة،وذلك من خلال إيجاد البيئة التشريعية، ووضع المعايير الوطنية لخدمات التدخل المبكر. كما سيتم إنشاء مراكز إرشادية للأشخاص ذوي الإعاقة وأهاليهم على مستوى السلطنة معززة بفرق مدربة ومؤهلة ومُشكلة من الأشخاص ذوي الإعاقة وأهاليهم يعملون مع الوزارة لتقديم برامج الدعم النفسي الاجتماعي. ومن أهم برامج التمكين الاجتماعي إيجاد برامج لنشر مفاهيم التصميم الشامل، والتي تركز على وجود مرافق عامة تتناسب واحتياجات الجميع بما في ذلك الأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن والأطفال،وإيجاد فرق تطوعية من الأشخاص ذوي الإعاقة لرصد تيسير سبل الوصول للاشخاص ذوي الإعاقة للخدمات العامة بالتعاون مع الجمعيات والمؤسسات الأهلية.

كما ستأخذ الوزارة دورًا رياديًّا في تنفيذ حملات وطنية توعوية لتعزيز النظرة الإيجابية تجاه الأشخاص ذوي الإعاقة، وذلك بالتعاون مع القطاعين الأهلي والخاص، مع التركيز على قضايا محو الأمية، والزواج، والمرأة ذات الإعاقة بهدف تعزيز دور الفئة المستهدفة في المشاركة، وسيتم تشكيل مجموعات تشاورية مكونة من الأهالي تهدف إلى تطوير الخدمات المقدمة للأشخاص ذوي الإعاقة في السلطنة.

أما في مجال التمكين الاقتصادي، فسيتم تعزيز نجاح برنامج الدمج المهني بالتعاون مع وزارة القوى العاملة من خلال توفير الاستشارات، والبرامج التدريبية حول توظيف الأشخاص ذوي الإعاقة في القطاع الخاص، وتمكين الشباب ذوي الإعاقة من دخول سوق العمل، وذلك من خلال برامج التأهيل المتخصصة، وتنفيذ برامج التدريب على رأس العمل. كما سيتم إيجاد حلقات محمية وإنتاجية في مركز التقييم والتأهيل المهني.

وتركز الخطة الخمسية التاسعة على تعزيز برامج الوزارة في مجال التأهيل الشامل من خلال تعزيز فرق التشخيص والتقييم بكوادر طبية متخصصة بالتعاون مع الجهات المختصة، والاستمرار بنشر مراكز التأهيل في أنحاء السلطنة من خلال القطاعين الأهلي والخاص، وإيجاد معايير لتصنيف مراكز التأهيل، وتعزيز الدور الرقابي للوزارة على مراكز التأهيل وفقًا لتلك المعايير، وتنفيذ برنامج تدريبي طويل المدى لرفع قدرات كادر الأخصائيين بالوزارة، وفي القطاعين الأهلي، والخاص.

ومع نهاية عام ٢٠٢٥، ستقوم الوزارة بنشر مراكز الوفاء معززة بوحدات متنقلة في ولايات السلطنة كافة، ونشر وحدات التوحد، ومراكز الإرشاد، وفرق الدعم النفسي الاجتماعي في المحافظات كافة، وتأسيس مركز تدريبي لخدمات التأهيل الشامل للعاملين والمتطوعين، بالإضافة إلى البدء بوضع برنامج الموازنات الشخصية للرعاية، وذلك تعزيزًا لفرص العيش باستقلالية.

٤- التوجهات الاستراتيجية لمحور حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة:

أولًا: المسار المزدوج.

تتمثل أهم التحديات الماثلة أمام منظومة الرعاية الاجتماعية للأشخاص ذوي الإعاقة بسلطنة عُمان في ضرورة الانتقال من التركيز على النموذج الطبي والذي يعتمد على تقديم الخدمات التي تستهدف الأفراد من ذوي الإعاقات مثل خدمات التأهيل، والخدمات المساندة، وخدمات التربية الخاصة نحو النموذج الاجتماعي المبني على الحقوق، والذي يسعى لإزالة الحواجز المجتمعية، وتحقيق التضمين الشامل لقضايا الإعاقة ضمن منظومة الخدمات العامة للسلطنة، بالإضافة لتركيز الخدمات وفقًا لاحتياجات الفرد. ويتطلب ذلك تعزيز المسار المزدوج لتوفير الفرص المتكافئة للأشخاص ذوي الإعاقة ،وذلك من خلال اتخاذ تدابير تراعي الإعاقة في تصميم وتنفيذ ورصد وتقييم جميع السياسات والبرامج، وتقديم المبادرات الخاصة بالإعاقة لدعم تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة. وتسعى هذه الاستراتيجية إلى تحقيق التوازن بين استراتيجيات التضمين في السياسات العامة، واستهداف الدعم وفقًا لاحتياجات الفرد، وذلك بهدف دمج وإشراك الأشخاص ذوي الإعاقة في جميع جوانب المجتمع والتنمية.

إن العمل بشكل منفرد على تقديم خدمات ذات جودة للأشخاص ذوي الإعاقة، لن يحقق المشاركة المنشودة للأشخاص ذوي الإعاقة في المجتمع العماني، إذ لا بد من العمل بالتوازي على تقديم خدمات التمكين من جانب، وإزالة الحواجز المجتمعية، والتي تحول دون مشاركتهم في البرامج التنموية من جانب آخر.

ولعل التحدي الأكبر في تحقيق هذا التوازن هو تفعيل دور اللجنة الوطنية لرعاية المعاقين، وذلك من خلال إعطاء اللجنة ممثلة برئيسها معالي وزير التنمية الاجتماعية صلاحية اتخاذ القرارات بشأن تنسيق خدمات الأشخاص ذوي الإعاقة على المستوى الحكومي، بالإضافة لتلبية حاجتها لتمويل سنوي، وتوفير كوادر متخصصة تمكنها من القيام بمهامها. بالإضافة لدور لجنة رصد الاتفاقية من خلال اللجنة العُمانية لحقوق الإنسان بمشاركة فاعلة من الجمعيات والمؤسسات الممثلة للأشخاص ذوي الإعاقة.

شكل رقم (٢٣)

مخرجات استراتيجية العمل الاجتماعي وفق المسار المزدوج (محور حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة)

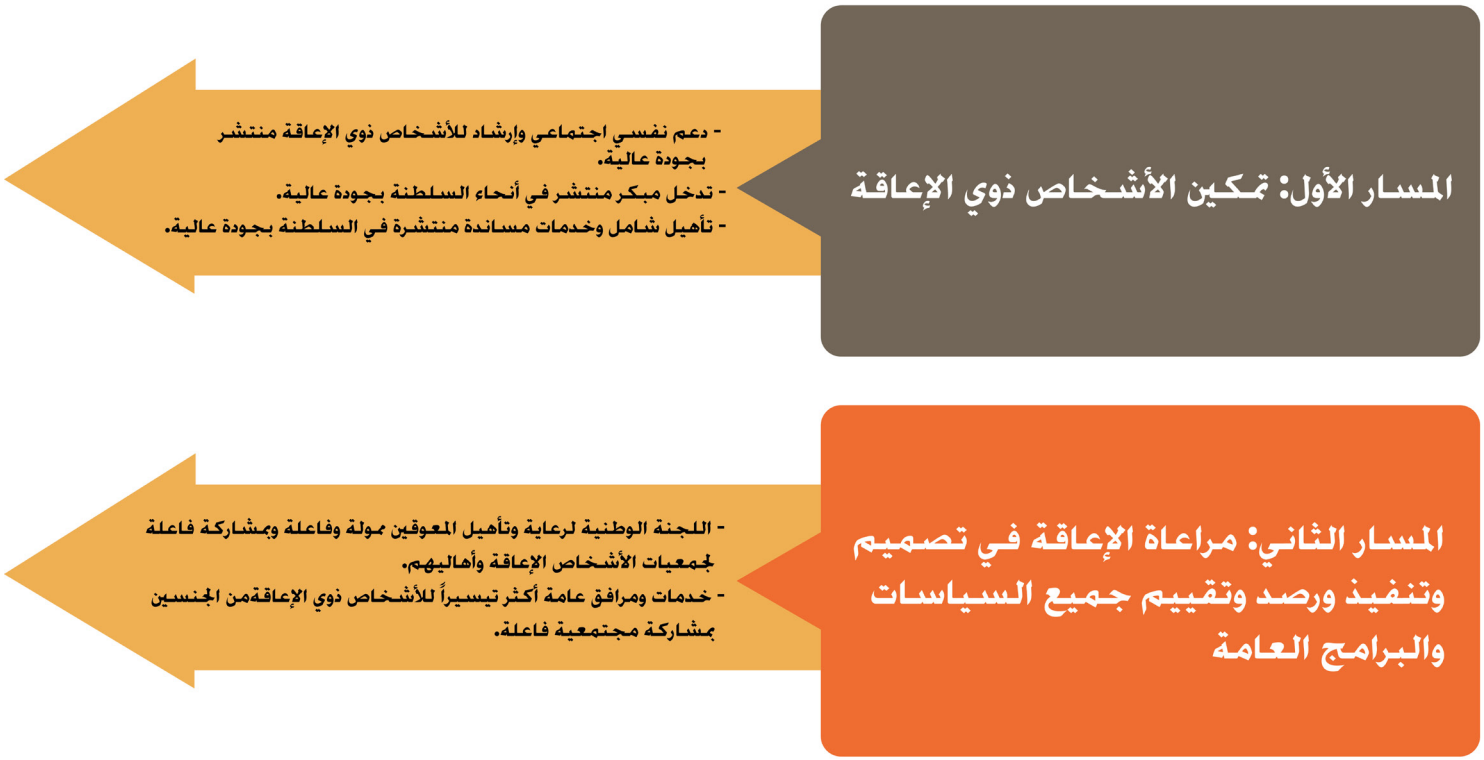

ثانيًا : تحديد دور وزارة التنمية الاجتماعية.

من أهم عوامل تحقيق الدمج الشامل للأشخاص ذوي الإعاقة هو تحديد دور وزارة التنمية الاجتماعية، ما يتيح لها بناء شراكة حقيقية مع الوزارات، والجهات ذات الاختصاص، مع ضرورة تركيز برامجها على تحقيق التمكين للأشخاص ذوي الإعاقة.

وفي جانب التمكين، لا بد للوزارة أن تركز في برامجها على سد الفجوات الوطنية في مجال توفير خدمات الدعم النفسي الاجتماعي، والإرشاد، وخدمات التدخل المبكر باعتبارها السبيل الأمثل لتحقيق التمكين والمشاركة، ولما لها من أثر فاعل في الوقاية من تفاقم الإعاقات وتحقيق سبل الإشراك في المجتمع مع التركيز على رفع جودة البرامج القائمة.

شكل رقم (٢٤)

أولوية الوزارة ودورها في مجال الإعاقة خلال فترة الاستراتيجية ٢٠١٦ - ٢٠٢٥

المحور الخامس: الجمعيات والمؤسسات الأهلية.

تتنوع الجمعيات والمؤسسات الأهلية تنوعًا كبيرًا من حيث هياكلها وأهدافها، وحجمها، ونوعية أعضائها، والمنتسبون إليها، وكذلك في مجموعة القيم التي تؤمن بها، وطبيعة علاقتها بالمنظمات الأخرى والحكومة، إلا أن دورها في المجتمع ما زال محدودًا، ويتمثل الأثر الرئيسي لمحور الجمعيات والمؤسسات الأهلية في: " قطاع أهلي مسؤول ومستقل وقادر على تشكيل وعي مجتمعي قوي وفعال نحو خدمة المجتمع العُماني"، وذلك خلال السنوات العشر القادمة ٢٠١٦-٢٠٢٥م.

١- أهم الإنجازات:

لاقى مفهوم المجتمع المدني اهتمامًا كبيرًا سواء كان ذلك على المستوى الإقليمي أو العالمي، حيث مر المجتمع المدني بعملية نشوء وارتقاء تاريخية في البيئة الغربية، في حين يمكن القول إنه لم يزل في مرحلة التبلور في الوطن العربي. وفي سلطنة عُمان لم تظهر مؤسسات المجتمع المدني ضمن إطار قانوني وبنظام أساسي مكتوب، ومقر جغرافي معروف لمزاولة النشاط إلا ما بعد السبعينيات من القرن الماضي، وبناء دولة القانون والعدالة والمواطنة. وقد شهدت السلطنة خلال النهضة المباركة، توسعًا كميًا وتطورًا نوعيًا في الخدمات الرعائية والتأهيلية، والتعليمية.

القيمة المضافة من وجود جمعيات ومؤسسات أهلية قوية ومستقلة

- الكفاءة: الجمعيات الأهلية القوية يمكن أن تقدم خدمات وتنفذ أنشطة وفعاليات بكفاءة ومقدرة عالية.
- تقديم الخدمات: يمكنها تقديم الخدمات التي لا يقدمها القطاع الحكومي أو القطاع الخاص بصورة مناسبة.
- التوعية: المقدرة على مناقشة وتناول القضايا ذات العلاقة المباشرة بالمجتمع.
- التنوع والتسامح: كثافة وتنوع مؤسسات المجتمع المدني/ الجمعيات الأهلية تزيد من التعددية المؤسسية، وتمد المواطنين بالمزيد من الفرص والخيارات للتعبير عن أفكارهم.
- الاستقرار الاجتماعي: توفير صمام الأمان الأساسي للحماية من الضغوط الاجتماعية والطاقات وذلك بطريقة مشروعة
- خصخصة السلع والخدمات العامة: يمكن أن تقدم الخدمات التي تريد الدولة أن توكلها للقطاع الخاص.
- دعم لاقتصاد سوق: الصفات التي تمتلكها (التعددية، الثقة، الاستقرار الاجتماعي، سيادة القانون) تساند وتعزز الصفات اللازمة لاقتصاد السوق.

والصحيـــة، والاجتماعية، والاقتصادية المـــقدمة من خلال وزارة التنمية الاجتماعية، والوزارات والجهات الأخرى تحقيقًا للتنمية المستدامة. حظيت الجمعيات والمؤسسات الأهلية باهتمام ودعم من قبل السلطنة، وعلى وجه الخصوص الجمعيات التي تُعنى بالمرأة العُمانية، حيث تم دعم هذه الجمعيات في البداية من قبل الحكومة من خلال السماح لهم باستعمال المدارس للقيام بأنشطتها، والتي بدأت بدورًات لمحو الأمية بين النساء العُمانيات إلى أن أصبح لهذه الجمعيات مقار ثابتة، ودعم مالي سنوي من الحكومة، حيث تقدم الوزارة دعمًا للجمعيات الأهلية من الناحية المالية، والتقنية وتطوير القدرات.

شكل صدور النظام الأساسي للدولة عام ١٩٩٦، والذي يُعدُّ المصدر الرئيسي لكافة التشريعات في السلطنة ، بعد مرور ٢٦ عامًا من التطورات على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي؛ وقد نصت المادة ٣٣ منه على حرية تكوين الجمعيات الأهلية؛ وتدل هذه المادة على أن حق تكوين الجمعيات هو حق دستوري للجميع.

كما نظم قانون الجمعيات الأهلية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠٠٠/١٤، ونظّام تأسيس الجمعيات الأهلية الصادر بالقرار الوزاري رقم ٢٠٠٠/١٥٠ م عملية إشهار والإشراف على عمل الجمعيات. وتُعَدّ وزارة التنمية الاجتماعية هي الجهة المشرفة على عمل الجمعيات الأهلية بمختلف أنواعها المشهرة بموجب هذا القانون. من الناحية الرسمية كانت بداية مؤسسات المجتمع المدني في السلطنة منذ مطلع السبعينيات هي جمعيات المرأة التي تأسست في العام ١٩٧٢ من خلال تأسيس جمعية المرأة العُمانية بمسقط، وقد وصل عدد الجمعيات المسجلة إلى ١٢٩ جمعية في عام ٢٠١٥، بالإضافة إلى العديد من الجمعيات التي في انتظار الموافقة على التسجيل.

٢- التحديات المطروحة:

على الرغم من أهمية الإنجازات التي تم تحقيقها حتى الآن مع الجمعيات والمؤسسات الأهلية، فإن هناك العديد من التحديات والفجوات التي تعيق من تقدُّم هذا القطاع الأساسي على درب تحقيق التنمية الشاملة في السلطنة. وقد بينت الدراسات والأبحاث وخاصة التقرير التشخيصي بالإضافة إلى اللقاءات التي تمت خلال وضع هذه الاستراتيجية، أن هناك حاجة كبيرة لتطوير ودعم هذا القطاع حتى يستطيع القيام بدوره الفاعل والمنوط به لتحقيق التنمية الشاملة في السلطنة.

تُعَدُّ نسبة أعضاء الجمعيات من مجموع السكان قليلة جدًّا ما يدل على مشاركة مجتمعية ضعيفة، حيث لا يشكل أعضاء الجمعيات على اختلاف قطاعاتها، البالغ عددهم في عام ٢٠١٤م (٢٥,١٢١) عضوًا وعضوة (وزارة التنمية الاجتماعية، ٢٠١٤م)، سوى ٠,٠١٪ من مجموع السكان، الذين تزيد سنهم على ٢٠ سنة، ويقدرون بقرابة ثلثي سكان السلطنة وفق تعداد عام ٢٠١٠م . أما أعضاء الجمعيات العُمانيين البالغ عددهم في عام ٢٠١٤م (١٧١٥٦) عضوًا وعضوة (وزارة التنمية الاجتماعية، ٢٠١٤م)، فلا يشكلون سوى ٠,٦٤٪ من مجموع السكان العُمانيين، الذين تزيد أعمارهم عن ٢٠ عامًا [١٤]. ويزداد عدد الجمعيات في السلطنة من فترة زمنية لأخرى لكن بشكل بطيء، - ما عدا - عام ٢٠١٤م حيث كان أعلى معدل ارتفاع ١٢,١٧٪، في حين كان + ٤,٨٥ عام ٢٠١١م، و+ ٣,٧٠ لعام ٢٠١٢م، ووصل إلى + ٢,٦٧ عام ٢٠١٣م. كما أن هناك عزوفًا من المواطنين على الانضمام للنشاطات التطوعية في نطاق الجمعيات والمؤسسات الأهلية نتيجة تعقيد الإجراءات في عملية إشهارها.

تشكل جمعيات المرأة العُمانية النسبة الأكبر من الجمعيات والمؤسسات الأهلية، حيث تشكل نسبة ٤٤٪ من مجموع الجمعيات. وتتوزع الجمعيات في السلطنة على أربعة قطاعات، يأتي في المرتبة الأولى قطاع المرأة (٤٥٪)، وفي المرتبة الثانية القطاعان الخيري (٢٣٪) والمهني (٢٣٪)، وفي المرتبة الثالثة قطاع نوادي الجاليات (٩٪).

هناك احتياج واضح لتوجيه نظرة ناقدة لقدرات وفعالية الجمعيات والمؤسسات الأهلية، وذلك لتحديد نوعية الدعم المطلوب لمساعدة القطاع، وكيف يمكن أن تساعد الحكومة في تحسين قدراته، وإيجاد علاقات فاعلة، وتوجيه الدعم، وتيسير تقاسم المهارات والخبرات داخل القطاع. وتحتاج الجمعيات والمؤسسات الأهلية إلى تبني مهارات جديدة، وإقامة الشراكات والنماذج التنظيمية، وإلى تحسين مهاراتهم في مجال الأعمال التجارية، وتعزيز الحوكمة داخل إدارتها، ومن الأهمية بمكان العمل على تعزيز قدرة هذا القطاع من خلال البرامج التي تعمل على تحسين وتطوير الكفاءة والفعالية داخله.

١٤) وزارة الاقتصاد الوطني، ٢٠١١م، ص ٦٥

بينت النظرة الفاحصة، والتحليل التشريعي لقانون الجمعيات الأهلية، أن هناك حاجة لتطوير الإجراءات الخاصة بالحوكمة الداخلية للجمعيات، وقد بدأت الوزارة بالفعل بمراجعة القانون، إلا أنه يجب الانتهاء من هذه الخطوة، وإصدار القانون الجديد بمرسوم سلطاني، والأهم هو التعريف بالقانون وتفعيله.

أظهرت النقاشات مع الجمعيات والمؤسسات الأهلية والشركاء من القطاع الحكومي، والقطاع الخاص أن القطاع الأهلي يعاني من تحديات كثيرة أهمها:

- **الإطار التشريعي والقانوني:** قد يعد بعض التشريعات والقوانين من القدرة على إحداث التغييرات التي تطمح إليها متطلبات الاستراتيجية في هذا السياق؛ والاحتياج إلى المصادقة على الاتفاقيات الدولية الداعمة للقضايا المطروحة في الاستراتيجية. وهناك أيضًا محدودية في مجالات تسجيل الجمعيات الأهلية، ما يقلص من دور القطاع الأهلي كلاعب أساسي في عملية التنمية الاجتماعية. إن تأخر إجراءات الإشهار والتسجيل أدى إلى ظهور بعض الظواهر السلبية داخل القطاع منها ظهور الفرق التطوعية غير المنظمة. وهناك ضرورة وجود آلية أكثر وضوحًا وشفافية لتمويل الجمعيات من قبل القطاع الخاص، والانتقال تدريجيًّا من التمويل غير المشروط إلى التمويل على أساس البرامج والمشاريع.
- **الإطار التنسيقي:** ضعف آليات التنسيق بين الأجهزة المختلفة؛ حيث إن الأهداف لا تكون مشتركة بين تلك الأجهزة نتيجة لتعدد أولوياتها وانتشار ثقافة تخطيط القطاع الواحد، وليس عبر القطاعات المختلفة لعمل منظومة تكاملية.
- **الإطار التنظيمي والمؤسسي:** معظم الجمعيات والمؤسسات الأهلية تعاني من نمط إدارتها لبرامجها، وآليات عملها البعيدة عن الاحتراف، والكفاءة المهنية والعلمية، كما أنها ليست فاعلة في المجتمع الذي تستهدفه بنشاطاتها؛ فلذلك فهي غير ملمة باحتياجات ومتطلبات

هذا المجتمع. وهناك أيضًا ضعف في توافر الموارد البشرية؛ سواء كمًّا أو كفاءةً. يوجد هناك اتكالية كبيرة من الجمعيات والمؤسسات الأهلية على الدولة في التمويل، وعليها أن تطور علاقاتها مع المجتمع المستهدف، وأن تبتكر مشاريع ذاتية التمويل، وذات جدوى اقتصادية، ومنفعة للمستفيدين.

- **الإطار الثقافي:** ويرجع ذلك إلى انتشار الثقافة السائدة في المجتمع بالاعتماد على الدولة في معطيات وتدخلات التنمية الاجتماعية بكافة أشكالها، ما قد يؤدي إلى مقاومة من المجتمع لإحداث التغيير النوعي من الاتكالية إلى الاعتماد على الذات؛ كما أن هناك تحديًا يتعلق بالتخوف من الانعكاسات السلبية الناتجة عن الانفتاح على العالم الخارجي، على ثقافة وقيم المجتمع العُماني.

– **الإطار المعلوماتي:** إذ هناك ضعفًا في المسوحات والدراسات المتعلقة بقضايا التنمية الاجتماعية بصفة عامة، وأيضًا هناك تحدٍّ بشأن مواكبة التغييرات المتسارعة في مجال تقنية المعلومات.

– **الإطار التوعوي:** ويرجع التحدي في التوعية هنا إلى عدة مجالات منها: ضعف الوعي المجتمعي بأهمية دور الجمعيات والمؤسسات الأهلية، اعتراف القطاع الحكومي بدور الجمعيات والمؤسسات في التنمية الشاملة والمستدامة؛ والوعي بالقضايا المجتمعية وأخيرًا دور الإعلام في تسليط الضوء على قضايا العمل الاجتماعي، والصورة المحدودة لهذا القطاع في وسائل الإعلام، الأمر الذي أدى إلى ضعف نسبة الانتساب إلى الجمعيات والمؤسسات الأهلية، وبطء انتشارها ونمـــوها؛ ما أدى إلى ضعف ثقة المجتمع في الجمعيات والمؤسسات الأهلية.

أظهر القطاع الخاص في الفترات الأخيرة ميلاً إلى تمويل النشاط المجتمعي، وقد يرجع ذلك إلى وجود وتنامي الأعمال التجارية الناجحة، وتحقيقه لأرباح كبيرة، وإلى تطور العلاقة بين الجمعيات والمؤسسات الأهلية، والقطاع الخاص، والتي أصبحت أكثر عمقًا، وكذلك إلى تنامي وزيادة وعي القائمين على القطاع الخاص بأهمية وضرورة الاضطلاع بالمسؤولية الاجتماعية، والمشاركة في تمويل المشاريع التنموية. ويجب تشجيع القطاع الخاص على القيام بدور أكبر في عملية التنمية، وخاصة رعاية الأشخاص ذوي الإعاقة، وتقديم المساعدات لأصحاب الدخول المحدودة، ومساعدة الباحثين عن عمل، ورعاية المواهب، ودعم الأبحاث العلمية. كما أن هناك احتياجًا إلى توضيح أن الأدوار الاجتماعية للقطاع الخاص ليست وجاهة اجتماعية؛ بل تصبح جزءًا من حوكمة الشركات، بمعنى أن الشركات ورجال الأعمال مدينان للمجتمع بالنجاحات التي حققوها، وبالآتي ينبغي أن تُستقطع نسبة من أرباحهما لصالح خدمة المجتمع.

يعتمد تنفيذ الاستراتيجية وتحقيق أهدافها على مجموعة من الافتراضات أو الرهانات والتي يجب توافرها: منها استمرار الإرادة لدى متخذي القرار نحو إحداث التغيير الإيجابي المطلوب، وتذليل الصعوبات التي من المحتمل أن تواجه عملية التنفيذ، بالإضافة إلى تدبير التمويل المطلوب وتوفير وتطوير قدرات الكوادر المتخصصة لتتمكن من القيام بمهامها، تحديد دور وزارة التنمية الاجتماعية وضرورة تحسين وبناء جسور التعاون بين الوزارة والشركاء من المجتمع والقطاع الخاص، ما يتيح لها بناء شراكة حقيقية مع جميع الشركاء والوزارات ذات الاختصاص، مع ضرورة تركيز برامجها على تحقيق التنمية الشاملة. وتُعدُّ مشاركة القطاع الخاص من الافتراضات المؤثرة لتحقيق أهداف الاستراتيجية، ولذلك يجب تنمية روح المسؤولية الاجتماعية لديه وتشجيعه على مراعاة البُعد الاجتماعي في عملية التنمية، والتركيز على دعم الناحية التنموية، وليس المشروعات الخيرية على الرغم من أهميتها.

٣- التحولات والإنجازات المنتظرة:

إن تحقيق الأثر الرئيسي لاستراتيجية محور الجمعيات والمؤسسات الأهلية " قطاع أهلي مسؤول ومستقل وقادر على تشكيل وعي مجتمعي قوي وفعال نحو خدمة المجتمع العُماني"، وذلك خلال السنوات العشر القادمة ٢٠١٦-٢٠٢٥م. ويتطلب هذا إقامة شراكة تكاملية بين القطاع الأهلي، والقطاع الحكومي، والقطاع الخاص تساهم بكفاءة وفعالية في التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة. ويأتي الوصول لهذا الأثر من خلال تحقيق مجموعة من الإنجازات والنتائج تتمثل في: تحديث وتنقيح التشريعات الخاصة بالجمعيات الأهلية والتي تشمل الإشهار، إعادة الترخيص، واستحداث مدونة للأخلاقيات والسلوك والأنظمة الداخلية لحوكمة الجمعيات والمؤسسات الأهلية. وكذلك الاستمرار في تقديم دعم فني ومالي ذي نوعية جيدة ومبني على أساس دعم البرامج لمؤسسات القطاع الأهلي، ويتم بالشراكة مع القطاع الخاص. كما يجب العمل نحو تطوير القدرات المؤسساتية والبشرية لمؤسسات القطاع الأهلي مع التركيز بوجه خاص على الجمعيات النسائية، وتلك العاملة في مجال الإعاقة. والوصول إلى صورة عامة إيجابية للجمعيات والمؤسسات الأهلية، ومحفزة على المشاركة المجتمعية الفعالة وخاصة من الشباب والمرأة والأشخاص ذوي الإعاقة.

القيم المقترحة للجمعيات والمؤسسات الأهلية

- الشفافية: مع الدولة، والجهات المانحة، والمجتمع، والشركاء.
- الثقة: مع الجهات الحكومة وغير الحكومية.
- المسؤولية: التي يجب توافرها لدى من يعمل في مجال التنمية الاجتماعية.
- المساءلة: أمام المجتمع والمستفيدين، والحكومة.
- الشرعية: تعمل بالقانون.
- إحداث أثر: على المجتمع وعلى الفئات المستهدفة.
- الحوكمة: - الأنظمة الداخلية
  - أدلة العمل
  - تداول الإدارات.

يمكن البدء ببعض الأنشطة التمهيدية، وذلك لتحقيق مكتسبات سريعة نحو الوصول للأثر المرجو من الاستراتيجية؛ تتمثل هذه الأنشطة في القيام بعمل تقييم شامل للجمعيات والمؤسسات الأهلية في السلطنة باستخدام أدوات علمية مقننة، تمت تجربتها وأثبتت نجاعتها؛ والقيام بعمل دراسة نوعية سريعة باستخدام أسلوب "البحث السريع بالمشاركة" للتعرف على أفضل الوسائل المقترحة للاستفادة من رافد المسؤولية المجتمعية. وكذلك القيام بمساعدة الجمعيات الأهلية لعمل أو مراجعة مخططاتها الاستراتيجية خاصة في ظل المتغيرات التي تحدث في المنطقة، والتي تؤثر على الأولويات، وعلى ميادين عمل الجمعيات. إن إحداث تغير جذري في هيكلية، وبنية،

ورؤية، وأهداف الجمعيات والمؤسسات الأهلية، بحيث ترتقي إلى مستوى الجمعيات والمؤسسات الكفء التي تقدم خدماتها إلى المجتمع بنوعية أفضل، وأقل كلفة من الحكومة، أو الشركات، وهو الوسيلة الوحيدة للوصول إلى شريك فاعل في التنمية المتكاملة، وهذا لن يتأتى إلا من خلال وضع حلول للفجوة القائمة بين العديد من الجمعيات الأهلية، وبين المجتمعات، والتي من المفروض أنها تمثلها، وهذا لن يتم إلا إذا اكتسبت هذه الجمعيات والمؤسسات مصداقية في عملها، بتواصل جيد مع المجتمع، وزيادة كفاءتها.

سيتسنى خلال الفترة القادمة البدء في توفير بيئة داعمة لعمل الجمعيات والمؤسسات الأهلية؛ وذلك من خلال إصدار قانون الجمعيات الأهلية الجديد، لتسهيل عملية تسجيل الجمعيات والمؤسسات، وكذلك وضع إطار تشريعي لعمل "الفرق التطوعية"، واحتواء ورصد الزيادة في الطلب على تشكيلها، وكذلك إعادة النظر ومراجعة اللوائح والأنظمة الداخلية للجمعيات الأهلية لضمان أن تكون متماشية وغير متعارضة مع قانون "الجمعيات الأهلية"، وضمان المزيد من المشاركة والتمثيل للمرأة والشباب داخل مجالس الإدارات. بالإضافة إلى الانتهاء من إنشاء/تحديث مدونة الأخلاقيات/السلوك للجمعيات الأهلية، ووضع المعايير لها وذلك لحماية القطاع من المخاطر المرتبطة بسمعتها المهنية والتي من الممكن أن تنتج من النمو السريع والتجزؤ غير المحسوب داخل القطاع. من ناحية أخرى، سيتسنَّى مع عام ٢٠٢٠م الانتهاء من وضع المعايير الخاصة وتنفيذ النشاط الخاص بإعادة الترخيص. بحلول العام ٢٠٢٥ تكتمل المنظومة الخاصة بالجمعيات والمؤسسات الأهلية من حيث المشاركة الفاعلة والمؤثرة في بناء المجتمع العُماني لتكون الشريك الثالث في تطوير وحماية ورفاهية الأسرة العُمانية بالشراكة والتنسيق التام مع الحكومة، والقطاع الخاص كما هو موضح بالشكل الآتي.

شكل رقم (٢٥)

دور الجمعيات والمؤسسات الأهلية في المجتمع العُماني

المحور السادس: الدعم المؤسسي.

يُمثل تقديم الخدمات الاجتماعية تحديًا كبيرًا للحكومات؛ خاصة تلك التي تحرص على الاهتمام بمواطنيها ورعايتهم، والعمل على توفير وتلبية احتياجاتهم، ولما كانت السلطنة حريصة كل الحرص على تلبية احتياجات المواطنين؛ فلقد أولت الحكومة ممثلة بوزارة التنمية الاجتماعية مسئولية تنفيذ رؤيتها الخاصة بتقديم الخدمات الاجتماعية المختلفة.

وحتى تتمكن الوزارة من القيام بواجباتها ومسئولياتها المناطة بها، والتي تتمثل في توفير مختلف الخدمات الخاصة بالضمان الاجتماعي، والرعاية الاجتماعية للأسر، والأطفال، والأشخاص ذوي الإعاقة، والمسنين، وغيرها من الفئات المحتاجة بالتنسيق مع الوزارات، والمؤسسات الاجتماعية الأخرى ذات الصلة في مجال السياسات الاجتماعية؛ فلا بد أن تتمتع بإطار مؤسسي فعال مبني على القدرات، والخبرات المدربة التي تتمتع بالمهارات، والكفاءات اللازمة، في الوقت نفسه فإن تدعيم نظام الإدارة المالية يعد متطلباً جوهريًا ليس فقط لدعم جهود التطوير المؤسسي، وبناء القدرات، ولكن لتعزيز قدرة الوزارة على تمويل برامجها الطموحة الخاصة بتطوير العمل الاجتماعي بالسلطنة.

ويقدم هذا المحور البرامج الاستراتيجية لمحور الدعم المؤسسي للوزارة في إطار الاستراتيجية المتكاملة للعمل الاجتماعي التي تسعى إلى تعزيز وتنمية العمل الاجتماعي، وتحقيق أقصى درجات التمكين، والإنصاف، والاندماج الاجتماعي. كذلك يستعرض هذا المحور أهم الإنجازات، والتحديات المؤسسية والمالية التي بينها التقرير التشخيصي.

١- أهم الإنجازات:

قامت الوزارة بالاستثمار في بنيتها المؤسسية والبشرية خلال السنوات الماضية، حيث زاد عدد موظفيها بشكل متصاعد لسد الطلب المتزايد على خدمات الوزارة مع زيادة نسبة تغطية كافة المحافظات والولايات بخدماتها. وقد بلغ إجمالي عدد الموظفين بالوزارة ٢٧٠٦ موظفًا في شهر مايو ٢٠١٥، أكثرهم حاصلون على "دبلوم التعليم العام" (٣٢,٩٨٪)، يليهم الحاصلون على "البكالوريوس/الليسانس" (٢٢,١٤٪)، يليهم الحاصلون على "دبلوم مابعد دبلوم التعليم العام" (٢٠,١٤٪)، وتبلغ نسبة الموظفين الحاصلين على درجة الماجستير (١,٦٣٪) في حين لم تتعدَّ نسبة الحاصلين على الدكتوراة ٠,٣٣)٪(، وتبقت نسبة (٢٢,٨١٪) للموظفين الحاصلين على مادون مؤهل دبلوم التعليم العام.

في الوقت نفسه استثمرت الوزارة في كوادرها البشرية من خلال برامج التدريب، والتأهيل، وإرسال المبعوثين للحصول على الشهادات العلمية، والمشاركة في البرامج الدولية المتقدمة بهدف الرقي بمستوى الخدمات المقدمة. وخلال عام ٢٠١٤م بلغ إجمالي عدد الموظفين الذين التحقوا بدورات تدريبية في مختلف المجالات (١٥٩٩) متدربًا. وفي نفس العام أرسلت الوزارة عددًا من الموظفين لمواصلة دراساتهم الجامعية والعليا في مختلف التخصصات داخل وخارج السلطنة بلغ عددهم (٢٥) موظفًا منهم (١٥) من الذكور، و(١٠) من الإناث. ولم تهتم الوزارة فقط بالكادر البشري، ولكنها سعت إلى تطوير نظم العمل فيها من خلال إنشاء قواعد البيانات، والنظم الإلكترونية مثل: إنشاء نظام "تكافل" والبدء في استخدام نظام "مورد".

قطعت الوزارة شوطًا متقدمًا في التحول الإلكتروني، وذلك بهدف تحويل الخدمات المقدمة للمجتمع من الصيغة اليدوية للصيغة الإلكترونية، وصولاً للحكومة الإلكترونية.

٢- التحديات المطروحة:

على الرغم من الإنجازات المتحققة، إلا أن الوزارة تواجه عددًا من التحديات لعل أهمها تطوير وتنمية بنيتها التحتية، وقدراتها البشرية، حيث أن الإنجازات السابق الإشارة إليها لم تؤدي للوصول إلى التركيبة المثالية للموارد البشرية، وطبيعة التأهيل والمهارات اللازمة لأداء الوزارة لوظائفها بالشكل الواجب، فنحو ٣٥٪ من إجمالي الموظفين في الوزارة يعملون في وظائف استشارية وخبراء، ووظائف إدارية مساعدة تعمل على تقديم خدمات للشرائح المستفيدة بشكل غير مباشر، وبالنسبة للأخصائيين، والباحثين الاجتماعيين، والوظائف الفنية ذات العلاقة المباشرة مع القضايا الرئيسية التي تتولاها الوزارة مثل: قطاعات الطفل، والمرأة، والمسنين، وذوي الإعاقة، فتبلغ نسبتهم من مجموع الموظفين في الوزارة ٣٣٪، وفي الوقت نفسه لا تزال الوزارة بحاجة إلى تطوير منظومة البيانات والمعلومات اللازمة لتخطيط برامج الدعم الاجتماعي والاستهداف الفعال لمستحقي الخدمات الاجتماعية المختلفة، كما يرتبط بذلك إشكالية أخرى تتعلق بعدم كفاية الموارد المالية المتاحة، وتوزيعها على الخدمات المختلفة.

إن تطوير عمل الوزارة وبنيتها المؤسسية والمالية وقدراتها الاستراتيجية لا بد وأن تنسجم مع إطار عام إستراتيجي يحكم التغيرات الواجب تنفيذها، ويضمن الانتقال من مبدأ إتاحة الخدمات إلى مبدأ جودة الخدمات، وهو أحد أهم التحديات التي تواجه منظومة عمل الوزارة، إذ لا بد أن يتم العمل في إطار الجودة القائمة على خدمة أهداف استراتيجية واضحة، وتحقيق إنجازات تسهم في تحسين مؤشرات الأداءالمخطط لها، ويتطلب ذلك إعادة النظر في منظومة المشاركة في صنع القرار داخلها وتوجيهها من خلال برنامج متطور للمتابعة والتقييم.

ويعد تطوير الهيكل التنظيمي المعمول به حاليًا، ومدى إرتباطه بإحتياجات الوزارة وبرامج خططتها الاستراتيجية ومواردها المالية والبشرية المتاحة من القضايا التي تتطلب المزيد من العمل باعتبارها جوهر الإدارة الرشيدة، وحوكمة عمل الوزارة.

إن الطبيعة التداخلية للخدمات الاجتماعية وعلاقتها الوثيقة مع القضايا الكلية مثل: الأداء الاقتصادي والمالي للدولة، وخدمات التعليم والصحة المقدمة، يفرض على الوزارة تنسيق أعمالها وأنشطتها مع العديد من مؤسسات الدولة، وعلى ذلك يبدو توثيق العلاقة، والفهم المشترك مع بعض المؤسسات مثل: المجلس الأعلى للتخطيط، ووزارة المالية، إضافة إلى وزارتي التربية والتعليم، والصحة من أهم التحديات التي على الوزارة التعامل معها في الأجل القصير، بل أن هذا التحدى يظهر أكثر تعقيداً في ضوء تداخل عمل الوزارة مع العديد

من الاتفاقيات الدولية التي قامت السلطنة بالتصديق أو الانضمام إليها، ومع مهام اللجان الوطنية العديدة التي تم تشكيلها للتعامل مع قضايا وحقوق الطفل، والمرأة، والأشخاص ذوي الإعاقة وغيرها.

يرتبط توجه السلطنة بشكل عام والوزارة بشكل خاص لتحقيق أقصى درجات التمكين، والإنصاف، والاندماج الاجتماعي بإعادة النظر في منظومة عمل الوزارة بشكل يسمح بدرجة متقدمة من اللامركزية، وتمكين مديريات ودوائر الوزارة على مستوى المحافظات والولايات من خلال منحها المزيد من الصلاحيات والمسؤوليات. إن قرب هذه المديريات والدوائر إلى متلقي الخدمات الاجتماعية، ومدى معرفتهم الواسعة بإحتياجات وتفضيلات المواطنين والتغير في أحوالهم الاجتماعية والمعيشية تجعلها في وضع أفضل من حيث استهدافهم وتتبعهم وخدمتهم بشكل يضمن تحقيق التمكين، والإنصاف، والاندماج الاجتماعي.

شهد القرن العشرين طفرة تكنولوجية غير مسبوقة بشأن استخدام تكنولوجيا المعلومات في تقديم الخدمات الحكومية بشكل عام والخدمات الاجتماعية بشكل خاص. في الوقت نفسه فإن دائرة مستخدمي الإنترنت في تزايد مستمر بشكل دفع الحكومات إلى إستحداث وتطوير نطاق خدماتها الإلكترونية، ويعد ذلك من التحديات التي تواجه الوزارة حيث أن التوسع في تقديم الخدمات الإلكترونية والاستفادة من تكنولوجيا المعلومات بشأن تطوير نظم التقنية المعمول بها في الوزارة وإستحداث المزيد منها، بات من الضروريات في ظل هذا التطور، وفي ظل توجه السلطنة لتكون شريكًا في المجتمع الرقمي العالمي.

إن القدرة على تقديم الخدمات والتوسع فيها وزيادة مستويات جودتها في ظل إحتمالية تراجع الإيرادات المالية للسلطنة في ضوء تراجع أسعار النفط ومشتقاته تمثل تحدياً رئيسياً للوزارة يدفعها إلى إتخاذ المزيد من السياسات والإجراءات بشأن زيادة كفاءة الإنفاق، وترتيب الأولويات وفقاً لبرامج مخططة لها مؤشرات واضحة، إضافة إلى إستطلاع بدائل التمويل غير التقليدية التي تعتمد على مفهوم المسئولية الإجتماعية للقطاع الخاص والمساهمات التطوعية.

٣- التحولات والإنجازات المنتظرة:

تسعى البرامج الاستراتيجية المقترحة لدعم البنية المؤسسية والمالية للوزارة، وتحقيق الأثر "وزارة تواكب التطورات التكنولوجية والأساليب العلمية الحديثة في دعم اتخاذ القرار،وتقدم خدمات اجتماعية ذات جودة عالية بأسلوب لامركزي وكفء وفعال، تبني وتطور بنيتها التحتية وقدرتها البشرية، تدير مواردها المالية بشفافية وعدالة، تتصل وتتفاعل مع المستفيدين"، ويقدم هذا المحور ستة برامج رئيسية تعمل على. ويوضح الشكل التوضيحي الآتي العلاقة المتشابكة بين البرامج الستة لمحور الدعم المؤسسي.

شكل رقم (٢٦)

العلاقة المتشابكة بين البرامج الستة لمحور الدعم المؤسسي

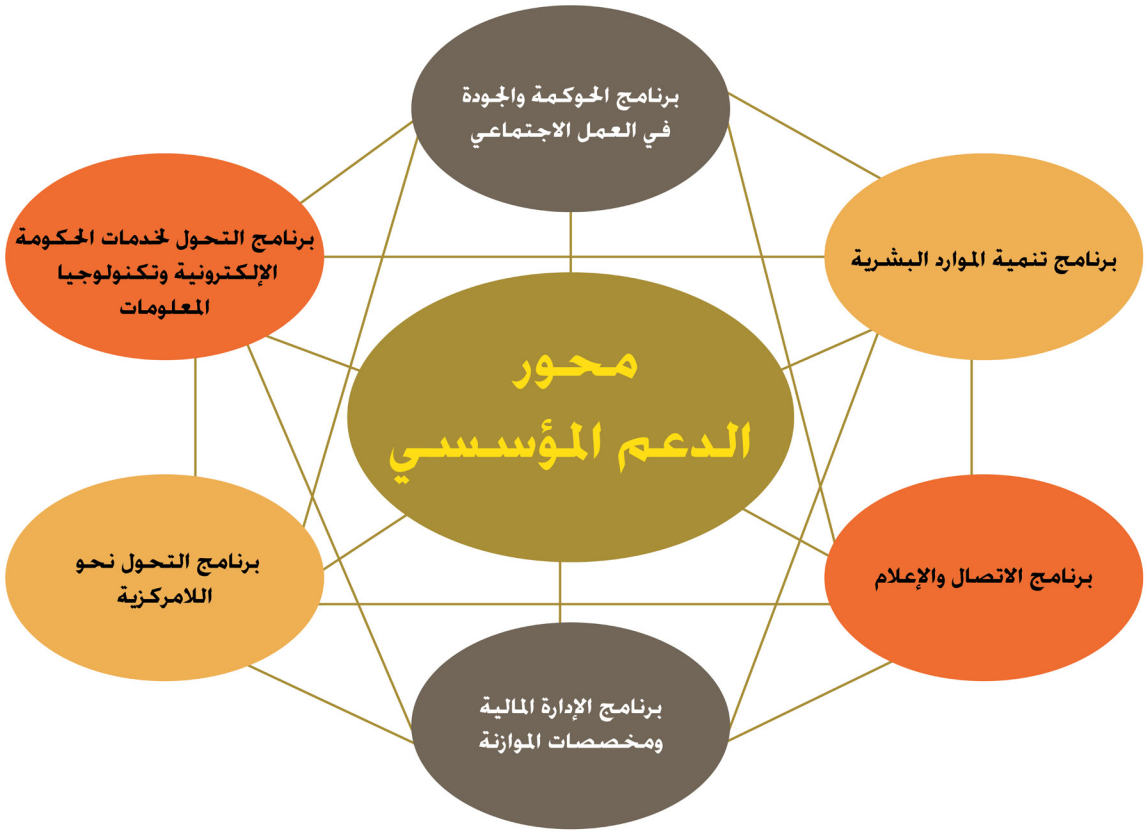

- **البرنامج الأول: الحوكمة والجودة في العمل الاجتماعي.**

يهدف هذا البرنامج إلى الوصول لعملية صنع القرار التي تتسم بالكفاءة والفاعلية ونتائج مخططة يتم متابعة تحقيقها، وذلك من خلال وجود منظومة متكاملة للمؤشرات والمقارانات المرجعية، ودعم هذه العملية من خلال بيانات ومعلومات مفصلة، واستطلاع آراء متلقي الخدمة بشأن الكفاية، والجودة، والعدالة، هذا بالإضافة إلى استحداث نظام لجوائز الإجادة، واتباع منظومة للتقييم والمتابعة على أساس مبدأ الإدارة بالنتائج، وإستحداث كيان لإدارة ومتابعة تنفيذ برامج الاستراتيجية المختلفة.

- **البرنامج الثاني: تنمية الموارد البشرية.**

بما أن الموظفين في الوزارة يمثلون حجر الأساس الذي يعمل على تحقيق أهدافها، ويهدف هذا البرنامج مستقبلًا بأن تحظى الوزارة بموارد بشرية ممكنة ومؤهلة، ولديها إمكانات مادية لأداء المهام المنوطة بها حتى تستطيع تحقيق أهدافها بكفاءة وفعالية بما يواكب أحدث التطورات العلمية، وذلك من خلال أعداد القيادات وتزويدهم بالمهارات الأساسية والحديثة، وأعداد الكوادر الفنية المتخصصة والمؤهلة، بالإضافة إلى أعداد الكوادر المالية والإدارية.

- **البرنامج الثالث: الإتصال والإعلام.**

لما كان الاتصال والإعلام عاملا رئيسياً في تعزيز المشاركة سواء داخلياً على مستوى الوزارة، أو خارجياً على مستوى متلقي الخدمة والمستفيدين فكان لا بد لمحور الدعم المؤسسي أن يشتمل على برنامج الاتصال والإعلام الذي من شأنه مستقبلًا أن يعزز دور الوزارة حتى تتصل وتتفاعل إيجابيًا مع متلقي الخدمات المستفيدين، ووسائل الإعلام، ومديرياتها ودوائرها، على أن يتم ذلك من خلال التفاعل الإيجابي مع مختلف وسائل الإعلام المختلفة بما فيها وسائل التواصل الاجتماعي الحديثة، والتواصل الإيجابي مع الوزارات، والمؤسسات، والمجالس، واللجان ذات العلاقة بعملها مثل: وزارتي التربية والتعليم، والصحة، واللجان المتخصصة بقضايا وحقوق الطفل، والمرأة، والأشخاص ذوي الإعاقة، فضلًا عن التواصل مع مؤسسات القطاع الخاص، هذا بالإضافة إلى التواصل الداخلي مع المديريات والدوائر المختلفة، وتتوجه الوزارة في عملها القادم نحو تعزيز الإعلام الاجتماعي كمكون ضمن أطر عملها.

- **البرنامج الرابع: الإدارة المالية ومخصصات الموازنة.**

تُعد الموارد المالية والموازنة من أهم المحاور التي تؤثر في تنفيذ السياسات والبرامج المختلفة للوزارة، وحتى تتمكن الوزارة من تنفيذ أهدافها المرجوة لا بد، وأن يكون لديها إدارة مالية تتمتع بالكفاءة والمرونة، وتخضع للتدقيق الداخلي الدقيق على مختلف المستويات، وأن تضمن تحقيق العدالة والشفافية في توزيع المخصصات المالية بين المديريات والدوائر، ومن هذا المنطلق؛ يهدف هذا البرنامج لأن يكون لدى الوزارة موازنة شفافة وعادلة، وتعكس استراتيجية الوزارة، وذلك من خلال تبني موازنة إنمائية تقوم على أساس البرامج، وتبني معادلة تمويلية

شفافة تخصص الموازنات للمديريات والدوائر بالمحافظات والولايات. هذا بالإضافة إلى استحداث نظام شامل للتدقيق والرقابة يتسم بالكفاءة والفاعلية.

- **البرنامج الخامس: التحول نحو اللامركزية.**

يُعد واحدًا من أهم البرامج التي تقوم على دعم الإطار المؤسسي للوزارة. ويهدف هذا البرنامج إلى أن تستجيب الوزارة إلى متطلبات وإحتياجات المواطنين من خلال نظام لامركزي منضبط يتوافر له التأهيل الجيد والرقابة. على أن يتم ذلك عن طريق تخطيط المهام وتوزيعها فنياً على المستويات المختلفة. وإصدار إطار تشريعي محكم لتفويض السلطات والمسئوليات. وبناء القدرات على المستويات المختلفة. فضلًا عن تبني منظومة للرقابة والمتابعة على المستوى المركزي.

- **البرنامج السادس: التحول لخدمات الحكومة الإلكترونية.**

في ظل التغيرات المتلاحقة والاعتماد الكبير على التكنولوجيا والحكومة الإلكترونية كأداة قوية تتيح تحقيق الأهداف بأقصى درجة ممكنة من الكفاءة والفعالية؛ يركز هذا البرنامج على التحول لخدمات الحكومة الإلكترونية. والنظم التقنية لتصبح الوزارة مستقبلًا مستخدمة لأحدث نظم التقنية والتكنولوجيا لتقديم خدمات إلكترونية فعالة للمواطنين. وذلك من خلال نظام تقني كفء وعادل. يقوم بتبسيط الإجراءات ويحكم الرقابة على العمليات الإدارية والمالية. ومنظومة إلكترونية تتيح البيانات والمعلومات المحدثة. وتقدم الخدمات مباشرة للمواطنين عبر الإنترنت. وتسمح بالتواصل الإلكتروني بين الوزارة والمستفيدين.

وبنظرة مستقبلية؛ يُعد تنفيذ برامج محور الدعم المؤسسى استثمارًا جيداً من حيث بناء القدرات، واستحداث أنظمة تقنية حديثة، والتحول نحو الحكومة الالكترونية حتى تواكب الوزارة متطلبات العصر الحديث، فضلًا عن التوسع في الشراكة مع القطاع الخاص، والتواصل مع المستفيدين، الأمر الذي يضمن التوافق المجتمعي، والاندماج الاجتماعي، ولعل أحد أهم نتائج تنفيذ هذه البرامج هي: تعزيز الثقة بين الوزارة والمستفيدين من خدماتها؛ من خلال تولد الشعور لديهم بحرص الوزارة على تلبية احتياجاتهم، والرضا عن خدماتها.

الفصل السابع: منهجية التنفيذ والمتابعة وعوامل نجاح الاستراتيجية.

يركز هذا الفصل على الجوانب التنفيذية للاستراتيجية، والتي تتضمن إدراج النوع الاجتماعي باعتبارها قضية تقاطعية بين مكونات وآليات العمل في محاور الاستراتيجية الستة من حيث فئات المجتمع التي تخدمها التدابير، والتوجهات المختلفة التي تطرحها المحاور، وأيضًا عرض لآليات التنسيق الوطني، والتي يتوافر من خلالها برامج وخدمات متكاملة، وذات كفاءة وفاعلية لتلك الفئات، وشرح تفصيلي للإطار المبني على النتائج، بالإضافة إلى تفصيل المتطلبات المالية والبشرية، وآليات التمويل المبتكر، وعوامل نجاح هذه الاستراتيجية، وذلك على النحو الآتي:

أولًا: النوع الاجتماعي باعتباره قضية تقاطعية.

هناك تقاطعات تربط بين مكونات وآليات العمل في محاور الاستراتيجية الستة من حيث فئات المجتمع التي تخدمها التدابير، والتوجهات المختلفة التي تطرحها المحاور، وأيضًا العمليات التنسيقية بينها، والتي توفر برامج وخدمات متكاملة، وذات كفاءة وفاعلية لتلك الفئات. أما القضايا التقاطعية فهي الموضوعات التي لها أثر كبير على فئات المجتمع بتنوعاته (وخاصة تلك المعرضة أكثر للهشاشة الاقتصادية والاجتماعية)، والتي تتقاطع مع جميع محاور العمل الاجتماعي، وبالآتي يتطلب العمل فيها بصورة منهجية ومؤسسية. وتظهر مقاربة النوع الاجتماعي تحديدًا كقضية تقاطعية في هذه الاستراتيجية، إذ لا يتعلق النوع الاجتماعي بالمرأة فقط، وإنما بالمرأة، والرجل، ومدى تأثير ثقافة المجتمع السائدة على دور المرأة، ودور الرجل، والتوقعات المطلوبة من كل منهم في المجتمع، حيث تبدو مظاهر التحديات الاجتماعية والاقتصادية بصورة مختلفة على كل من النساء والرجال، وفي المراحل العمرية المختلفة نتيجة لتلك التوقعات؛ وتقدم الدراسة التي قامت بها وزارة التنمية الاجتماعية مؤخرًا حول مشكلة الطلاق دليلاً قوياً على مدى اختلاف المظاهر، والتأثيرات لتلك التحديات على المرأة والرجل من منظور كل منهم [١٥].

وعلى الرغم من وجود اهتمام كبير على مستوى القيادة العليا بالسلطنة لدعم وتحفيز المشاركة الفعالة للمرأة في تنمية وتطوير المجتمع العُماني، إلا أن السلطنة ما زالت تحتل موقعًا متأخرًا في التصنيف العالمي للفجوة القائمة على النوع الاجتماعي (١٢٥ من أصل ١٣٥ شملهم التصنيف العالمي في عام ٢٠١٢م [١٦]. كما أظهر التقرير التشخيصي للوزارة المقدم في عام ٢٠١٤ دلائل واضحة على تلك التحديات [١٧]. فعلى سبيل المثال:

١٥) واقع الطلاق في المجتمع العُماني – دراسة ميدانية ٢٠١٥م.
١٦) المرأة والرجل في سلطنة عُمان المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، ٢٠١٤م.
١٧ تقرير الدراسة التشخيصية لاستراتيجية العمل الاجتماعي بسلطنة عُمان. ٢٠١٥م.

- تمثل المرأة نسبة ٥٨٪ من حالات الضمان الاجتماعي ما يعد مؤشرًا مهمًّا لوضع المرأة الاقتصادي مقارنة بالرجل، نتيجة التحديات الاجتماعية التي تواجهها وعلى رأسها مشكلة الطلاق؛ إذ تأتي فئة المطلقات في المرتبة الثالثة من فئات الضمان الاجتماعي.
- على الرغم من التطور في مشاركة المرأة في الحياة الاقتصادية، إلا أن هناك محدودية في مواقع صنع القرار بصفة خاصة مقارنة بالرجل.
- هناك نقص في وعي المرأة بصفة عامة بحقوقها، والخدمات المتاحة لها، وكيفية الوصول لها، أو المطالبة بها في حالة عدم كفايتها، ما يُضعِف من إمكانية تفعيل دور المرأة في المجتمع كشريكة للرجل في التنمية.
- على المستوى المؤسسي: هناك نقص في الكفاءات المؤهلة لإدماج منظور النوع الاجتماعي في العمل الاجتماعي، وأيضًا في البيانات المصنفة والتي تم تحليلها، وأعداد التقارير النوعية حسب الجنس والعمر في الخدمات، والبرامج المتاحة، ما يُصعب من عملية صنع القرار، أو في قياس أثرها على تحسين وضع ودور المرأة في المجتمع، على سبيل المثال: أثر الإعاقة على المرأة في المراحل العمرية المختلفة مقارنة بالرجل من حيث فرص الحياة الكريمة؛ أو أثر الشيخوخة على المرأة واحتياجاتها مقارنة بالرجل.

وبناء على الوضع الحالي وفي إطار العمل بمحاور الاستراتيجية الستة، وأيضًا بالتوافق مع الأهداف العالمية للتنمية المستدامة (٢٠١٥-٢٠٣٠)، ومع التزامات السلطنة بالاتفاقيات الدولية مثل: اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو)، ستتوجه الوزارة استراتيجيًّا نحو إدماج منظور النوع الاجتماعي في جميع محاور استراتيجية العمل الاجتماعي من خلال بناء وتطوير قدراتها المؤسسية في تحليل النوع الاجتماعي، وفي العامين الأولين من الاستراتيجية سيتم القيام بعمل مسح شامل لاحتياجات بناء القدرات على المستويات الإدارية، والفنية، والجغرافية المختلفة، ثم تنفيذ برنامج وطني تأهيلي للكوادر البشرية على تلك المستويات بالاستعانة بخبرات إقليمية في هذا المجال، وأيضًا سيتم العمل على إدماج منظور النوع الاجتماعي في إطار المتابعة والتقييم من خلال نتائج ومؤشرات، وبيانات، وتقارير مستجيبة للنوع الاجتماعي.

ومع بداية العام الثالث من الاستراتيجية سيبدأ العمل على إنشاء قسم للنوع الاجتماعي ضمن دائرة شؤون المرأة مع الاستعانة بخبرات إقليمية ودولية حتى يتسنى العمل في نطاق منظور النوع الاجتماعي بشكل أشمل وأوسع من التركيز فقط على البرامج التي تستهدف المرأة، على أن يكون الدور الأساسي لذلك القسم هو: وضع إطار مقاربة النوع الاجتماعي في العمل الاجتماعي من أجل الوصول بسياسات وخدمات وبرامج الوزارة إلى أن تكون مُنصفة ومُمَكِنة ودامجة لرجال ونساء المجتمع العُماني في جميع مراحلهم العمرية حتى

يتمكنوا من التمتع بالحياة الكريمة، ويحصلوا على حقوقهم كافة، ويحققوا إمكاناتهم. وعلى أن تتضمن مهام قسم النوع الاجتماعي ما يلي:

- متابعة تطبيق منظور النوع الاجتماعي في السياسات، والبرامج، والخدمات، والتقارير المقدمة على المستوى المركزي والمحلي، وكذلك في القدرات المؤسسية البشرية، وخاصة في مواقع صنع القرار.
- تقديم الدعم الفني لجميع مديريات ودوائر الوزارة في تحليل النوع الاجتماعي من خلال برامج مستمرة في بناء القدرات مُدعمة بأدلة إرشادية، ومنشورات، ونماذج عمل.
- وضع أُطر عملية لقياس الأثر المجتمعي للتدخلات التنموية المختلفة، وتحفيز الجمعيات والمؤسسات الأهلية على إدماج منظور النوع الاجتماعي.
- التوعية المجتمعية والتعاطي مع القضايا المجتمعية من منظور النوع الاجتماعي مثل: (العنف، الإعاقة، الظواهر السلوكية للشباب، دور المرأة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية).
- ضمان وجود منظور النوع الاجتماعي في عمليات التخطيط، والتنفيذ، والمتابعة، والتقييم، والتعلم المؤسسي بالوزارة.

شكل رقم (٢٧)

تطور إدماج منظور النوع الاجتماعي في الاستراتيجية

ولترجمة ذلك على مستوى محاور الاستراتيجية الستة، يمكن تحديد أهم أولويات العمل على تقليص الفجوة القائمة على النوع الاجتماعي فيها كالآتي:

جدول رقم (٤)

أولويات العمل على تقليص الفجوة القائمة على النوع الاجتماعي في الاستراتيجية

محاور الاستراتيجية	أولويات العمل من منظور النوع الاجتماعي	هذا بالإضافة إلى: أن يشتمل العمل في أي برامج توعوية أو بناء القدرات في مختلف المحاور على عنصر تحليل النوع الاجتماعي أن تكون جميع البيانات والمؤشرات والتقارير (الفنية والمالية) مصنفة حسب الجنس والسن ومحللة من خلال النظر للنوع الاجتماعي
الحماية الاجتماعية	– التركيز على فئة المرأة المعيلة للأسرة وخاصة المطلقة والأرملة في برامج التمكين الاقتصادي (مشاريع ريادة الأعمال) وتقييم أثرها على مدى خروج المرأة من مظلة الضمان الاجتماعي، وتمكينها مجتمعيًا بتغيير الثقافة السائدة حول نظرة المجتمع لها. – ضمان تمثيل المرأة كنسبة في كادر الأخصائي الاجتماعي المقترح للتأهيل وفي الشعبة الجامعية الجديدة، على أن يشتمل التأهيل على برامج لبناء قدراتهم في تحليل النوع الاجتماعي عند دراسة حالة الأسرة العُمانية.	
الرعاية الاجتماعية	– بناء قدرات الفريق متعدد التخصصات في تحليل النوع الاجتماعي في تحديد الاحتياجات للشباب وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة. – دراسة تأثير خدمات الرعاية المقدمة على المرأة والرجل في المراحل العمرية المختلفة، واستخدام نتائجها في تطوير الخدمات.	
تنمية الأسرة والمجتمع	– إزالة الحواجز التي تعيق المرأة من المشاركة الاقتصادية والسياسية من خلال حشد الدعم لسياسات أسرية، وتدعم المرأة العاملة في تحقيق التوازن بين عملها وبين متطلبات الحياة الأسرية. – تعزيز برامج تنمية الطفولة المبكرة بدلائل (بيانات مصنفة ومُحللة كمية ونوعية) عن أثر البرامج على الأطفال الذكور والإناث.	
حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة	– إدماج تحليل النوع الاجتماعي في عمليات رصد الممارسات الإيجابية والسلبية حول الأشخاص ذوي الإعاقة في المراحل العمرية المختلفة. – إدماج أثر الإعاقة وتدخلات برامجها على المرأة والرجل في المراحل العمرية المختلفة في برامج التوعية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.	
الجمعيات والمؤسسات الأهلية	– أولوية بناء القدرات لمجالس إدارة الجمعيات الأهلية وخاصة جمعيات المرأة في تحليل النوع الاجتماعي وأثره على العمل الأهلي. – توجيه جهود الجمعيات الأهلية نحو تحفيز المرأة على المشاركة في العمل التطوعي، وإيجاد مبادرات مجتمعية لإبراز قضايا المرأة ودورها في تنمية المجتمع.	
الدعم المؤسسي	– بناء القدرات: ضمان وجود توازن في الجنس بين الكوادر البشرية المقترحة للتأهيل وخاصة في مواقع صنع القرار، مع إيجاد آليات للدعم في تنفيذ ومتابعة نتائج التأهيل للتغلب على التحديات المتوقعة. – التحول نحو اللامركزية: ضمان وجود نسبة من الكوادر البشرية تمثل المرأة على المستوى المركزي ومستويات المديريات والمحافظات والولايات وخاصة في مواقع صنع القرار.	

ثانيًا: التنسيق باعتباره حجر زاوية لضمان الفعالية.

أشار الفصل الخامس من هذه الوثيقة إلى توجهات الاستراتيجية، وفي هذا السياق، تمت الإشارة إلى التحول المحوري في دور وزارة التنمية الاجتماعية خلال المرحلة القادمة. وقد تم تحديد ستة توجهات استراتيجية تركزت في: الأسرة في قلب السياسات الاجتماعية، والمساهمة من أجل تحقيق نمو اقتصادي مستدام وشامل، وتعزيز الحصانة الاجتماعية، واعتماد النهج المبني على الأنظمة، والنهج المستند إلى مسار الحياة في السياسات الاجتماعية، والنهج القائم على حقوق الإنسان.

ويتولى المجلس الأعلى للتخطيط مسؤولية رسم وتنسيق السياسات الاقتصادية والاجتماعية على المستوى الوطني، إلا أن المستجدات الإقليمية والدولية قد أضافت مسؤوليات كبيرة على عاتق وزارة التنمية الاجتماعية خاصة بعد انضمام السلطنة إلى العديد من الاتفاقيات الدولية والإقليمية المعنية بالتنمية وحقوق الإنسان. الأمر الذي استلزم الوفاء بهذه التعهدات وتحديدًا الاتفاقيات ذات الصلة بعمل الوزارة وهي الطفل، والمرأة، والأشخاص ذوي الإعاقة، وتوجب على الوزارة بناء شراكات إقليمية ودولية، والتنسيق مع الوزارات، والهيئات الحكومية والأهلية والخاصة من أجل تنفيذ هذه الاتفاقيات، ومتابعة تنفيذها.

وقد استلزم ذلك من الوزارة إنشاء لجان للتنسيق ومتابعة تنفيذ هذه الاتفاقيات، وما يرتبط بها من التزامات، وقد أولت الوزارة لذلك جل اهتمامها، فأخذت على عاتقها العديد من المهام مثل: أعداد التقارير الدورية، وسن أو اقتراح القوانين أو اللوائح، وإنشاء آليات تنفيذية، وغيرها من الإجراءات والتدابير ذات الصلة، وهي مهام يتقاطع تنفيذها مع وزارات، وهيئات حكومية وأهلية أخرى. وبالنظر إلى التجارب العربية والدولية في هذا الجانب نجد أن عددًا من الدول استحدثت آليات مستقلة، أو شكلت لجانًا اعتبارية للتنسيق ضمن أطر وزارية.

وتؤكد التجربة العملية لإنشاء هذه اللجان وهي: اللجنة الوطنية لشؤون الأسرة، اللجنة الوطنية لرعاية المعاقين، لجنة متابعة تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، لجنة متابعة تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل، وما حققته من إنجازات، أهمية تعزيز هذه الأطر والارتقاء بها، وتدارس تطوير مستواها في هيكل الوزارة، وتخصيص موازنات مستقلة لعملها، وإيجاد موازنات لقضايا النوع الاجتماعي، وموازنات صديقة للأطفال، وللأشخاص ذوي الإعاقة.

كما ارتبطت الوزارة ارتباطًا وثيق الصلة بالمنظمات، والوكالات المتخصصة التابعة للمنظمات الدولية والإقليمية المعنية بالعمل الاجتماعي، وما يتعلق به، على المستويات الخليجية والعربية والإسلامية والدولية مثل: (مجلس التعاون الخليجي، جامعة الدول العربية، منظمة التعاون الإسلامي، منظمة اليونيسف، ومنظمة الصحة الدولية، وغيرها من المنظمات).

واستوجب هذا الارتباط من الوزارة، المشاركة في تنفيذ العديد من الاستراتيجيات، والخطط، والبرامج، والأنشطة المرتبطة بها، والمشاركة في مؤتمرات، وندوات، وتبادل خبرات، ووضع الأدلة والبرامج التدريبية، وكذلك أعداد تقارير دورية، والمشاركة في تنفيذ دراسات، وغيرها من الإجراءات التي تتطلبها آليات العمل المشترك.

إنّ الأدوار والمسؤوليات الجديدة التي تطلبتها الشراكة على المستوى الإقليمي والدولي، تتسق أيضًا بالشراكة على المستوى الوطني المحلي. فالشراكة على المستوى الوطني تحتل أهمية قصوى من أجل تحقيق مستويات متقدمة في الرفاه الاجتماعي. كما أن تحقيق مؤشرات متقدمة في التنمية يقتضي التنسيق المتكامل بين مختلف الوزارات والمؤسسات تنسيقًا قائمًا على المشاركة في التخطيط، والإدارة، والتنفيذ، والتقييم للبرامج والمشروعات المشتركة (متعددة القطاعات) بمختلف أنواعها. وبدون تلك النظرة التشاركية تظل الجهود المبذولة مشتتة والخدمات ناقصة أو متناثرة، كما قد تغيب الأولويات أو تؤجل في خضم تلك الاجتهادات التي تقوم بها مؤسسات متعددة تختلف من حيث ظروفها وإمكاناتها، ونظرتها إلى أهميتها. ومن هنا تبرز الفجوة بين المعرفة والتطبيق، وتصبح الجهود المبذولة أقل بكثير من الإمكانات ومن الطموحات في ظل سيطرة العمل القطاعي الذي يسهم في تجزئة الخدمات، وغالبًا ما يؤدي إلى ازدواجيتها أو نقصها، ويتسبب في ضياع المسؤولية بين الجهات المختصة والمتعددة.

وستواجه سلطنة عُمان في المستقبل جُملة من التغيرات والتحديات ذات طبيعة معقدة، والتي يمكن معالجتها بنجاح من خلال تصميم وتنفيذ تدخلات متعددة القطاعات. وبناءً عليه، تعمل هذه الاستراتيجية على ما يلي:

- التركيز بوجه خاص على الأنشطة المنفذة بالتعاون مع وزارة الصحة، ووزارة التربية والتعليم، ووزارة القوى العاملة، الأمر الذي من شأنه أن يحسن من تأثير الخدمات، وإمكانية أن يؤدي ذلك إلى تحقيق المزيد من التعامل والتكامل بين هذه الجهة.
- الأخذ بعين الاعتبار الاستراتيجيات الوطنية المعدة، أو التي يجري تطويرها وهي: الاستراتيجية الوطنية للمرأة، والاستراتيجية الوطنية للطفولة، والرؤية الصحية ٢٠٥٠م، واستراتيجية التعليم.
- دعم الدور المهم الذي تؤديه لجان التنسيق الوطنية من خلال تأمين الموازنات، أو من خلال توفير الدعم للكوادر من أجل العمل بفاعلية.

ويأتي هنا دور وزارة التنمية الاجتماعية ليتعدى دور مقدم الخدمة، ويسهم بدور قيادي في تنسيق، وتنظيم، ومتابعة تنفيذ عدد من الاستراتيجيات الوطنية، ما يضع الوزارة في موقع ريادي لإيجاد آليات تنسيق فعالة ومطالبات بوضع طرق جديدة للعمل داخل وزارة التنمية الاجتماعية، ومع الشركاء في القطاعات الأخرى.

ولضمان النجاح الاستراتيجي لا بد أن تعمل الوزارة بفاعلية مع الوزارات ذات العلاقة. وسيتم تحديد آليات تسهم في توطيد أركان العمل متعدد القطاعات. فمن خلال هذه الاستراتيجية ستمتد الإجراءات الخاصة بدعم الأسرة إلى عدد من المجالات المتعددة ووثيقة الصلة ببعضها البعض، وهي كما يلي:

- دعم الخدمات الأسرية أو الاجتماعية بما فيها تحقيق الاكتفاء الذاتي، ورفع المستوى المعيشي.
- تطوير برامج الحماية الاجتماعية بحيث تشمل: المساعدات النقدية، والسياسات الخاصة بإجازة رعاية الأبناء، وما شابه ذلك.
- تخصيص برامج للأسرة تشمل: النماء، والرعاية، والتعلم في مرحلة الطفولة المبكرة.
- تأمين الخدمات الصحة المجانية للأطفال والأمهات وأسرهم. وتعميم هذه الخدمات على مستوى المناطق كافة.
- متابعة إلزامية التعليم ومجانيته والعمل على تجويده. ودعم الأسر لالتحاق أبنائها بالتعليم في المراحل المختلفة.
- تعزيز برامج حماية الأطفال في الأسرة والمدرسة، وفي مؤسسات الرعاية المختلفة.
- توفير السكن الملائم للأسرة، ودعم برامج إسكان للشباب.

لذلك يعد التنسيق الوطني الفاعل من أجل دعم الأسرة من أولويات هذه الاستراتيجية. وقد وضع كل محور شراكات تعاونية مع الوزارات المعنية في مجالات العمل المشترك.

ثالثًا: إطار مبني على النتائج لدعم المتابعة والتقييم والتعلم.

يمثل تبني "إطار النتائج" في هذه الاستراتيجية أحد التطورات الإدارية الرئيسية. فقد تم تطوير جميع المحاور بطريقة تحدد ماهية التأثير المتوقع على مستوى المخرجات، والنتائج المحددة، والتي سيتم تحقيقها خلال فترات مختلفة من الخطة. وللمرة الأولى سيتم استخدام مؤشرات الأداء الرئيسية.

وتعد البيانات هي العصب الأساسي في عمليات متابعة وتقييم التدخلات التنموية، وفي هذا السياق حققت وزارة التنمية الاجتماعية عدة إنجازات في مجال تطوير نظم البيانات؛ وخاصة من خلال برنامج تكافل كقاعدة بيانات إلكترونية متكاملة لحالات الضمان الاجتماعي على المستوى الوطني، وربطها مع مديريات ودوائر الوزارة في المحافظات عن طريق الإنترنت. كما تم تدريب الباحثين الاجتماعيين على إدخال البيانات، وتزويدهم بالأجهزة المحمولة والإنترنت. ويقدم برنامج تكافل قدرًا عاليًا من المرونة في إدخال واستخراج البيانات، وأعداد التقارير الإحصائية. كما تم ربط النظام بعدد من المؤسسات الحكومية الأخرى بهدف الوصول لمعلومات عن المستفيدين من خدمات الوزارة. كما تم البدء في إدراج بيانات من القطاعات المختلفة للوزارة مثل: الإعاقة، والمسنين، ... وغيرها.

يتيح نظام الإدارة المبنية على النتائج للوزارة القدرة على توقع المسارات، ويسهل عملية تخصيص الموارد وتحديد أولويات الموظفين للمهام المستقبلية، وتؤسس لنظام المراقبة والتقييم.

وعلى الرغم من أن برنامج تكافل يقدم نظامًا إداريًا وماليًا وإحصائيًا للبيانات إلا فإنه بحاجة إلى تطوير الجانب الفني الذي يختص بالتقارير النوعية المرتبطة بمؤشرات محددة على أساس النتائج المتوقعة. ومن جانب آخر أوضح التقرير التشخيصي الحاجة إلى وجود قواعد بيانات شاملة في مجال الإعاقة، وقضايا الأسرة، والمرأة، والطفل على سبيل المثال. وأيضًا في تصنيف البيانات وتحليلها من منظور النوع الاجتماعي، وكذلك في استخدامها في عملية اتخاذ القرار، ووضع الأولويات على مختلف المستويات. وفي قياس الأثر الاجتماعي للبرامج والخدمات على الفئات المستهدفة منها. ويُضاف إلى ذلك عدم وجود وحدة أو إدارة بها كوادر بشرية مؤهلة تختص بعمليات المتابعة والتقييم للخدمات والبرامج الاجتماعية التي تقدمها الوزارة لقياس الأداء من حيث الكفاءة، والفاعلية، والأثر المجتمعي.

وتتمثل أهم التحديات في عمليات المتابعة والتقييم في مدى التركيز على توظيف البيانات في عملية صنع القرار، وتحديد الأولويات من خلال التصنيف المُوجّه للبيانات المُجمعة (النوع الاجتماعي، العمر، الإعاقة، النطاق الجغرافي)، ثم التحليل النوعي والمبني على دلائل كمية ونوعية، وأعداد تقارير ذات جودة عالية تستخدم في صنع القرار على المستويات المختلفة، وفي قياس الأثر المجتمعي بناء على مؤشرات مُحددة على أساس نتائج متوقعة. هذا بالإضافة إلى عملية استخدام البيانات كعنصر أساسي في خلق معرفة تراكمية للتعلم المؤسسي في مجال العمل الاجتماعي الذي تقوم به الوزارة من خلال أجهزتها المختلفة.

وفي سياق استراتيجية العمل الاجتماعي ترجع أهمية البيانات إلى اعتبارها أحد العوامل الحاسمة لإنجاحها؛ كما يُعدُّ المنطلق الحقوقي إحدى ركائز الاستراتيجية من خلال التركيز على المبادئ التوجيهية الثلاثة: الإنصاف، الاندماج، والتمكين. وبناءً عليه؛ فإن العمل من خلال إطار شامل للمتابعة والتقييم والتعلم يسعى إلى تعزيز تلك المبادئ حيث يوفر الفرصة من خلال البيانات لسماع أصوات فئات المجتمع المتنوعة عن أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية، وقياس مدى أثر التدخلات التنموية المختلفة عليهم. أما من منطلق عملي فإن عمليات المتابعة والتقييم تضمن التركيز على الجودة في الأداء من حيث الفاعلية والكفاءة في استخدام الموارد المتاحة والمحتملة، وعلى مأسسة العمل الاجتماعي من خلال تحديد النتائج المتوقعة، وقياس الأداء فيها، وإعداد تقارير نوعية لضمان خضوع السياسات، والخدمات، والبرامج الاجتماعية للمساءلة من قِبل الجهات المسؤولة، وأيضًا من قِبل متلقي تلك الخدمات، واستخدامها في صنع القرار، وكذلك في بناء وقياس الأثر المجتمعي المبني على دلائل (بيانات وأبحاث ودراسات تتعلق بالأوضاع الاجتماعية والاقتصادية).

وبناءً عليه ستتوجه الوزارة استراتيجيًّا نحو وضع منظومة متكاملة لعمليات المتابعة والتقييم والتعلم في استراتيجية العمل الاجتماعي؛ لضمان وصول خدمات وبرامج اجتماعية مبنية على دلائل، وتحفز على أفضل الممارسات في العمل الاجتماعي إلى فئات المجتمع العُماني؛ وسيتم ذلك في إطار برنامج ضمان الجودة في العمل الاجتماعي والقائم في محور الدعم المؤسسي. ومن أهم عناصر تلك المنظومة هو: أولًا: استحداث كيان مؤسسي في الوزارة يختص بعمليات المتابعة والتقييم والتعلم؛ تطبيق مفهوم ومبادئ الإدارة بالنتائج؛ وتأسيس عنصر التعلم بصورة منهجية على المستوى المؤسسي.

ويُقصد هنا بالكيان المؤسسي إدارة بالوزارة بها كوادر مؤهلة على المستوى الوطني، وذات صلاحية للتنسيق على المستوى المحلي وخارج الوزارة. ويُعدُّ الغرض أو الدور الذي تقوم به هذه الإدارة هو مأسسة العمل في المتابعة والتقييم والتعلم من السياسات والخدمات والبرامج الاجتماعية التي تقدمها الوزارة، وذلك من خلال:

- وضع وتنفيذ ومتابعة خطط المتابعة والتقييم للوزارة.
- وضع وتنفيذ ومتابعة وتقييم منظومة الإدارة بالنتائج بما فيها البنية الأساسية لنظام إدارة البيانات، ومؤشرات قياس الأداء، ونظام أعداد التقارير.
- تقديم الدعم الفني حول المتابعة والتقييم للمديريات والدوائر بالوزارة والخاصة بالبرامج والخدمات الاجتماعية (على أن يشمل بناء القدرات، ووضع مبادئ توجيهية، وأدوات تنفيذية).
- تحديد أفضل الممارسات في العمل الاجتماعي بالتنسيق مع الإدارات المعنية، والجهات الأكاديمية والفنية المتخصصة في التقييم، والتعلم المؤسسي.

أما بالنسبة للكفاءات المطلوبة لهذه الإدارة، فتتمثل في مختصين من داخل الوزارة أو خارجها ، ولديهم خبرات عملية سابقة في إدارة عمليات المتابعة والتقييم والتعلم، وتحديدًا في مجالات: مفاهيم وأسس الإدارة بالنتائج؛ تصميم وتحديث قواعد بيانات وطنية؛ التحليل الإحصائي للبيانات؛ طرق نوعية لجمع وتحليل البيانات مثل: (منهجية البحث السريع بالمشاركة، المجموعات البؤرية، الأبحاث التطبيقية)؛ بناء القدرات؛ أعداد التقييمات الخارجية والمراجعات الداخلية؛ ومنهجيات وآليات التعلم المؤسسي. وعلى صعيد آليات العمل للإدارة المستحدثة فهناك أربعة محاور للعمل:

- التخطيط: ويشمل: تصميم نماذج جمع وتحليل البيانات المتعلقة بالمتابعة والتقييم، وأعداد التقارير والمؤشرات، والأدلة الإجرائية للعمليات المختلفة، وتحديد الثغرات في البيانات وكيفية التعاطي معها.
- التنسيق: مع الإدارات والمديريات المختلفة بالوزارة، ومع الجهات الأخرى المعنية خارجها (سواء من القطاع الحكومي، أو الخاص، أو الأهلي) وذلك للتحقق من مصادر البيانات وضمان جودتها.
- الجودة: ويشمل ربط مؤشرات الأداء في البرامج والخدمات المقدمة بالمعايير الدولية وبالمؤشرات الوطنية؛ ومتابعة أفضل الممارسات في مجال المتابعة والتقييم والتعلم إقليميًّا وعالميًّا.
- التواصل: ويشمل ذلك نشر البيانات والمعلومات داخليًّا (الأقسام والمديريات والإدارات المختلفة وطنيًّا ومحليًّا) والإدارة العليا لاستخدامها في صنع القرار، ووضع الأولويات؛ وخارجيًّا (للجهات الأخرى المعنية، سواء حكومية، أو قطاع خاص، أو قطاع أهلي، وأيضًا للمجتمع ككل من خلال القنوات المسموعة، والمرئية، والتواصل الاجتماعي).

أما العنصر الثاني في المنظومة، فهو تطبيق مفهوم ومبادئ الإدارة بالنتائج، والذي يضمن التخطيط والتنفيذ والمتابعة على أساس تحديد النتائج المتوقعة، وكيفية قياسها بمؤشرات أداء، ووضع مُستهدفات مرتبطة بخط الأساس؛ جمع وتصنيف وتحليل البيانات (حسب الجنس والسن والإعاقة) لاستخدامها في صنع القرار، وفي نشر نتائج الأثر الاجتماعي للسياسات والبرامج والخدمات على فئات المجتمع المستهدفة المختلفة مع ضمان إدماج عنصر تحليل النوع الاجتماعي.

شكل رقم (٢٨)
منظومة الإدارة بالنتائج

ويتطرق برنامج الجودة في العمل الاجتماعي في محور الدعم المؤسسي تفصيليًا لمكونات برنامج بناء القدرات الخاص بمنظومة المتابعة والتقييم والتعلم شاملاً على طرق جمع وتصنيف وتحليل البيانات (وخاصة الطرق المحفزة على مشاركة فئات المجتمع بتنوعاته) وأعداد التقارير المبنية على تحليل النتائج، وليس فقط الأنشطة المنفذة، ووضع مؤشرات كمية ونوعية، في كلٍّ من تلك المجالات بمنظور النوع الاجتماعي. وقد تم استخدام العناصر الأساسية في الإدارة بالنتائج في وضع المحاور الستة للاستراتيجية من خلال المصفوفتين الآتيتين:

شكل رقم (٢٩)
مصفوفة التخطيط للإدارة بالنتائج

الأثر بعيد المدى			مؤشرات نتيجة ١			إجمالي موازنة المحور
نتيجة ١			مؤشرات نتيجة ١			موازنة نتيجة ١
مخرج ١			مؤشرات المخرج ١			موازنة مخرج ١
الأنشطة	الجهة المسئولة	الجهات الشريكة	الفترة الزمنية			الموازنة ريال عماني OR
			2016	2017	2018-2020	2020-2025
١,١						
٢,١						
٣,١						
٤,١						
٥,١						

مخرج ٢			مؤشرات المخرج ٢			موازنة مخرج ٢
الأنشطة	الجهة المسئولة	الجهات الشريكة	الفترة الزمنية			الموازنة ريال عماني OR
			2016	2017	2018-2020	2020-2025
١,٢						
٢,٢						
٣,٢						
٤,٢						
٥,٢						

شكل رقم (٣٠)

مصفوفة المؤشرات للإدارة بالنتائج

الأثر						
مستوى النتائج	قياس النتائج			عملية إدارة البيانات		
	المؤشر	خط الأساس	المستهدف	وسائل التحقق: مصدر البيانات	جمع وتحليل البيانات: من؟ متى؟ كيف؟	إعداد التقارير: من؟ متى؟
نتيجة ١						
مخرج ١,١						
مخرج ٢,١						
نتيجة ٢						
مخرج ١,٢						
مخرج ٢,٢						

ويعطي الشكل الآتي التصور الأساسي لتدفق البيانات وتحليلها، وكتابة التقارير في عمليات المتابعة وربطها بعملية المساءلة الفوقية تجاه متخذي القرار، وأيضًا التحتية تجاه متلقي الخدمة؛ على أن يتم وضع التصور التفصيلي لها في كل من المحاور الستة للاستراتيجية طبقا لخصوصية كل محور، وربطها بمستجدات الخدمات الإلكترونية بالوزارة باعتبارها خطوة أولى في عمل الإدارة المستحدثة:

شكل رقم (٣١)

التصور الأساسي لتدفق البيانات وتحليلها وكتابة التقارير في عمليات المتابعة

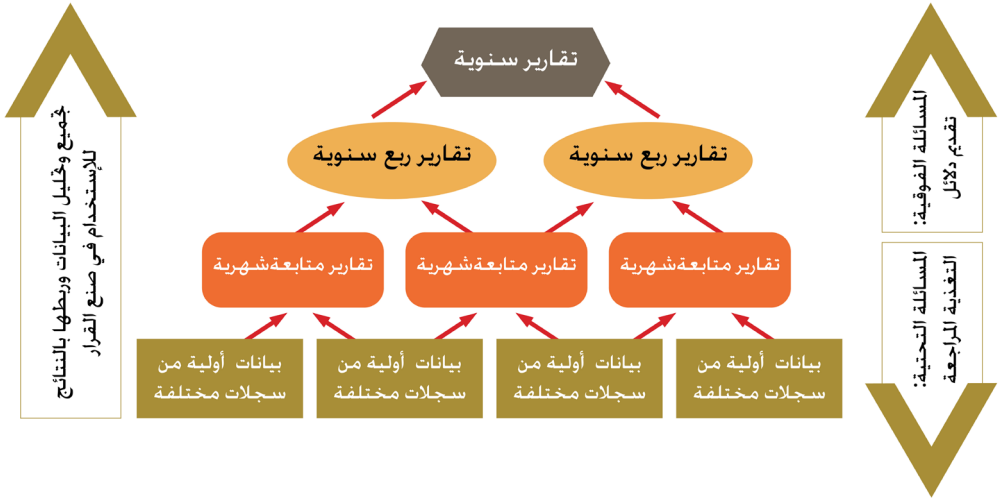

ويأتي تأسيس عنصر التعلم بصورة منهجية على المستوى المؤسسي كعنصر ثالث في منظومة المتابعة والتقييم والتعلم، وذلك من خلال التركيز على أهمية الدراسات والأبحاث، والمراجعات الداخلية، والتقييمات الخارجية في العمل الاجتماعي المبني على دلائل، والخاضع للمساءلة، وخاصة الأبحاث الميدانية، والأبحاث التطبيقية بالشراكة مع جهات أخرى أكاديمية، أو من القطاع الأهلي، والقطاع الخاص؛ وأيضًا وضع آليات محددة لربط برامج بناء القدرات بمدى تطبيقها في واقع العمل من خلال استنباط الدروس المستفادة وتعميمها على المستوى المؤسسي (لقاءات وحلقات عمل لنقل المعرفة والمهارات لآخرين، اجتماعات دورية لمناقشة التحديات وكيفية التعاطي معها)، ولإيجاد فرص متنوعة للتعلم المؤسسي بصفة عامة (زيارات ميدانية، برامج إقليمية لتبادل خبرات، حوارات وندوات محلية ووطنية، لقاءات وحلقات عمل).

فعلى مستوى الاستراتيجية ككل يمكن النظر في مجالات التعلم المؤسسي مثل: دراسات حول تحديات العمل الاجتماعي عبر القطاعات التنموية، المساواة القائمة على النوع الاجتماعي في مجالات متعددة من العمل الاجتماعي، التغير في أنماط الثقافة السائدة في قضايا اجتماعية مختلفة؛ هذا بالإضافة إلى استنباط الدروس المستفادة في المراجعات السنوية لمكونات الاستراتيجية، ثم مراجعة نصف المدة (بعد ثلاث سنوات من كل خمس سنوات). أما على مستوى محاور الاستراتيجية الستة فيمكن تحديد بعض مجالات وآليات التعلم على سبيل المثال كالآتي:

جدول رقم (٥)

أمثلة عن بعض مجالات وآليات التعلم حسب محاور الاستراتيجية

المحاور	مجالات وآليات التعلم	
الحماية الاجتماعية	زيارات تبادلية، وحلقات عمل منتظمة للأخصائيين العاملين في العمل الاجتماعي بعد التأهيل لتبادل الخبرات حول متطلبات العمل وكيفية مواجهة التحديات فيها.	هذا بالإضافة إلى التحفيز على: توثيق عمليات ومراحل العمل بما فيها التحديات والدروس المستفادة للتشبيك مع هيئات وشبكات متخصصة إقليمية ودولية لتبادل الخبرات عمل نشرات دورية ومطبوعات وخاصة إلكترونياً
الرعاية الاجتماعية	دراسة تطبيقية حول دور مراكز الشباب في مواجهة المخاطر الاجتماعية التي يتعرض لها الشباب والشابات في المناطق الأقل نموًّا.	
تنمية الأسرة والمجتمع	لقاءات وندوات حول الدروس المستفادة من عمل الجمعيات الأهلية في دمج الأطفال ذوي الإعاقة في دور الحضانة	
حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة	تقييم خارجي لبرامج الدعم النفسي الاجتماعي للأشخاص ذوي الإعاقة.	
الجمعيات والمؤسسات الأهلية	دراسة حول إمكانات وتحديات المرأة ذات الإعاقة في المشاركة في العمل الأهلي التطوعي.	
الدعم المؤسسي	حلقات عمل دورية حول استخدام وسائل التواصل الاجتماعي في تطوير	

رابعًا: الاحتياجات المالية والبشرية.

١- تكلفة تنفيذ استراتيجية العمل الاجتماعي خلال السنوات الخمس ٢٠١٦ - ٢٠٢٠:

إن القدرة على تحقيق الأهداف والبرامج والأنشطة التى تمت صياغتها في ضوء عملية التخطيط الاستراتيجي يبدو مرهونة بمدى توافر الموارد المالية اللازمة لعملية التنفيذ والمتابعة والتقييم المتواصل. ولتحديد مدى قدرة وزارة التنمية الاجتماعية على حشد الموارد المالية لتنفيذ برامج وأنشطة الاستراتيجية بمحاورها الستة، تم أعداد التكلفة التقديرية لموازنة تنفيذ الاستراتيجية على مستوى كل محور، وكل نتيجة متوقعة، وكل مخرج، وذلك من خلال منهجية لإعداد التكلفة تقوم على الخطوات الآتية:

- مراجعة خطط عمل محاور الاستراتيجية مع الخبراء والمتخصصين، والتأكد من الوضوح النسبي للأنشطة المقترحة تحت كل مخرج من مخرجات الاستراتيجية.
- حصر أكثر الأنشطة تكرارًا في خطط العمل المختلفة.
- إعداد وحدات تكلفة للأنشطة المتكررة، وذلك من خلال دراسة أسعار السلع والخدمات في سلطنة عُمان على ضوء وحدات التكلفة الموجودة، والحصول على قوائم أسعار من موردي السلع والخدمات الأكثر ارتباطًا بالأنشطة الواردة في خطط عمل الاستراتيجية، وكذلك دراسة عدد من تحليلات التكلفة المعدة لاستراتيجيات مشابهة.
- ترميز وحدات التكلفة المحسوبة للأنشطة المتكررة، وإعداد دليل محدود للتكلفة ليتم الاستعانة به عند حساب التكلفة.
- حساب تكلفة الأنشطة غير المتكررة وغير النمطية من خلال المزيد من الفهم والمناقشات لطبيعتها وتفصيلاتها مع خبراء المحاور المختلفة، وحساب تكلفتها التقديرية بشكل منفصل.
- حساب تكلفة الأنشطة، والمخرجات، والنتائج المتوقعة تحت كل محور من محاور الاستراتيجية الستة.
- إعداد جداول نتائج تحليل التكلفة والأشكال التوضيحية المطلوبة.

٢- نطاق تغطية تحليل التكلفة:

يندرج تحت تحليل التكلفة الخاص بهذه الاستراتيجية العناصر الآتية:

- تكلفة كل أنشطة المحاور الستة والمتعلقة بأنشطة بناء القدرات، وبناء نظم الإدارة، وقواعد البيانات، وإعداد الدراسات واستطلاعات الرأي، ودراسات التقييم المختلفة، واستشارات الخبراء، وإنشاء وحدات الدعم الفني ونظم المتابعة والتقييم، وإعداد الاستراتيجيات الجزئية وأدلة ونظم عمل، وقد تم احتساب التكلفة بالنسبة للسنوات الخمس الأولى من الاستراتيجية (٢٠١٦ - ٢٠٢٠).
- توجد لدى وزارة التنمية الاجتماعية خطة للتعيينات لسد النقص في الاحتياجات من الموارد البشرية. ووفقًا لتقدير خبراء المحاور فإن تطبيق الاستراتيجية سيتطلب دعم خطة الوزارة الاعتيادية بالمزيد من الكوادر التخصصية. ولهذا الغرض تم تحديد نسبة ٣٪ زيادة سنوية في مخصص الأجور والبدلات علاوة على التكلفة التي سيتم رصدها لخطة التعيينات الاعتيادية. وقد تم احتساب هذه الزيادة التراكمية اعتمادًا على مخصصات الأجور والبدلات المعتمدة في موازنة الوزارة للعام ٢٠١٥. وسيتم تحديد أوجه صرف هذا المخصص الإضافي من البدلات والأجور من خلال الكيان الفني الذي سيتم إنشاؤه لإدارة وتنفيذ الاستراتيجية بالاتفاق مع اللجنة التي سيتم إنشاؤها لذات الغرض.
- وفقًا للخبرات الدولية، عادة ما يرتبط تنفيذ الاستراتيجيات في سنواتها الأولى بزيادة في التكلفة التشغيلية (سلعية وخدمية)، ونظرًا لتواضع المخصصات لهذه التكلفة بالوزارة وفقًا لموازنة العام ٢٠١٥، تم تحديد نسبة زيادة سنوية مقدارها ٥٪ للتكلفة التشغيلية بالنسبة لمديريات ديوان الوزارة، ومديريات المحافظات، وقطاع الإعاقة، والمسنين، والأحداث، لتكون جزءًا من تكلفة تنفيذ الاستراتيجية.
- لا يشتمل تحليل التكلفة على التكلفة الإنشائية وتكلفة التجهيزات (مشروعات الموازنة الإنمائية) التي تم الاتفاق على أن تقوم الوزارة بتحديد قيمتها السنوية بالتشاور مع مديريات الوزارة، وفي ضوء مخصصات الموازنة الإنمائية المتوقعة، وفي ضوء التفاوض والتفاهم مع المجلس الأعلى للتخطيط.

ووفقًا لنطاق التغطية ومنهجية تحليل التكلفة المتبعة تم احتساب التكلفة الإجمالية لاستراتيجية العمل الاجتماعي على النحو المبين في الجداول الآتية. ويعرض الجدول الآتي لتكلفة محاور الاستراتيجية الستة فيما يتعلق بأنشطة بناء القدرات، وبناء نظم الإدارة، وقواعد البيانات، وإعداد الدراسات واستطلاعات الرأي، ودراسات التقييم المختلفة، واستشارات الخبراء، وإنشاء وحدات الدعم الفني ونظم المتابعة والتقييم، وإعداد الاستراتيجيات الجزئية، وأدلة ونظم عمل. هذا بالإضافة إلى التكلفة المتعلقة ببرنامجين تكميليين، وهما برنامج اللجنة الوطنية لرعاية المعاقين، وبرنامج النوع الاجتماعي. . وقد بلغ إجمالي تكلفة هذه البنود (٧,٨٤٧,٧٨٦/-) سبعة ملايين وثمانمئة وسبعة وأربعين ألف وسبعمئة وستة وثمانين ريالًا عُمانيً.

جدول رقم (٦)

تكلفة محاور الاستراتيجية وبرنامجي اللجنة الوطنية لرعاية المعاقين والنوع الاجتماعي

ميزانيات محاور الاستيراتيجية	2016	2017	2018 - 2020	الإجمالي بالريال العماني
إجمالي موازنة محور الحماية الاجتماعية	323,259	193,348	470,002	986,609
إجمالي موازنة محور الرعاية الاجتماعية	131,638	495,921	528,958	1,156,517
إجمالي موازنة محور تنمية الأسرة والمجتمع	450,843	310,112	788,705	1,549,660
إجمالي موازنة محور حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة	414,280	423,954	552,011	1,390,245
إجمالي موازنة محور حقوق الجمعيات والمؤسسات الأهلية	160,089	200,962	200,000	561,051
إجمالي موازنة محور الدعم المؤسسي	406,917	463,339	152,379	1,022,635
إجمالي موازنة برنامج اللجنة الوطنية لرعاية المعاقين	288,513	244,668	334,926	868,107
إجمالي موازنة برنامج النوع الاجتماعي	33,915	220,578	58,469	312,962
إجمالي موازنة الاستيراتيجية بالريال العماني	**2,209,454**	**2,552,882**	**3,085,450**	**7,847,786**

ويوضح الشكل الآتي رقم(٣٢) التوزيع النسبي لتكلفة محاور الاستراتيجية وبرنامجي اللجنة الوطنية لرعاية المعاقين والنوع الاجتماعي. وقد استحوذ محور التنمية الأسرية على ١٩,٧٥٪ من التكلفة تبعه محور حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بحوالي ١٧,٧٢٪. وقد جاء نصيب محور الجمعيات والمؤسسات الأهلية، وبرنامج النوع الاجتماعي الأقل مقارنة بالمحاور الأخرى بنصيب ٧,١٥٪ و ٣,٩٩٪ على الترتيب.

شكل رقم (٣٢)

التوزيع النسبي لتكلفة محاور الاستراتيجية وبرنامجي اللجنة الوطنية لرعاية المعاقين، والنوع الاجتماعي

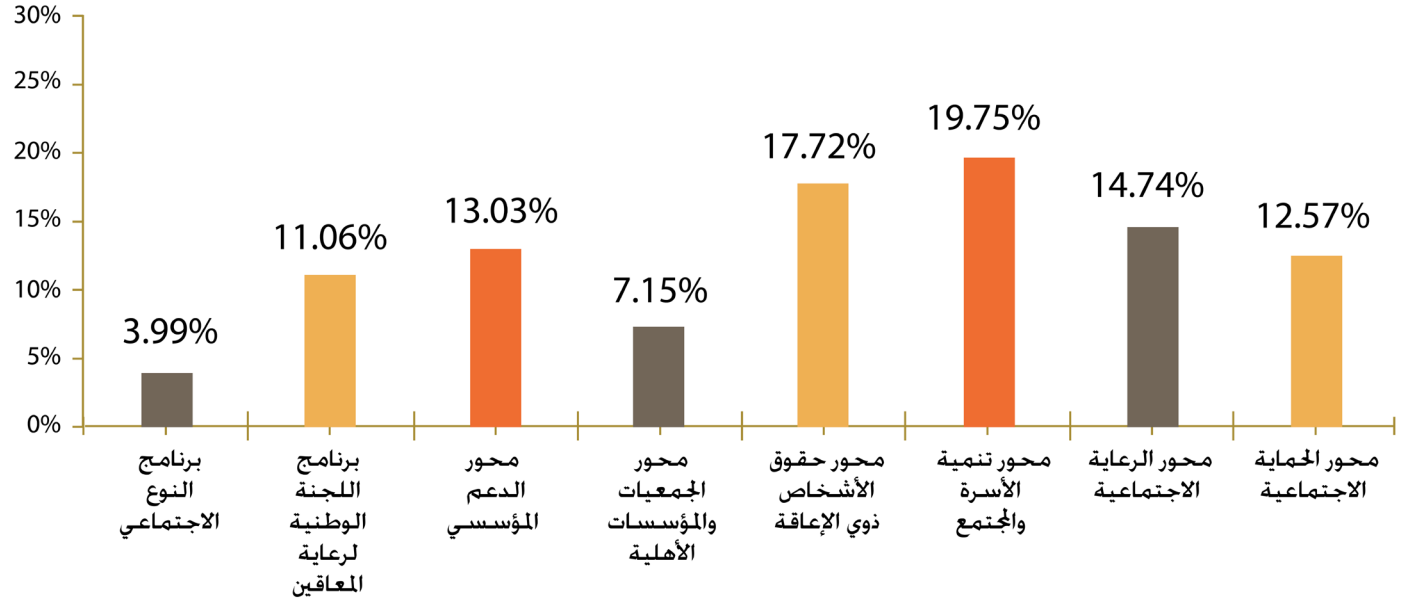

ومن خلال الجدول الآتي رقم (٧) تمت إضافة التكلفة الإضافية المحددة لبنود الأجور والبدلات والتكلفة التشغيلية (السلعية والخدمية). ووفقًا للجدول يبلغ إجمالي الموازنة المطلوبة لتنفيذ محاور الاستراتيجية الستة حوالي أربعة عشر مليونًا وثلاثمئة وأثنان وسبعون ألف. وثمانمئة وتسعة ريالًا عمانيًا خلال السنوات الخمس الأولى من الاستراتيجية.

جدول رقم (٧)

التكلفة الإجمالية المقدرة لتنفيذ الاستراتيجية خلال السنوات الخمس الأولى٢٠١٦-٢٠٢٠

بنود موازنة الاستيراتيجية بالريال العُماني	2016	2017	2018 - 2020	الإجمالي
إجمالي موازنة محاور الاستيراتيجية	2,209,454	2,552,882	3,085,450	7,847,786
إجمالي المبالغ المطلوب إضافتها لموازنة الأجور المصروفات التشغيلية (ديوان الوزارة / المركز الرئيسي للتنمية الاجتماعية)	735,600	760,143	2,436,444	3,932,187
إجمالي المبالغ المطلوب إضافتها لموازنة المصروفات التشغيلية (مديريات المحافظات، وقطاع الإعاقة، والمسنين، والأحداث)	469,238	492,700	1,630,898	2,592,836
إجمالي موازنة تطبيق الاستيراتيجية	**3,414,292**	**3,805,725**	**7,152,792**	**14,372,809**

ويظهر الشكل الآتي رقم (٣٣) أن إجمالي موازنة تنفيذ الاستراتيجية خلال سنواتها الخمس الأولى لا تزيد عن ٦٠٪ من مخصص الأجور والمصروفات التشغيلية للوزارة خلال العام ٢٠١٥ و ١٠,٦٪ من مخصصات المنح، والمساعدات، والدعم، وفقط ٩٪ من إجمالي موازنة ديوان الوزارة خلال العام نفسه.

شكل رقم (٣٣)

موازنة استراتيجية العمل الاجتماعي في خمس سنوات كنسبة من الإنفاق السنوي لديوان الوزارة للعام ٢٠١٥م

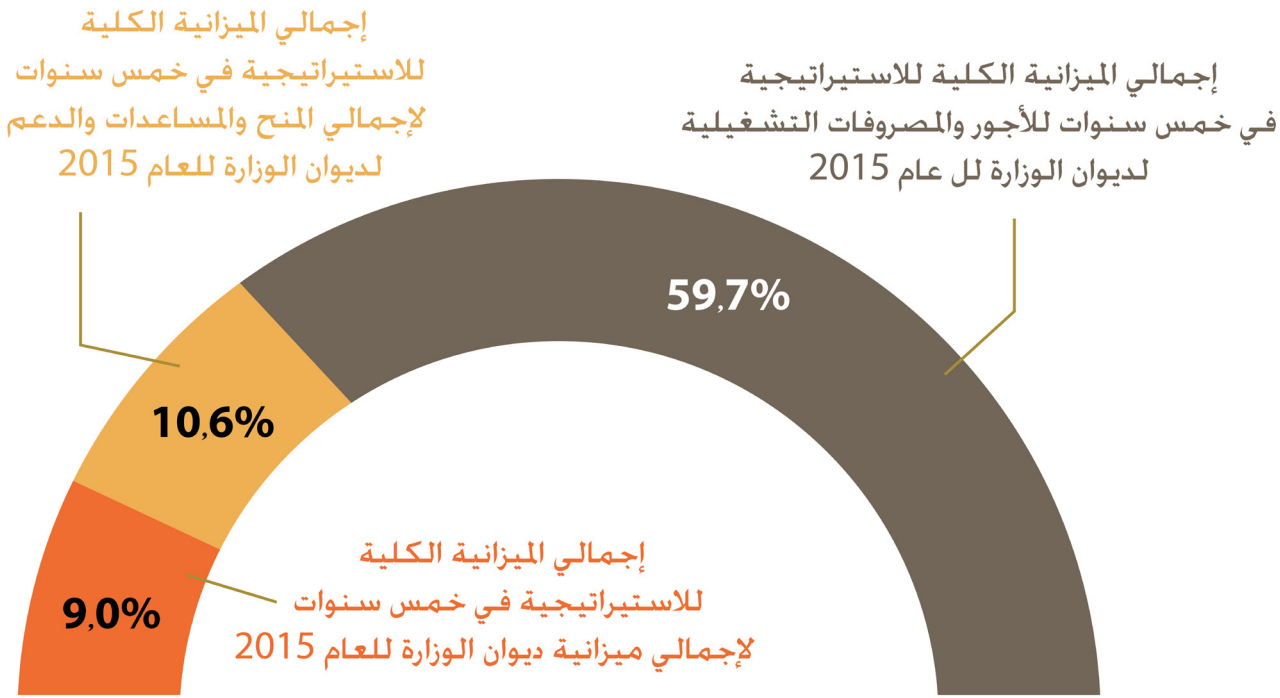

خامسًا: مقترحات تمويل استراتيجية العمل الاجتماعي والتمويل المبتكر.

يوضح الشكل الآتي التوزيع الكلي لإجمالي الإنفاق العام على وزارة التنمية الاجتماعية (موازنة المركز الرئيسي للتنمية الاجتماعية، وموازنة مديريات المحافظات، وموازنة قطاع الإعاقة، والأحداث، والأيتام)، ويلاحظ تضاؤل نسبة مديريات المحافظات من إجمالي الإنفاق العام للسلطنة في ٢٠١٥ لتبلغ ٣٪ فقط، بينما سجل قطاع الإعاقة، والأحداث، والأيتام (مركز رعاية الطفولة – مديرية شؤون الأشخاص ذوي الإعاقة – مراكز الوفاء الاجتماعي – مساءلة الأحداث) ٥٪ من إجمالي الإنفاق العام للوزارة في ٢٠١٥، أما النصيب الأكبر من إجمالي الإنفاق فكان للمركز الرئيسي للتنمية الاجتماعية (٩٢٪).[١٨]

شكل رقم (٣٤)

توزيع الإنفاق العام على وزارة التنمية الاجتماعية لعام ٢٠١٥م

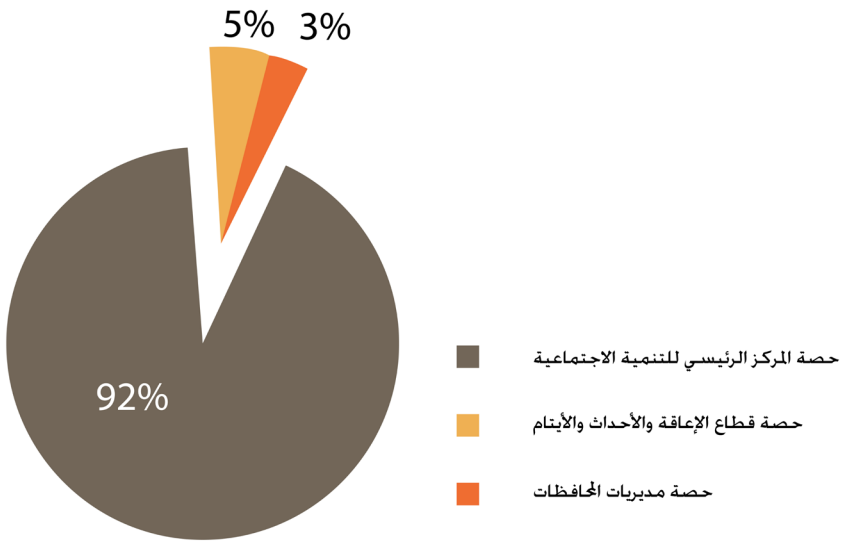

المصدر: مديرية الشؤون الإدارية والمالية – وزارة التنمية الاجتماعية

١٨) تشمل موازنة المركز الرئيسي للتنمية الاجتماعية موازنات مديريات ديوان عام الوزارة، ورواتب مديريات المحافظات عدا محافظة ظفار، وكل الضمان الاجتماعي.

وقد ارتفع إجمالي الإنفاق العام للوزارة معدل ١,٠٥٪ فقط بين العامين ٢٠١٤ و٢٠١٥. ويوضح الشكل السابق توزيع موازنة المركز الرئيسي للتنمية الاجتماعية (ديوان الوزارة) باعتباره يمثل ٩٢٪ من إجمالي الإنفاق العام للوزارة بكافة وحداتها الإدارية. ويشير الشكل الآتي إلى أن المنح، ومساعدات المواطنين والدعم، والتي تشمل الضمان الاجتماعي قد احتلت النصيب الأكبر من إجمالي الإنفاق العام لديوان الوزارة بنسبة ٨٥٪، وإن كانت قد شهدت انخفاض بمعدل ٣٪ بين العامين ٢٠١٤ ،٢٠١٥ مقارنة بزيادة بلغت ٥,٧٥٪ بين العامين ٢٠١٣ و٢٠١٤. في الوقت نفسه بلغ نصيب الأجور والبدلات ١٣٪ من إجمالي الإنفاق. ويعنى ذلك أن ٩٨٪ من إجمالي إنفاق الديوان عبارة عن التزامات إنفاق لا يمكن تجنبها، أو التخلي عنها. وبالتالي فإن الحيز المالي المتاح للوزارة للتحرك بشأن تمويل تنفيذ محاور الاستراتيجية من ميزانيتها يبدو متواضعًا للغاية.

أما فيما يتعلق بالزيادات المقترحة على الأجور والبدلات (٣٪ سنويًا) وعلى المستلزمات الخدمية والسلعية (٥٪ سنوياً) فإن مهمة الوزارة تتطلب التنسيق والتفاوض مع وزارة المالية للحصول على الزيادات المطلوبة. وبالنسبة للمستلزمات السلعية والخدمية فإنه نظرًا لكون مخصصاتها ضئيلة مقارنة بالمخصصات الأخرى في الموازنة، فإن التفاوض الجاد مع وزارة المالية مع الدعم السياسي من مجلس الوزراء سيزيد من احتمالية تأمين زيادتهما المقترحة خلال السنوات الخمس القادمة.

شكل رقم (٣٥)

توزيع إجمالي الإنفاق العام على المركز الرئيسي للتنمية الاجتماعية ٢٠١٥م

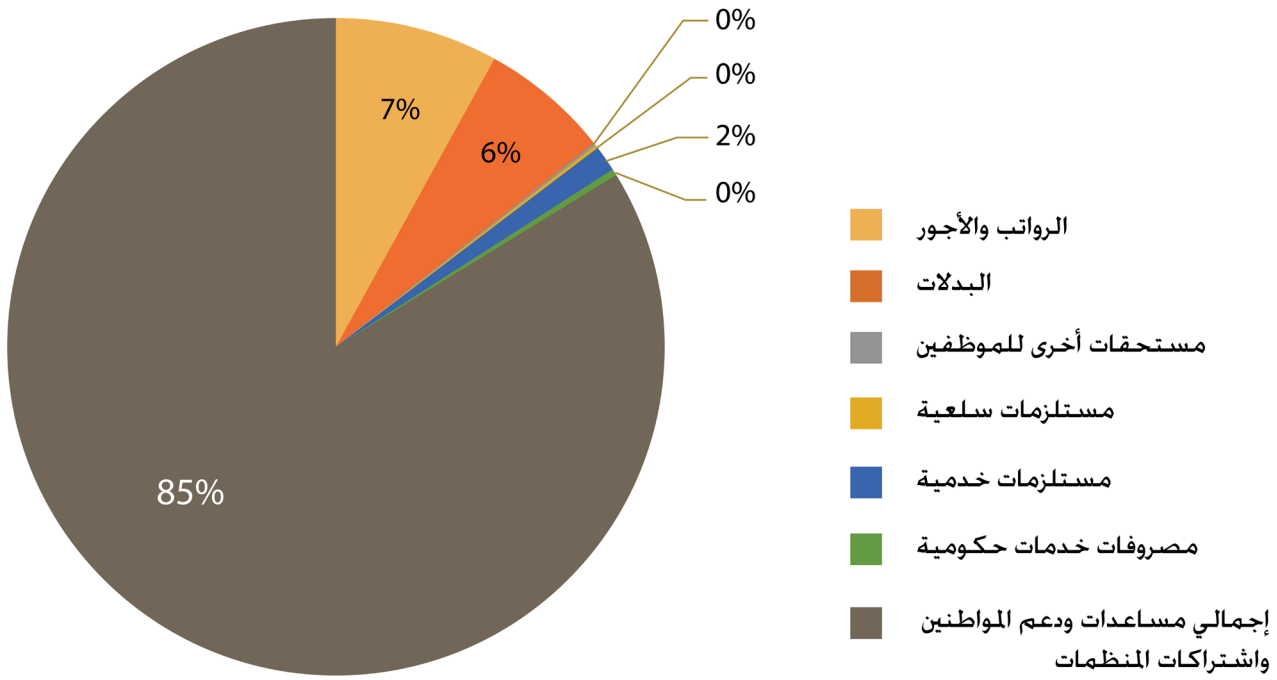

المصدر: مديرية الشؤون الإدارية والمالية - وزارة التنمية الاجتماعية

وبشأن تكلفة تنفيذ محاور الاستراتيجية الستة إضافة إلى برنامجي اللجنة الوطنية لرعاية المعاقين والنوع الاجتماعي، والتي تتعدى (٧,٨) مليون ريال عماني وفقًا للجدول رقم (٦)، فإن التفاوض عليها مع المجلس الأعلى للتخطيط باعتبارها أحد مشروعات الموازنة الإنمائية للوزارة ضمن الخطة الإنمائية التاسعة، يعد هو البديل الأكثر واقعية للعديد من الأسباب.

إن استراتيجية العمل الاجتماعي في شكلها النهائي هي وثيقة تخطيطية في الأجل الطويل، وبالآتي فإن تنفيذها هو إستثمار في مستقبل عمل الوزارة التي يقع على عاتقها تقديم خدمات العمل الاجتماعي، هذا الاستثمار المستقبلي يقع ضمن نطاق اختصاص المجلس الأعلى للتخطيط.

يُعد المجلس الأعلى للتخطيط أكثر الجهات الداعمة لتطوير السياسات الاجتماعية في السلطنة وفقًا لتوجهات جلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم - حفظه الله ورعاه - الذي طالب بالتوازن في التنمية بين الجانبين الاقتصادي والاجتماعي. وقد ظهر هذا الدعم جليًّا من خلال ندوة "السياسات الاجتماعية في إطار الإنطلاق الاقتصادي" التي نظمها المجلس في العام ٢٠١٣، والتي إعتمدت على نتائجها ومقرراتها استراتيجية العمل الاجتماعي بشكل أساسي.

إنه على الرغم من تقديم وزارة التنمية الاجتماعية مشروعات الخطة الإنمائية التاسعة (٢٠١٦ - ٢٠٢٠) للمجلس الأعلى للتخطيط لإعتمادها، فإن الوضع المالي للسلطنة في ضوء تراجع أسعار النفط، سيفتح بما لايدع مجالاً للشكِ الباب أمام مراجعة المشروعات التي تم التقدم بها للمجلس، والتي بلغت قيمتها حوالي ١١٥ مليون ريال عُماني. هذه المراجعة تتطلب إعادة النظر في أولويات المشروعات المقدمة للمجلس وفقًا لاستراتيجية العمل الاجتماعي، بالإضافة إلى قضايا أخرى مثل المشروعات التي تم البدء في تنفيذها خلال الخطة الإنمائية الثامنة، ولم يتم إستكمالها.

سادسًا: عوامل نجاح استراتيجية العمل الاجتماعي.

هناك ثلاثة عوامل لا بد من تحقيقها بشكل متناسق للوصول لغايات وأهداف استراتيجية العمل الاجتماعي، وهي بناء القدرات، واستخدام الأدلة والشواهد، والاتصال، والتواصل على النحو التالي:.

١) بناء القدرات:

يعد مفهوم بناء القدرات أوسع وأشمل من التدريب لأنه يشمل الشركاء، وكما بين التقرير التشخيصي هناك حاجة لبناء القدرات دعمًا لدور الوزارة، ولاختبار وتنفيذ عدد من المبادرات الجديدة المقترحة، خاصة في مجال الاقتصاد، والمجالات الرئيسية لتحليل السياسات الاجتماعية. ولإيلاء هذا الموضوع الأهمية التي يستحقها، فقد تم تخصيص محور مستقل حول الدعم المؤسسي، ومما لا شك فيه أن توفير الموارد المالية اللازمة لهذا المحور خلال السنوات الخمس الأولى هو من عناصر النجاح الحاسمة في هذه العملية، ويمكن تحقيق بناء نظام بناء قدرات فعال من خلال:

- يرتبط الأثر برفع الأداء إلى جانب بناء الموارد البشرية.
- تنظيم التعاون الفني مع المراكز الوطنية والإقليمية والدولية للجودة في كل محور من المحاور.
- تحديد محور منفصل لبناء القدرات، وتخصيص موازنة لتنفيذ متطلباته.
- استقطاب كوادر جديدة للوزارة بما في ذلك اقتصاديون وأخصائيون في السياسات العامة، وإحصائيون.

٢) استخدام الأدلة والشواهد:

يعد استخدام البيانات والمؤشرات عند تطوير السياسات والبرامج جزءًا لا يتجزأ من قضية الجودة. وقد تم وضع المحاور الستة في هذه الاستراتيجية بعد جمع البيانات المفصلة اللازمة، وتحليلها، وتحديد الحواجز الأساسية، والتي تحول دون تحقيق نجاح السياسات والاستراتيجيات، وتحديد سبل مواجهتها. وقد تم تحديد البيئة الممكنة لتنفيذ كل محور من المحاور.

إن استمرار استخدام البيانات والأدلة والشواهد سيكون حاسمًا لقياس الأثر وتقييم الأداء، ما سيتيح للوزارة مثلًا: تقييم الكفاءة الفعلية، ودقة الاستهداف من برامج التحويلات النقدية، والأثر التوزيعي للتدخلات على مستوى الأسرة. كما توفرالبيانات معلومات خط الأساس لقياس مدى التقدم في البرامج، وتعزز بناء القدرات في مجالات الرصد والرقابة والتقييم، وبناء وتطوير أنظمة إدارة المعلومات.

إن نجاح استخدام البيانات والمؤشرات عند وضع السياسات يتعلق أيضًا بقدرة الوزارة على الاستفادة من الممارسات الدولية الجيدة، وتكييفها لتتلاءم والبيئة العُمانية. وفي هذا الصدد، يجب العمل مع المرصد الاجتماعي ، ولا بد من تعزيز استخدام البيانات المتوافرة لدى الوزارة، والمركز الوطني للإحصاء والمعلومات لتحليل ورصد وتقييم البرامج، بالاستفادة من البيانات والدراسات الاستقصائية لأوضاع الأسر المعيشية الحالية والمستقبلية. كما سيتم تفعيل شراكات جديدة مع جامعة السلطان قابوس، والجامعات الأخرى، وكذلك المراكز الخارجية لبحوث السياسات التطبيقية حول المواضيع ذات الأولوية.وستتميز المرحلة المقبلة بقدرة عالية على تحليل البيانات النوعية وتقييم الدراسات بشكل مستقل.

كما تقترح هذه الاستراتيجية استثمارات كبيرة في مجال الرصد والرقابة والتقييم، ما سيعزز الروابط بين البرامج والسياسات والبحوث الاجتماعية إلى حد كبير. ومما لا شك فيه أن التعاون مع المرصد الاجتماعي، والذي تم إنشاؤه مؤخراً في السلطنة أمر أساسي لقياس التقدم المحرز في كل جانب وفقًا للمؤشرات الاجتماعية الموضوعة.

٣) الاتصال والتواصل:

تكمن أهمية الاتصال والتواصل في دعم الجهود الرامية إلى تغيير المواقف الاجتماعية الراسخة والمعقدة حول قضايا التنمية الاجتماعية، بالإضافة لدورها في نقل الصورة الجديدة المتعلقة بدور الوزارة خارجيًا وداخليًا. ويأخذ الاتصال والتواصل أبعادًا مختلفة، وتلبية الحاجة إلى تعزيز القيم الإيجابية في المجتمع العُماني مثل: التضامن، وروح المواطنة، أو تغيير السلوك على المستوى الفردي والجماعي مثل معالجة نظرة المجتمع للأشخاص ذوي الإعاقة. ومن خلال التواصل سيكون الجمهور على دراية بالتحول في دور وإنجازات الوزارة.ولا بد للاتصال والتواصل أن يكون جزءًا من نسيج السياسة العامة لدعم التنمية الاجتماعية، وبناء قدرات جديدة وقوية في هذا المجال كجزء من استراتيجية العمل الاجتماعي.

الفصل الثامن: الافتراضات والمخاطر.

في هذا الفصل، سيتم تحديد الافتراضات والمخاطر التي بُنيت عليها استراتيجية العمل الاجتماعي (٢٠١٦ – ٢٠٢٥). وقد تم تحديد عشرة افتراضات، وما يتبعها من مخاطر وتصنيفها على أنها عالية، أو متوسطة من حيث أهميتها فيما يتعلق بتحقيق الأهداف، والنتائج العامة للاستراتيجية.

١) الافتراض الأول:

استمرار التنويع الاقتصادي بشكل ناجع، وثبات أسعار النفط بحيث لا يؤدي انخفاضها إلى أي تخفيض في الموازنات العامة.

المخاطر(عالية):

- لا تستطيع الحكومة أن تجد الموارد لتمويل برامج الاستراتيجية حتى بعد إدخال الإصلاحات الاقتصادية الضرورية.
- لا يثمر التنويع الاقتصادي إلى تقليل اعتماد السلطنة على عائدات النفط بشكل كبير، وذلك بسبب نجاحها بشكل جزئي فقط، وقد يؤثر ذلك سلبًا على توافر الموارد اللازمة لاستدامة النموذج العُماني للتنمية.

٢) الافتراض الثاني:

توافر الكفاءات والقدرات اللازمة لتنفيذ برامج وخطط استراتيجية العمل الاجتماعي، حيث يتطلب كل محور من محاور الاستراتيجية بناء قدرات جديدة لتنفيذ الأهداف الجديدة المطروحة في الاستراتيجية.

المخاطر: (عالية):

النقص في وجود القدرات اللازمة للتقييم وتنفيذ الإدارة القائمة على النتائج، وإدارة التغيير والإدارة المالية قد يقوض تحقيق النتيجة المرجوة من هذه الاستراتيجية.

٣) الافتراض الثالث:

أن تكون التنمية الاجتماعية أولوية في أجندة السياسيات الوطنية، وأن يتم بناء التحالفات الاستراتيجية لدعم هذه الاستراتيجية.

المخاطرة (عالية):

إذا لم يضع صانعو القرار الوطني السياسات الاجتماعية والتنمية الاجتماعية على رأس الأولويات، فإن أهداف استراتيجية العمل الاجتماعي تواجه خطر عدم التحقيق، وعدم اعتماد وتوفير التمويل الكافي أو الموارد البشرية لتنفيذها.

٤) الافتراض الرابع:

أن تعمل الجهات الشريكة بشكل وثيق مع وزارة التنمية الاجتماعية في المجالات الرئيسية للاستراتيجية.

المخاطرة (متوسطة):

الفشل في إقامة مثل هذه الشراكات سيؤثر بشكل كبير على القدرة للوصول إلى النتائج الاستراتيجية. حيث إن تحقيق أهداف استراتيجية العمل الاجتماعي تعتمد على إقامة تعاون فعال مع هذه الجهات.

٥) الافتراض الخامس:

وجود الموارد الكافية للمبادرات والبرامج الجديدة المطروحة، سواء كانت من موازنة الدولة، أو من خلال وسائل مبتكرة مثل: إقامة شراكات مع الجمعيات الأهلية، والمسؤولية الاجتماعية للشركات الخاصة.

المخاطر (متوسطة):

إن الفشل في تحديد مصادر جديدة للموارد، سواء من خلال دعم الموازنة، أو من خلال إقامة شراكات جديدة سيؤثر سلبًا على مدى التغطية ونوعية الخدمات ونطاقها.

٦) الافتراض السادس:

أن تتوافر الكوادر القادرة على تحليل البيانات واستخدامها لتطوير السياسات الاجتماعية.

المخاطر (عالية):

إن النقص في القدرة على تحليل البيانات واستخدامها قد يقوض تحقيق الأهداف كافة ، لأن عمليات جمع واستخدام البيانات لفهم أثر السياسات الاجتماعية تؤثر على مسار البرامج ولها دور حاسم لإحراز التقدم اللازم.

٧) الافتراض السابع:

أن تكون آليات صنع القرار في وزارة التنمية الاجتماعية متطورة وداعمة وميسرة لاتخاذ الخطوات اللازمة لتحقيق أهداف الاستراتيجية.

المخاطر (متوسطة/عالية):

الفشل في اتخاذ القرارات اللازمة في الوقت المناسب يؤثر على توجه الوزارة الاستراتيجي العام، وعلى إمكانية القيام بالتنسيق حول الشراكة مع الجهات الأخرى؛ ما يحول دون تنفيذ البرامج.

٨) الافتراض الثامن:

سيتم تفعيل المبادئ التوجيهية الثلاثة وهي: الإنصاف، والاندماج، والتمكين بشكل فعال في جميع محاور الاستراتيجية.

المخاطر (متوسطة / عالية):

إن عدم الالتزام بالمبادئ التوجيهية الثلاثة في البرامج كافة سيؤدي إلى تقويض الأثر المرجو من هذه الاستراتيجية لجميع الفئات المستهدفة فيها.

٩) الافتراض التاسع:

أن يتم تحديد آليات إدارة التغيير والعمل على تنفيذها.

المخاطر (متوسطة / عالية):

الفشل في عملية إدارة التغيير يشكل تهديدًا قد يحول دون تحقيق العديد من الأهداف المحددة في الاستراتيجية. حيث لا بد أن تتطور آليات الإدارة في وزارة التنمية الاجتماعية بشكل كبير من أجل تحقيق أهداف الاستراتيجية. وهذا يتطلب قيادة للتغيير، وتواصلًا دائمًا وآليات تحفيز للموظفين، وتحديد الأهداف التشغيلية، وإسناد المسؤوليات وتتبعها توثيق التقدم المحرز.

١٠) الافتراض العاشر:

إن وجود توجهات مجتمعية إيجابية يحرز تقدمًا بشأن حقوق الطفل، والمرأة، والأشخاص ذوي الإعاقة، وكبار السن.

المخاطر (متوسطة):

إن عدم التزام المجتمع العُماني باتفاقيات حقوق الإنسان / أو قبول التغيير في وضعية هذه الفئات في المجتمع، يحول دون تحقيق أهداف محاور استراتيجية العمل الاجتماعي. حيث تتطلب الاستراتيجية تحقيق تقدم في احترام وحماية وإعمال حقوق هذه الفئات.

الخاتمة:

قدمت هذه الاستراتيجية خلاصة جهود وخبرات العديد من الأفراد والمؤسسات، حيث استفادت من الكفاءات القيادية والعاملين في مختلف مجالات العمل الاجتماعي، وتميزت بمراجعة تقاطعات العمل مع جميع الوزارات، والجهات الأخرى الشريكة.

تهدف استراتيجية العمل الاجتماعي في السلطنة ٢٠١٦ – ٢٠٢٥ إلى تمكين وزارة التنمية الاجتماعية من العمل على المدى الطويل، وفق منهجيات، وأدوات علمية تتيح تعبئة الموارد حول الأولويات الوطنية في العمل الاجتماعي، كما تسعى إلى أن تكون سبَّاقة للتصدي للتحديات المحتملة خلال المرحلة المقبلة مع الحفاظ على المرونة لتستجيب للظروف الطارئة والمتغيرة، ودون إغفال الأهداف طويلة المدى، والتركيز على الاتجاهات الأكثر أهمية، ومتابعة التحولات الاستراتيجية التي تم تحديدها في هذه الوثيقة.

وتأتي هذه الاستراتيجية بالتوازي مع وثيقة السياسات الاجتماعية في إطار الانطلاق الاقتصادي في السلطنة التي أعدها المجلس الاعلى للتخطيط، بهدف مواصلة التقدم من أجل رفاه الأفراد، وضمان تنمية بشرية مستدامة للأجيال القادمة في ظل التطورات العالمية التي أحدثتها ثورتي التكنولوجيا والمعلومات، والتحديات والمتغيرات لظاهرة العولمة وتأثيراتها المختلفة على كل المستويات بما فيها البنى الاجتماعية، ومنها مؤسسة الاسرة، والهوية، والقيم الوطنية.

وتتمحور الاستراتيجية حول دعم وتمكين الأسرة العُمانية بوصفها وحدة اجتماعية واقتصادية تُشكل قوتها وتماسكها أهم الجوانب في نتائج التنمية الاجتماعية في السلطنة. وتنظر في طريقة تعزيز النظام الحالي للحماية الاجتماعية، بحيث يصبح داعمًا بشكل أفضل للنمو الاقتصادي، وفي الوقت نفسه يعزز الاستقرار، والدمج الاجتماعي. وتشجع الاستراتيجية المشاركة الفعالة للمرأة في سوق العمل، وفي الوقت ذاته تدعم دورها داخل الأسرة، وتسعى الاستراتيجية لبناء رأس المال البشري، وحمايته من خلال الاستثمار في تنشئة الأطفال والشباب، والاستفادة بصورة أكثر فعالية من القدرات الكامنة لدى الأشخاص ذوي الإعاقة. وتقترح نموذجًا اجتماعيًّا جديدًا يهدف إلى دعم الفئات المحتاجة عبر مسار حياتها، مع تطوير شراكات جديدة مع الجمعيات والمؤسسات الأهلية، والقطاع الخاص في جميع مجالات العمل.

استجابت هذه الاستراتيجية لمجموعة من التحديات الملحة، من خلال تصميم برامج جديدة، أو انتهاج نماذج مبتكرة للتنمية الاجتماعية، تمت ترجمتها لمجموعة من الأنشطة القابلة للتنفيذ. وسيتطلب تنفيذ الخطط تحديد عمليات التغيير المطلوبة لتحقيق الأهداف طويلة المدى، وبناء أو استقطاب قدرات وكفاءات جديدة متزامنًا مع تطوير نظام معلوماتي حديث للبيانات والاحصاءات ليكون الاساس للتخطيط الاستراتيجي ومتابعة التنفيذ، ويركز نظام إدارة الأداء جهوده على ضمان تنفيذ برامج ومشاريع الاستراتيجية تنفيذًا ناجحًا.

وسوف توفر مؤشرات الأداء الرئيسية المعلومات، للوزارة والشركاء الذين تتقاطع برامج الوزارة معهم، عن التحديات في الأداء وأساليب معالجتها من خلال تجويد البرامج، والتطوير المؤسسي.

ولا بد أن تكون هذه الوثيقة ديناميكية من خلال تتبع التقدم المحرز فيها، وتحديث الخطط على فترات منتظمة، واستخلاص الدروس المستفادة، وتقويم الأنشطة وفقًا للخبرة المكتسبة في مختلف المجالات بنفس الأسلوب التشاركي مع المستفيدين، والشركاء الذي تم الاعتماد عليه في أعداد هذه الاستراتيجية.

قائمة المصادر والمراجع:

- أحمد شكر الله. استراتيجية وطنية نحو مجال الإعاقة في سلطنة عُمان. اليونيسف. ٢٠٠٤.
- الأزري. ك. م.. عـــدم المـساواة بين الجنسين والاجتماعية في سلطنة عُمان: قوة التقاليد الدينية والسياسية. المجلد ٢٦. روتليدج. ٢٠١٣.
- الشرياتي. م م. الفارسي. ي م. أهوتي. ا. مI الوايلى. الشفيعي. م.. الفارسي. و.. ... والعدوي. س.. الوعي حول مرض التوحد بين معلمي المدارس في سلطنة عُمان: دراسة مستعرضة. ٢٠١٣.
- الأمـانة العـامة للمجلس الأعلى للتخطيط. ندوة السياسة الاجتماعية في إطار الانطلاق الاقتصادي لسلطنة عُمان. مسقط. ٢٠١٣.
- الأمم المتحدة: اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. نيويورك: الأمم المتحدة. ٢٠٠٦.
- الأمم المتحدة: قسم الاقتصاد والشئون الاجتماعية (UNDESA).الأهداف الإنمائية للألفية تقرير عام ٢٠١٥، نيويورك. ٢٠١٥.
- الأمم المتحدة: قسم الاقتصاد والشئون الاجتماعية (UNDESA). العودة إلى مستقبلنا المشترك: التنمية المستدامة في القرن ٢١ (SD٢١). المشروع ٢١-٢٣. نيويورك. ٢٠١٢.
- باكلي. ج. وراينهارت. ج. (٢٠١١). سلطنة عُمان: البيئة المواتية للمؤسسات المستدامة: تقييم "الإرشادي". جنيف: منظمة العمل الدولية. ٢٠١١.
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. تقرير التنمية البشرية: عُمان نيويورك: مكتب التنمية البشرية. ٢٠١٢.
- البرواني. ك.. ورقة النقاش حول إدارة المالية العامة الراسية على الاستدامة المالية: تعزيز الإيرادات غير الهيدروكربونية والحد الأقصى لمرونة الإنفاق في سلطنة عُمان. مسقط: البحوث الاقتصادية وإدارة الإحصاء والبنك المركزي العُماني. ٢٠١٢.
- البلوشي. ح.. الكلباني. ء.الخوالدي. ت.. الصقري. س.. المنيري. ا.. العزيزي. م.. والهنائي. م. (٢٠١٢). الإصابات المقدمة في الرعاية الصحية الأولية في سلطنة عُمان. عُمان المجلة الطبية. ٢٧ (٦). ٤٨٦-٤٩٠. ٢٠١٢.
- البنك الدولي. فتح الأبواب: المساواة بين الجنسين والتنمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا. واشنطن. ٢٠١٣. متاح على: http://www.wds.worldbank.org/external/default/WDSContentServer/WDSP/IB/٢٠١٣/٠٢/٠٧/٠٠٠٣٥٦١٦١_٢٠١٣٠٢٠ ٧٥١٨١٠PUB٠EPI٠٠٢٠٦٠١٣٠Opening٠doors.ppdf/Rendered/PDF/٧١٢٣٩٠٢.

- بوتك، ر. (محرر)، استخدام الأدلة لتحسين السياسات الاجتماعية وآفاق الممارسة على إمكاية تأثير البحث والأدلة في صنع القرار، لندن:NESTA، ٢٠١١.

- بوفينبرك،أ.ل.، منظور من مسار الحياة والسياسات الاجتماعية، مذكرة، ورقة مناقشة رقم ٠٧١٩، الحماية الاجتماعية ومجموعة العمل، البنك الدولي، واشنطن، ٢٠٠٧.

- بيانات وإحصاءات اليونيسيف، عمان، (د.ت.)، متاح على:: http://data.unicef.org/countries/OMN

- بيرمان، ج ر، كروكستون، ب ت، ديردين، ك.، دوك، لا ت، فينلاد، لا س، ماني، س.، وشتاين، ا دي، انتقال الفقر بين الأجيال وعدم المساواة، الأرواح الشابة، ٢٠١٣.

- بيرن، جي.، دالي، م.، براي، ر.، برغوف، زي.، بينك، ن.، سامس –فون، م.، دعم الأسرة والأبوة والأمومة: السياسات والتوفير في سياق عالمي، مركز بحوث اليونيسيف إينوشنتي، رقم ٧٧٠inninss، ٢٠١٥.

- بيلسون، ا.، اوبراين، س.، رايمنت، س.، وسيفرت ك.، عُمان: فحص لاستراتيجية التنمية الاجتماعية، تقرير بعثة، غير منشور، إدارة نهج أكسفورد، ٢٠١٤.

- تينسلك، إي، شبكات الأمان الاجتماعي في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، واشنطن العاصمة:،البنك الدولي، ٢٠٠٦. متاح على: ١١٧٧٨/١٠٩٨٦/https://www.openknowledge.worldbank.org/handle

- ثيفوون، أو ونيير، جي. (محرران)، سياسات الأسرة والتنوع في أوروبا: ارتفاع مستوى التنمية الخاص بالخصوبة، والعمل، والرعاية، والإجازة، والقوانين والاكتفاء الذاتي، ورقة عمل الأسر والجمعيات سلسلة، رقم٧، ٢٠١٤.

- حسين خان ورحمن، تغيير الهياكل الأسرية وترتيبات المعيشة ودعم الرعاية للمسنين في دول مجلس التعاون الخليجي: بعض الآثار المترتبة على السياسات، تحت الطبع.

- الدريمن، ه، وو يمتسوف، ر، دور مثمر للحماية الاجتماعية، ورقة للبنك الدولي ٢٠١٢-٢٠٢٢ استراتيجية الحماية الاجتماعية والعمل، ورقة رقم١٢٠٣، واشنطن، ٢٠١٢.

- دولان، بي.، وميتكالف، ر.،قياس الرفاهية غير الموضوعية: توصيات بشأن التدابير لاستخدامها من قبل الحكومات الوطنية، مجلة السياسة الاجتماعية، ٤١ (٠٢)، ص.ص. ٤٠٩-٤٢٧، ٢٠١٢.

- دولان، بي ولايارد، أر.، قياس الرفاهية غير الموضوعية للسياسة العامة، المعهد القومي للإحصاء، ٢٠١١.

- ديربيشاير، ه.، تعميم مراعاة المنظور الفرق بين الجنسين: الاعتراف وبناء على التقدم: وجهات نظر من شبكة تنمية المساواة بين الجنسين بالمملكة المتحدة، وبين الجنسين والتنمية، ٢٠ (٣)، ص.ص ٤٠٥-٤٢٢، ٢٠١٢.

- رافلين، م.، التحويلات الموجهة في البلدان الفقيرة: إعادة النظر في مفاضلات وخيارات السياسة العامة، مطبوعات البنك الدولي (المجلد ٣٠٤٨)، واشنطن، ٢٠٠٣.
- رعد، فراس، بناء مجتمعات صحية وبناء النظم الصحية ذات الأداء العالي في دول مجلس التعاون الخليجي، الصحة والتغذية والممارسات العالمية السكان، واشنطن: مجموعة البنك الدولي، ٢٠١٥. متاح على: http://documents.worldbank.org/curated/en/٢٠١٥/٠٥/٢٤٤٨٢٠٠٦/shaping-healthier-societies-building-higher-performing-health-systems-gcc-countries.
- روجرز، بي، نظرية التغيير: منهجية تقييم الأثر ، رقم ٢، رقم innpub٧٤٧،مركز بحوث اليونيسف إينوشنتي، ٢٠١٤.
- ستيوارت، اف.، النهج نحو عدم المساواة والإجحاف: المفاهيم والإجراءات والسياسات، مكتب اليونيسف للبحوث، ورقة مناقشة، مركز بحوث اليونيسف إينوشنتي، ٢٠١٣.
- سن، إيه.، التنمية كحرية، مجلة جامعة أكسفورد، ١٩٩٩.
- سيبولفيدا كارمونا، م.، نيست، س.، هاتيلا، ه .،النهج القائم على حقوق الإنسان في الحماية الاجتماعية، وزارة الشؤون الخارجية في فنلندا، ٢٠١٢.
- سيكا، ن ، الأهداف الإنمائية للألفية: آفاق المساواة بين الجنسين في العالم العربي، مجلة الدراسات الدولية للمرأة، ١٢ (٣)، ص.ص. ٢٧-٤٢، ٢٠١٣.
- شيرير، س.، غاسمان، ف.، ميديروس مورا ا.، وموهن، بي.، صنع قضية الاستثمار من أجل الحماية الاجتماعية: التحديات المنهجية مع الدروس المستفادة من دراسة أجريت مؤخرا في كمبوديا، إنوشنتي أوراق عمل ٢٠١٣-٠٦، فلورنسا: مركز بحوث اليونيسيف إينوشنتي، ٢٠١٣.
- العدوي، س.، بريدي، ن.، عيسى، م.، الأزري، ف.، حسين، س.،سيباني، ن.، والمعشني، ء.، الملامح المعرفية في المرضى الذين يعانون من مرض متعدد عائق الخرف: دراسة عُمانية، الخرف واضطرابات الشيخوخة المعرفية ، ٤ (٢)، ص.ص. ٢٧١-٢٨٢، ٢٠١٤.
- قرار وزاري رقم ٢٠٠٨/١٢٤، اللائحة التنفيذية لإنشاء مراكز التأهيل، سلطنة عُمان، ٢٠٠٨.
- كالين، م تي، شريف، ر.، حسنوف، ف، حجازي، ام ا، وخاندلوال، بي.، التنوع الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي: الماضي، الحاضر والمستقبل، صندوق النقد الدولي، SDN / ١٢/١٤، ٢٠١٤.
- كانبور، س. ر.، ما الذي حصلت عليه السياسة الاجتماعية مع النمو الاقتصادي؟ جامعة كورنيل، ٢٠٠٦.
- كفيست، جي، الاستثمارات الاجتماعية على مدى الحياة: فجر استراتيجية سياسة جديدة في أوروبا، ورقة قدمت في المؤتمر الأول أمريكا اللاتينية للتماسك الاجتماعي، سانتياغو، شيلي، ٢٠١٥.
- كلوغمان، جي.، تقرير التنمية البشرية ٢٠١٠: طبعة الذكرى العشرون: ريال مدريد الثروة الحقيقية للأمم: مسارات إلى التنمية البشرية، ٢٠١٠.

- كيجيجان ، جي. ا.، رؤية عُمان : حالة خطب السلطنة الخاصة بقابوس بن سعيد: ١٩٧٠-٢٠٠٦، سياسة الشرق الأوسط ، ١٥ (٤)، ص.ص. ١١٢-١٣٣، ٢٠٠٨.
- اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومنظمة العمل الدولية، والأونكتاد، الأمم المتحدة قسم الاقتصاد والشئون الاجتماعية، ومنظمة اليونيسف، الحماية الاجتماعية: أولوية التنمية في جدول أعمال الأمم المتحدة للتنمية مرحلة ما بعد ٢٠١٥، فريق الأمم المتحدة نظام العمل على جدول أعمال الأمم المتحدة الإنمائي في مرحلة ما بعد ٢٠١٥: نيويورك، ٢٠١٢.
- لجنة أكسفورد مارتن. الآن على المدى الطويل: تقرير لجنة أوكسفورد مارتن لأجيال المستقبل، جامعة أكسفورد، ٢٠١٣.
- لجنة الأمم المتحدة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، الملاحظات الختامية للجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة: عُمان. CEDAW / C / OMN / CO / ١. جنيف: لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة، الدورة الخمسين، ٢٠١١.
- لجنة حقوق الطفل، الملاحظات الختامية للجنة حقوق الطفل - عُمان. RC / C / OMN / CO / ٢، ٢٠٠٦.
- لجنة متابعة تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل في عُمان ، التقرير الوطني الثالث والرابع عن حقوق الطفل. مسقط ، ٢٠١٤.
- ليفين، س.، الألم، ا.، بيلي، س.، وفان، ال.، أهمية المرونة، مجموعة السياسة الإنسانية، موجز ٤٩. معهد تنمية ما وراء البحار، لندن، ٢٠١٢.
- ماثيو، جي.، بالاكريشنان، س.، وسلمان، تي .م. ميزانية عمان لعام ٢٠١١ والخطة الخمسة الثامنة: تحليل واستعراض، البحوث الاقتصادية عُمان. المتحدة للأوراق المالية، ٢٠١١.
- محمد المحروقي، دراسة ميدانية عن القادة الإداريين العاملين في وزارة التنمية الاجتماعية في سلطنة عُمان. أطروحة ماجستير في جامعة السلطان قابوس، غير منشورة، ٢٠٠٧.
- مرسوم سلطاني رقم ٢٠٠٨/٦٣ في سلطنة عُمان، قانون رعاية وتأهيل المعوقين.
- مرسوم سلطاني رقم ١٩٩٨/٤٧ في سلطنة عُمان، القانون المالي.
- مرسوم سلطاني ٢٠٠٤/١٢٠ بإصدار قانون الخدمة المدنية، المعدل في نوفمبر ٢٠٠٧. مسقط: وزارة الخدمة المدنية، سلطنة عُمان، ٢٠٠٤.
- مركز البحوث في جامعة السلطان قابوس ووزارة التنمية الاجتماعية، سلطنة عُمان، حالة الطلاق في المجتمع العُماني، مسقط: وزارة التنمية الاجتماعية، سلطنة عُمان، ٢٠١٥.
- المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، الأسر في عُمان الخصائص الاقتصادية والاجتماعية، مسقط، سلطنة عُمان، ٢٠١٥.
- المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، الإسقاطات السكانية في سلطنة عُمان ٢٠١٥-٢٠٤٠م. مسقط ، سلطنة عُمان، ٢٠١٤.
- المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، الأهداف الإنمائية للألفية: التقرير الثالث لسلطنة عُمان، مسقط، سلطنة عُمان، ٢٠١٣.
- المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، تسليط الضوء على الأطفال في سلطنة عُمان، مسقط، سلطنة عُمان، ٢٠١٥.
- المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، حالة الزواج في عُمان، ٢٠١٠. مسقط، سلطنة عُمان، ٢٠١٥.

- المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، خصائص القوى العاملة في سلطنة عُمان من التعداد، مسقط، سلطنة عُمان، ٢٠١٣.
- المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، دليل تمكين المرأة العُمانية، مسقط، سلطنة عُمان، ٢٠١٣.
- المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، الرجال والنساء في سلطنة عُمان، مسقط، سلطنة عُمان، ٢٠١٤.
- المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، النتائج النهائية لنفقات الأسرة ومسح الدخل، مسقط، سلطنة عُمان، ٢٠١٢.
- المرموط، م.، جرس، ر.، ودونكين، ا. معالجة الهيكلية والقضايا الاجتماعية للحد من عدم المساواة في نتائج الأطفال في منخفضة للبلدان المتوسطة الدخل، مركز بحوث اليونيسف إينوشنتي اليونيسف، ٢٠١٣.
- المعهد العربي للتخطيط، الدعم الاستشاري والتدريب التقني إلى وزارة التنمية الاجتماعية على بناء المؤسسات. غير منشور، ٢٠١٥.
- المفوضية الأوروبية، توصية المفوضية في ٢٠ فبراير ٢٠١٣ بشأن الاستثمار في الأطفال: كسر دائرة الحرمان، رقم ٢٠١٣/١١٢ / EU، ٢٠١٣.
- مكاندواير، ت.، السياسة الاجتماعية في سياق التنمية، المجلد ٢٥، جنيف: UNRISD، ٢٠٠١.
- منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، تعميم القضايا الشاملة: تعزيز المساواة بين الجنسين والاستدامة البيئية، باريس، ٢٠١٤.
- منظمة العمل الدولية، الحد الأدنى للحماية الاجتماعية من أجل عولمة عادلة وشاملة ٢٠١١، تقرير الفريق الاستشاري برئاسة ميشيل باشيليت، جنيف: مكتب العمل الدولي، ٢٠١١.
- مؤسسة الكومنولث، تعميم النتائج الشاملة: المساواة بين الجنسين، والاستدامة البيئية، واحترام الثقافات والتفاهم، مجموعة أدوات، مؤسسة الكومنولث، ٢٠١٤.
- ميتشيل، تي.، المرونة: منهج لإدارة المخاطر، معهد تنمية ما وراء البحار، يناير ٢٠١٢.
- ميلر، س.، وألبرت، ب.، تعميم الإعاقة في التنمية: الدروس المستفادة من تعميم مراعاة منظور المساواة بين الجنسين، كار الإعاقة، ٢٠٠٥، متاح على: http://www. disabilitykar. net/docs/gender. doc
- هاردكروف، ا، بيلز، ك.، بويدن، جي.، & دورنان، بي، قابلية الشباب للتأثر في تحولات دورة الحياة، مكتب ورقة لمكتب تقرير التنمية البشرية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نيويورك، ٢٠١٤.
- الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية،التقرير السنوي العشرين: ٢٠١٣، مسقط، سلطنة عُمان، ٢٠١٣.
- هيكمان، جيه، تنمية الطفولة المبكرة هو استثمار ذكي، د.ت. متاح على: http://heckmanequation.org/content/resource/heckman-curve
- وزارة التربية والتعليم، برامج التربية الخاصة، مسقط، سلطنة عُمان، ٢٠١٤.
- وزارة التربية والتعليم، التقرير الوطني حول التعليم للجميع، مسقط، سلطنة عُمان، ٢٠١٤.
- وزارة التربية والتعليم، معايير تنمية الطفولة المبكرة، مسقط، سلطنة عمان، ٢٠١٣.

- وزارة التربية والتعليم، سلطنة عُمان والبنك الدولي، التعليم في سلطنة عُمان: محرك للجودة، المجلد ٢، التقرير الرئيسي، واشنطن، البنك الدولي، ٢٠١٣. متاح على: http://documents.worldbank.org/curated/en/٢٠١٣/٠١/١٧٤٠٦٤١١/education-oman-vol-٢-٢-drive-quality-overview
- وزارة التربية والتعليم بسلطنة عُمان واليونيسف، تشكيل المستقبل: الاستثمار في التعليم المبكر للأطفال في عُمان وخطة العمل، مسقط، سلطنة عُمان، ٢٠١٤.
- وزارة التنمية الاجتماعية، تقرير عن الخدمات المقدمة للأشخاص ذوي الإعاقة، مسقط: المديرية العامة لشؤون الأشخاص ذوي الإعاقة، سلطنة عُمان، ٢٠١٤.
- وزارة التنمية الاجتماعية، تقرير عن ندوة المرأة العُمانية، مسقط ، سلطنة عُمان، ٢٠٠٩.
- وزارة التنمية الاجتماعية، حقوق الطفل في عُمان، مسقط، سلطنة عُمان، ٢٠١٢.
- وزارة التنمية الاجتماعية، عناصر التماسك الأسري في عُمان، مسقط، سلطنة عُمان، ٢٠٠٩.
- وزارة التنمية الاجتماعية، المرأة في التشريعات العُمانية، مسقط، سلطنة عُمان، ٢٠١٣.
- وزارة التنمية الاجتماعية،الميزانية للسنوات ٢٠١٢، ٢٠١٣، ٢٠١٤ و ٢٠١٥، سلطنة عمان، غير منشورة، د.ت.
- وزارة التنمية الاجتماعية، سلطنة عُمان، القرارات الخاصة بتشكيل لجنة متابعة تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل، ولجنة القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، واللجنة الوطنية للأسرة، د.ت.
- وزارة التنمية الاجتماعية، سلطنة عُمان واليونيسف، التقرير التشخيصي للاستراتيجية العمل الاجتماعي في سلطنة عُمان، المسودة النهائية، غير منشور، ٢٠١٥.
- وزارة الصحة، النظرة المستقبلية للنظام الصحي في عُمان ٢٠٥٠، مسقط، سلطنة عُمان، ٢٠١٤.
- وزارة المالية، سلطنة عُمان، الميزانية السنوية ٢٠١١- ٢٠١٥، ٢٠١٥. متاح على: https://www.mof.gov.om/english
- اليونيسف، أنظمة الحماية الاجتماعية المتكاملة، الإطار الاستراتيجي للحماية الاجتماعية الخاص باليونيسف، نيويورك، ٢٠١٢.
- اليونيسف، تحليل أوضاع الإعاقة في مرحلة الطفولة في سلطنة عُمان، ٢٠١٠.
- اليونيسف، رسم خرائط لحماية الطفل في عُمان، ٢٠٠٩.
- اليونيسف، التقرير الختامي لاجتماع رؤية ومهمة الاستراتيجية الوطنية للعمل الاجتماعي، اليونيسف عُمان، ٢٠١٥.

المرفقات

مرفق رقم (١)

النهج المتبع في إعداد الاستراتيجية:

تم إعداد الاستراتيجية ميدانيًا على مدار فترة قدرها أربعة عشر شهرًا بدأت من شهر يوليو ٢٠١٤، واستمرت حتى شهر أغسطس ٢٠١٥، ضمن عملية تشاورية تضمنت جميع المستويات في وزارة التنمية الاجتماعية، وبالتعاون مع شركاء الوزارة.

وقد كانت المعلومات الحديثة حول أبعاد التنمية الاجتماعية في سلطنة عُمان قليلة، لذا فقد قررت الوزارة إجراء دراسة تشخيصية واسعة النطاق من أجل توفير معلومات أفضل حول تأثير الخدمات القائمة، فضلًا عن التعرف على آراء المجموعات المختلفة التي ترعاها الوزارة حول جودة هذه الخدمات وجوانب القصور في تقديمها. وكان إجراء هذه الدراسة التشخيصية على يد طاقم الوزارة نفسه بمثابة خطوة مهمة في إدراك الوزارة لظروف البرنامج وتأثيره. وقد تم ابتكار مصفوفة مفاهيم خلال المرحلة الأولى من الاستراتيجية تم التركيز فيها على نهج دورة الحياة، والذي شمل المراحل السنية المختلفة للفئات التي ترعاها الوزارة، وهي الأطفال، والشباب، والمسنون إضافة إلى المرأة، وقضايا الإعاقة. وتم تحديد تقاطعات البرامج المختلفة للوزارة، وهي الضمان الاجتماعي، والرعاية الاجتماعية، وتنمية الأسرة والمجتمع، وتنظيم الجمعيات والمؤسسات الأهلية مع هذه الفئات وفق الجدول الآتي:

جدول رقم (٨)

مصفوفة المفاهيم المستخدمة في الاستراتيجية

		وظائف العمل الاجتماعي وفقا لمهام وزارة التنمية الاجتماعية			
		الحماية الاجتماعية	الرعاية الاجتماعية	تنمية الأسرة والمجتمع	الجمعيات والمؤسسات الأهلية
قضايا العمل الاجتماعي وفقا للمستفيدين	الأطفال				
	الشباب				
	المسنون				
	المرأة				
	الأشخاص ذوي الإعاقة				

١- مصادر البيانات :

اعتمدت الدراسة التشخيصية على العديد من مصادر البيانات. فقد تم استخدام البيانات الكمية والبيانات الكيفية، سواء كانت بيانات ميدانية أو بيانات ثانوية، والمتوافرة في الدراسات التشخيصية والأبحاث التي قامت بها الوزارة، والوزارات والجهات الأخرى ذات العلاقة بالمحاور المختلفة، وقد تم تشكيل ٣ فرق فنية للحصول على هذه البيانات، وهي على النحو الآتي:

١- فريق مراجعة الأدبيات:

يضم هذا الفريق عددًا من الباحثين، ويغطون المحاور الخمسة (الطفولة- الشباب والبالغين- كبار السن- الأشخاص ذوي الإعاقة - المرأة). كانت مهمة هذا الفريق القيام بمراجعة مكتبية للمعلومات، والدراسات، والأبحاث المنشورة، والسياسات والتشريعات، والتقارير. وقد قامت كل مجموعة عمل بمراجعة الدراسات الخاصة بالمحور الذي تعمل عليه. واعتمدت الدراسة التشخيصية على الأدبيات التي تناولت الأبعاد المختلفة للتنمية الاجتماعية في سلطنة عُمان، واهتمت بالأدبيات التي تقدم تحليلًا ومراجعة للخدمات الاجتماعية، ومدى توافرها وجودتها لكل محور من المحاور. وقد روعي الاستفادة بجميع المعلومات المتوافرة عن كل مجال.

٢- فريق المؤشرات :

يضم هذا الفريق مجموعة من المختصين في البيانات والدراسات، وكانت مهمته تحليل المؤشرات، وقواعد البيانات. قامت كل مجموعة عمل بتحديد الأسئلة الرئيسية لاستخدامها في تحليل المعلومات والعمل مع مجموعة خدمات الدعم، والمجموعة المؤسساتية لتنفيذ التحليل المطلوب، والتأكد من توافر المدخلات المطلوبة أمام كل لجنة، ومجموعة عمل. أعطت الدراسة اهتمامًا كبيرًا بالمؤشرات والبيانات التي تقوم وزارة التنمية الاجتماعية، والمركز الوطني للإحصاءات والمعلومات بجمعها وتبويبها حول الخدمات الاجتماعية، والمؤشرات التي تحدد مستقبل الاحتياج إليها ونمط تطورها مثل: عدد السكان الحاليين، والإسقاطات السكانية المستقبلية، والتوزيع حسب النوع الاجتماعي، والفئة العمرية، والحالة الاجتماعية، والإعاقة، وعدد المستفيدين من المساعدات المادية والعينية الاجتماعية، والسمات الخاصة بهم، وتوزيعهم الجغرافي، ومتوسط والقيمة الكلية للمساعدات الاجتماعية المادية، ومتوسط ومدة الاستفادة بهذه المساعدات وتوزيعاتها المختلفة حسب الموقع الجغرافي، والحالة الاجتماعية.

٣- فريق المسح الميداني:

يُعد المسح الميداني المصدر الأهم لبيانات التقرير التشخيصي، حيث كان يهدف إلى التعرف إلى آراء المستفيدين من خدمات الوزارة في هذه الخدمات، والتعرف على تطلعاتهم المستقبلية. كما رصد هذا المسح آراء مقدمي الخدمة والمشاكل التي تعتري تقديم هذه الخدمة.

٢- تشكيل فريق المسح الميداني:

لضمان انتقاء العناصر البحثية ذات المهارات اللازمة أنجزت الوزارة مجموعة من المقابلات مع الموظفين الراغبين في الانضمام للعمل الميداني، وتم الاختيار وفقًا لمجموعة من الاعتبارات الموضوعية على رأسها الخبرة بعمل الوزارة، والقدرات البحثية، والمهارات الشخصية، وبالأخص القدرة على الاتصال والتعبير. كذلك روعي أن يمثل الفريق المحافظات المختلفة للسلطنة. بلغ عدد الباحثين الأساسين الذين أجروا المقابلات خلال فترة جمع البيانات (١٨) باحثًا موظفين بوزارة التنمية الاجتماعية. وبإشراف من خبراء الوزارة وخبراء من معهد أكسفورد لإدارة السياسات.

وقد تم تدريب الفريق البحثي على مرحلتين في شهري أغسطس وسبتمبر ٢٠١٤. خلال المرحلة الأولى تركز التدريب على المهارات اللازمة لإجراء المقابلات الشخصية، وإنجاز اجتماعات المجموعات البؤرية. وفي نفس المرحلة تم تدريب الفريق البحثي على محتويات استمارة الأسئلة التي تم أعدادها من قبل مؤسسة أكسفورد للسياسات. وفي المرحلة الثانية تم التركيز على المهارات الخاصة بجمع وتفسير المؤشرات، ومراجعة الأدبيات ذات العلاقة بمحاور الاستراتيجية. وقد تم إجراء المقابلات البؤرية والفردية في (٤) محافظات من أصل (١١) محافظة من محافظات السلطنة تم اختيارها وفق معايير محددة تم الاتفاق عليها. هذه المحافظات هي: محافظة مسقط، ومحافظة شمال الباطنة ،ومحافظة الظاهرة، ومحافظة ظفار. وقد اعتمد المسح على إجراء مقابلات مجموعات بؤرية لمجموعات مختلفة من المستفيدين من خدمات الوزارة، وأخرى غير مستفيدة بشكل مباشر من الخدمات. كما تم إجراء مقابلات فردية لمقدمي الخدمة، وبعض المسؤولين والمعنيين بالمجالات التي تناولتها الاستراتيجية. وقد بلغ عدد المقابلات الفردية (١١٧) مقابلة، وعدد المقابلات البؤرية (٦٥) مقابلة.

جدول رقم (٩)

إحصاء بعدد المقابلات الفردية والبؤرية في المحافظات الأربع

المحافظة	مسقط	شمال الباطنة	الظاهرة	ظفار
عدد المقابلات الفردية	30	34	19	34
عدد المقابلات البؤرية	17	12	16	20
إجمالي عدد المقابلات	47	46	35	54

تضمن التقرير التشخيصي أيضًا تقييمًا للإطار القانوني في جميع المجالات الرئيسية، وتحليلاً لنقاط القوة، والضعف، والفرص، والتهديدات في مجالات السياسات الرئيسية كما يراها موظفو الوزارة، وتحديدًا للقضايا التي تواجه وزارة التنمية الاجتماعية. وقد أتاح عقد مؤتمر العمل الاجتماعي، والذي انعقد في شهر أكتوبر ٢٠١٤، والذي حضره ما يزيد عن ٢٠٠ مشارك فرصة لسماع وجهات نظر الأكاديميين، وخبراء السياسة الاجتماعية فيما يتعلق بسياسات التنمية، والعمل الاجتماعي.

٣- تصميم الاستراتيجية :

تم تطوير استراتيجية العمل الاجتماعي ٢٠١٦ – ٢٠٢٥ ضمن عملية تعتمد على التشاور المستمر مع كافة المؤسسات، والجهات الشريكة .وقد تضمنت عملية التخطيط الاستراتيجي مناقشة للنتائج التي توصل لها التقرير التشخيصي المتعلقة بآراء العاملين في معظم مديريات ودوائر الوزارة، وغيرها من الجهات الشريكة، وبالإضافة إلى ذلك تم تنفيذ مجموعة من الدراسات المكتبية حول كل مجال من المجالات الرئيسية للتنمية الاجتماعية في السلطنة. وتم تحليل تلك الدراسات والبناء عليها لوضع الرؤية خلال حلقة عمل ترأسها معالي الشيخ وزير التنمية الاجتماعية في مسقط يوم الـ ١٠ من يونيو ٢٠١٥ وجمعت كبار موظفي الوزارة مع الشركاء على المستوى الوطني، باستخدام الأساليب التشاركية بهدف وضع الرؤية لعام ٢٠٤٠م، وتضمنت الورشة تطلعات المشاركين لوصف الوضع الذي قد تكون عليه السلطنة من منظور الفئات المحتاجة، والتي ترعاها (الأطفال، والأشخاص ذوي الإعاقة، والمرأة وكبار السن)، ومدى جودة دعم الأنظمة المقدمة لهم ،وتوضيح كيف يمكن للتنمية الاجتماعية الإسهام بفعالية فيما يخص رفاهيتهم المستقبلية؟ وقد تم الاتفاق بشأن مجموعة من المبادئ التوجيهية للاستراتيجية، والتي ساعدت في صياغة بيان الرؤية في عام ٢٠٤٠م.

قدمت حلقة عمل تحديد الأولويات التي استمرت يومين، والتي ضمت ٨٦ موظفًا من موظفي الوزارة، فرصة لتبادل الدروس المستفادة حول أفضل الممارسات الدولية، فضلًا عن مناقشة كيف يمكن صياغة تلك التجربة في سياق وثقافة المجتمع العُماني. كان إدخال النهج والإطار القائم على النتائج واحدة من السمات الرئيسية لعملية التخطيط، والذي انعكس في وثيقة الاستراتيجية النهائية.

وقد تبع ذلك مجموعة من الاجتماعات المصغرة للحوار حول أسس وضع خطط العمل، وتمت عملية المصادقة النهائية المكونة من جزءين على الاستراتيجية في نهاية شهر يوليو/ منتصف أغسطس لعام ٢٠١٥ حيث تم تقديم المخرجات والنتائج لكل محور من المحاور الرئيسية للاستراتيجية الجديدة، وتمت مراجعتها من حيث الجدوى والروابط ضمن المحاور المختلفة. كما ناقش الجزء الثاني من اجتماع المصادقة التكلفة، وإنشاء إطار للمتابعة والتقييم والموافقة على مؤشرات التقدم.

وقادت لجنة توجيهية رفيعة المستوى عمليات الاستراتيجية. كما قامت لجنة المراجعة الفنية والصياغة النهائية بمراجعة وتطوير وثائق الاستراتيجية، وإعادة الصياغة النهائية بتوجيهٍ من معالي الشيخ / وزير التنمية الاجتماعية، وسعادة الدكتور/ وكيل الوزارة .

مرفق رقم (٢)

أشكال توضح مفهوم السياسة التي تعتمد على مسار الحياة

تبدأ المِحَنُ في وقت مبكر

المصدر: Young Lives (2014)

المردودات الكبيرة من الاستثمار عبر مسار الحياة

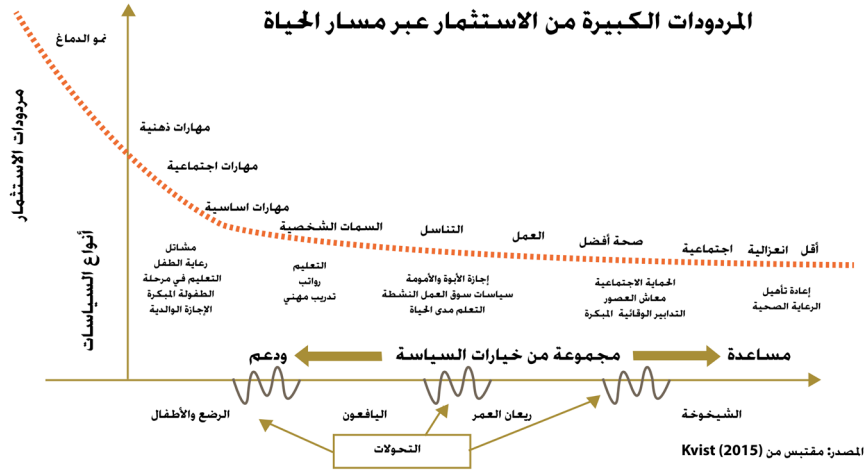

المصدر: مقتبس من Kvist (2015)

تدعيم التوجه نحو اللامركزية

- - مركزية الإجراءات وعدم كفاية معدلات التفويض الإدارى والمشاركة فى صنع القرار، على الرغم من أن 63% من الموظفين يعملون بمديريات المحافظات والتوجه نحوالتوسع فى إنشاء المديريات بالمحافظات.
- - بإستثناء ظفار كل موزانات الأجور والبدلات تدار على المستوى المركزى.
- - كل المشروعات الإنمائية تحدد وتنفذ مركزياً.
- - ميزانية الضمان الإجتماعى والمعايير والإجراءات الخاصة بها مركزية بالكامل (تكافل).

الجهة	المصروفات التشغيلية	المنح والدعم	المصروفات الاستثمارية
وزارة التنمية الاجتماعية	65%	99.30%	27.2%
المراكز	23%	0.09%	28.3%
المحافظات	12%	0.61%	44.3%

توزيع الإنفاق على الوزارة وجهاتها التابعة

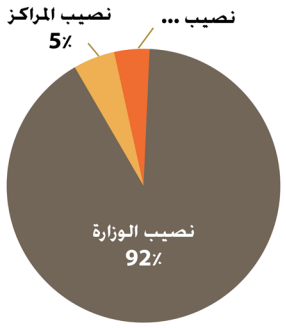

بناء القدرات

- ❖ لا تتعدى نسبة الإخصائيين والباحثين والفنيين والفنيين المساعدين الذين يعملون مباشرة مع القضايا الرئيسية التي تتولاها الوزارة مثل قضايا الطفل والمرأة والشباب والمسنين وذوي الإعاقة 33% من إجمالى العاملين.
- ❖ خطط التدريب وإعادة التأهيل تتطلب إطار إستراتيجى موجه (تجميع إحتياجات).
- ❖ نسبة الموظفات الإناث بالوزارة (52.2%) أكبر من نسبة الموظفين الذكور(47.8%)
- ❖ مجالات بناء القدرات (ذوى الإعاقة / المسنين / رعاية وتنمية الطفولة / المرأة / البحوث والدراسات الإجتماعية وقواعد البيانات / تطبيقات الحكومة الإلكترونية)

م	المجال التدريبي	النسبة (٪)
1	المجال الإداري	55.8
2	المجال الاجتماعي	30.1
3	المجال القانوني	0.1
4	مجال تقنية المعلومات	8.1
5	المجال المالي والمحاسبي	5.9
	الإجمالي	100

م	الوظيفة	العدد	النسبة (٪)
1	المستشارون والخبراء	29	1.0
2	وظائف إدارية	341	12.3
3	وظائف إدارية مساعدة	607	21.7
4	أخصائين	380	13.6
5	باحثين	83	3.0
6	فنيين	112	4.0
7	مساعد فني	340	12.2
8	مراقبين	370	13.2
9	مشرفين	111	4.0
10	سائقين	199	7.1
11	أخرى خدمات مساعدة	221	7.9
	الإجمالي	2793	100

المصدر: مديرية الشؤون المالية والإدارية - وزارة التنمية الاجتماعية 2015

أهم المسارات الحالية من خلال بعض مؤشرات الاستهداف

الترابط بين نسبة الهشاشة ونسبة التغطية بالمعاشات بسلطنة عُمان

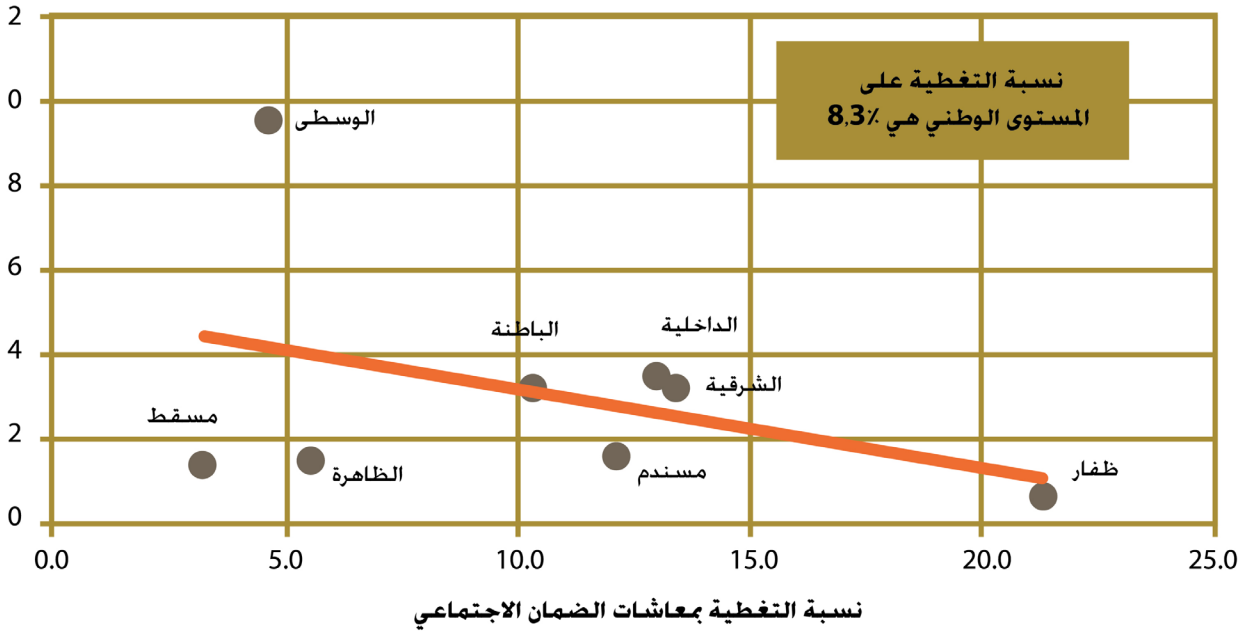

استراتيجية العمل